جامعة مؤتة

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

النظام السيميائي للنحو العربي دراسة في كتاب سيبويه

إعداد الطالب

احمد عبد السلام صالح السوادحة

إشراف الأستاذ الدكتور

يحيى عبابنة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في

اللغة العربية

تخصص/ لغة ونحو

٢٠٠٣

جامعة مؤتة

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

النظام السيميائي للنحو العربي دراسة في كتاب سيبويه

إعداد الطالب

احمد عبد السلام صالح السوادحة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية

تخصص / لغة ونحو

لجنة المناقشة

١- الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة .... مشرفاً ورئيساً

٢- الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي .... عضواً

٣- الدكتور فارس البطاينة .... عضواً

جامعة مؤتة

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

النظام السيميائي للنحو العربي دراسة في كتاب سيبويه

إعداد الطالب

احمد عبد السلام صالح السوادحة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية

تخصص / لغة ونحو

This Stady Is prepared as a requirement to get amaster degreefrom mutah universty in the field of the Arabic language and syntax

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة، والمكونة من:

أ.د يحيى عبابنة (رئيسا ومشرفا)

أ.د عبد القادر مرعي الخليل (عضوا)

د فارس بطاينة (عضوا)

لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وعلى ما تجشموه من عناء القراءة والتوجيه

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وبه نستعين، غافر الذنب وقابل التوب، الذي علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على النبي الأمي الذي بعث رحمة للعالمين، وبعد:

إن علم السيمياء لم تتبلور ماهيته، و لم تتحد معالمه إلا مع بداية هذا القرن على يد العالمين: (سوسير) و (بيرس) وعلم السيمياء يدرس العلامات، حيث إنه يدرس حياة الدلائل داخل الحيلة الاجتماعية، وهو بهذا يشكل فرعا من علم النفس الاجتماعي، وبالتالي فهو فرع من علم النفس العام، وقد سمي هذا العلم (السيمولوجيا) من (Semeion) وتعني بالإغريقية: الدليل، ومن شأن هذا العلم أن يطلعنا على كنه هذه الدلائل، وعلى القوانين التي تحكمها، واللسانيات ليست سوى فرع من هذا العلم العام، والقوانين التي ستكتشفها السيمولوجيا ستكون قابلة لأن تطبق على اللسانيات.

وقد ورد اسم هذا العلم (علم السيمياء)، أو لنقل أنه أطلق عليه عدة تسميات منها على سبيل المثال، (السيميوطيقا) و (السمانتك) و (علم الدلالة)، وقد شكلت لفظة (سمانتكس) إضافة حديثة في اللغة الإنجليزية، وهي لم ترد في بداية الأمر بمعنى الدلالة، وإنما وردت بمعنى (النبوءة والعرافة)، وأول ما ظهرت بمعنى (علم الدلالة) عام 1894 في بحث مقدم إلى الجمعية اللغوية الأمريكية، وكان أول انتشار لها عام 1923 في الكتاب الذي وضعه (ريتشارد و أوجدن) وعنوان هذا الكتاب (معنى المعنى)، حتى أنها لم ترد في الكتاب نفسه وإنما في ملحق الكتاب.

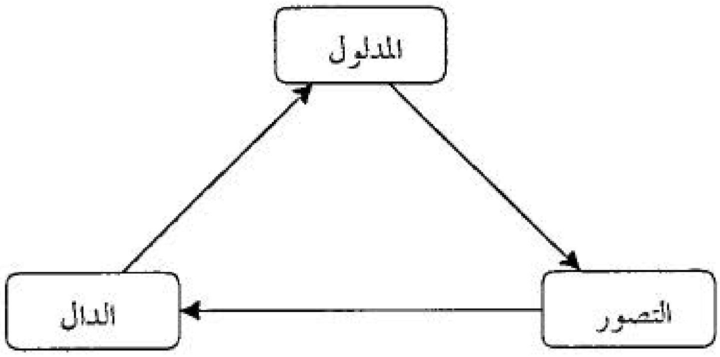
وليس اللسانيون الباحثين الوحيدين المهتمين بعلم الدلالة، فقد شغل هذا العلم بال الفلاسفة وعلماء الجناس البشرية، وعلماء النفس، وبما أن هؤلاء العلماء يختلفون في أهدافهم واهتماماتهم عن اللسانيات فإن معالجتهم للموضوع وحتى تحديداتهم له جاءت مختلفة في غالب الأحيان، لقد تراوحت مقترحات المناطقة من المقايسة البسيطة نسبيا، مثل (كل الرجال فانون، سقراط رجل، إذن سقراط فان) إلى النحو المنطقي المعقد جدا، وقد ترتبط الألفاظ بالدلالات في بعض الحالات النفسية، كالكلمات التي تعبر عن الغضب أو النفور أو الكره، كما ترتبط بحجم الأشياء أو أبعادها فقد لوحظ أن (الكسرة) وما يتفرع عنها من (ياء المد) ترمز في كثير من اللغات إلى صغر الحجم أو قرب المسافة، ففي العربية مثلا نجد أن الياء هي علامة التصغير، وأن الكسرة علامة التأنيث[1].

ولا بد من الإشارة ــ ونحن نتكلم عن الدلالة ــ إلى أن العلماء العرب لم يغفلوا عن هذه القضية، فقضية الدال والمدلول، والعلاقة بينهما (الدلالة) من القضايا التي شغلت حيزا كبيرا من جهود علماء الإسلام والعربية في وقت مبكر، وكان الصوت والمعنى والرمز والصورة الذهنية والعلاقة بينهما هي الأسس التي تقوم الدراسات اللغوية عليها أو على بحثها ودراستها.

---

[1] دلالة الألفاظ، ٧٠ ، وانظر اللهجات العربية ، ٨١

وقد حاولت في هذه الدراسة تطبيق بعض الأمور التي تتعلق بهذا العلم ــ علم السـيمياء ــ وما يتعلق بالعلامة اللغوية تحديدا، على النحو العربي، وفضلت أن آخذ أهم كتاب ألف في النحو العربي، ألا وهو (كتاب سيبويه)، الكتاب الذي حوى بين طياته معظم القواعد النحوية، ولكني لم أقصر الدراسة على (الكتاب) وإنما على امتداد هذه الآراء في كتب النحو المختلفة: قديمها وحديثها، وقد أخذت المثلث الذي وضعه (ريتشارد و أوجدن)، وهو الذي يسمى (مثلث المعنى)، والذي يمثله الشكل التالي:



وقد قسمت هذه الدراسة إلى تمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة.

وبحثت في التمهيد، مفهوم السيمياء، تعريف العلامة، اعتباطية العلامة، وموضوع الدلالة.

وأما الفصل الأول فقد تناولت فيه، تعريف الكلام عند القدماء والمحدثين، وتعريف الكلمة، وأقسام الكلام، ثم تعريف الاسم في اللغة والاصطلاح النحوي، وبعد ذلك علامات الأسماء، وهي: التنوين، أل التعريف، الجر، التثنية والجمع، النداء، الترخيم، والتصغير، وفي الحديث عن هذه العلامات، فقد قمت بتعريف كل واحدة على حدة، في اللغة والاصطلاح.

الفصل الثاني: وجعلته للحديث عن علامات الأفعال، ويشمل: تعريف الفعل عند القدماء والمحدثين، أصل الاشتقاق، علامة الفعل الماضي، وتشمل: تاء الفاعل، وتاء التأنيث. علامة الفعل المضارع، ويشمل: الحركة الإعرابية (الجزم)، حرفا التنفيس (السين وسوف)، علامة فعل الأمر وفيه نون التوكيد، علامة مشتركة بين الأفعال الثلاثة، وهي نون الوقاية.

الفصل الثالث: وجعلته للحديث عن الحرف (الأداة)، باعتبارها علامة، وفيه: تعريف الحرف في اللغة والاصطلاح، أقسام الحروف، عدد الحروف، الحروف المختصة بالاسم، وهي: حروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل، الحروف المختصة بالفعل، وهي: حروف الجزم، وحروف النصب. الحروف المشتركة، أي: التي تدخل على الاسم والفعل، وهي: حروف العطف، وحرفا الاستفهام.

الفصل الرابع: فقد كان حديثا عن الحركة باعتبارها علامة، وفيه: تعريف الحركة، نشوء الحركات، القدماء والحركات، المحدثون والحركات، تقسيم الحركات عند القدماء والمحدثين، وصف الحركات، دلالة الحركات النحوية.وفي الخاتمة فقد عرضت أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

أما المنهجية التي اتبعتها في هذه الدراسة، فكانت بتعريف عنوان كل فصل من هذه الفصول، في اللغة والاصطلاح، ويشمل ذلك تعريف: الاسم والفعل والحرف والحركة، في اللغة والاصطلاح، وقد قمت بتقسيم هذه العلامات إلى قسمين: العلامة الجوهرية، والعلامة الشكلية.

إن من أهم الصعوبات التي واجهتها في هذه الدراسة، هي كثرة المصطلحات السيميائية، وكثرة الأعلام، الذين يرد ذكرهم في عرض الآراء، ثم صعوبة أخرى، وهي أن معظم الكتب التي تخص هذا العلم هي كتب مترجمة في أغلب الأحيان، وكانت معظم الترجمات ترجمة حرفية، وبالتالي أدت إلى وجود كثير من المفردات المعقدة والصعبة، وإلى كثير من العبارات غير المترابطة، والتي مهما قرأها الإنسان، فإنه لا يظفر منها بشيء، وصعوبة أخرى تتعلق بكتاب سيبويه على ما فيه من مشقة وعناء القراءة لفهم بعض الأمور، فهو ـــ رحمه الله ـــ يستخدم لغة صعبة، لذلك كانت هذه صعوبة، لأن القارئ لهذا الكتاب، لا يجد الموضوع الذي يبحث عنه في الموضع نفسه الذي يفترض أن يكون موجودا فيه، ففي بقية الكتب إذا بحثت عن موضوع ما فإن القارئ يجده في مكان واحد، ولا يتحشم التعب، والعناء.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بعظيم الامتنان، والشكر الجزيل إلى الدكتور يحيى عبابنة، الذي لم يبخل عليّ في أي شيء، سواء في التوجيه والمراجعة، أو تقديم النصح والإرشادات الخاصة بهذا العمل، من تصويب وتدقيق، مما كان له أكبر الأثر في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود.

والله أسأل التوفيق والسداد، وأن يكون قد وفقني إلى كل ما فيه فائدة، وإلى الشيء الصحيح والصواب والشيء الحسن، وإن زللت وأخطأ قلمي، فحسبي أنني حاولت الاجتهاد، لأن الكمال لله وحده، خالق كل شيء.

الإهـــــــــداء

إلى روح أخي عمر في ملكوت الله الأعلى، الذي خطفه القدر وهو في عنفوان شبابه، إليك عمر أهدي هذا العمل

التمهيد

ستقوم الدراسة في هذا التمهيد بعرض شيء عن المفاهيم الأساسية التي تعني هذا الموضوع، ولذا فسنعرض للجزيئات التالية:

١. مفهوم السيمياء.
٢. مفهوم العلامة.
٣. اعتباطية العلامة اللغوية.
٤. موضوع الدلالة.

مفهوم السيمياء[١]:

يطلق على علم السيمياء في كثير من الأحيان علم الدلالة، وعلم المعنى أو علم (السيمانتيك)، وهو فرع من فروع الدراسات اللغوية التي تناولها بالبحث كثير من العلماء على اختلاف تخصصاتهم التي ينتمون إليها، كالفلاسفة واللغويين وعلماء النفس، ولهذا كان اسم هذا العلم محل اختلاف في اللغات المختلفة[٢].

ويمكن تعريف علم الدلالة مبدئيا بأنه دراسة المعنى، والحقيقة أن لفظة السيمياء بهذا المفهوم ذات أصل حديث نسبيا، فقد استحدثت في أواخر القرن التاسع عشر من فعل أغريقي بمعنى (يرمز) وهذا لا يعني أنّ المفكرين لم يهتموا بدراسة معاني الكلمات إلا قبل أقل من مائة عام، بل على العكس من ذلك، فقد وجه النّحاة اهتمامهم منذ أقدم الأزمنة حتى يومنا هذا إلى معاني الكلمات، كما هو معلوم، فإن تصنيف النّحو التّقليدي لأقسام الكلام يعتمد إلى حد كبير على صفاته الدلالية[٣].

ولقد أجمعت المعاجم اللغوية القديمة والحديثة على أن السيمياء هو: العلم الذي يدرس العلامات، وبهذا عَرَّفَها كثير من علماء الغرب أمثال (تودروف) و (جريماص) و (جوليا كرستيفا). وتعد السيمياء علما حديثا بالمقارنة مع غيره من العلوم، و لم تظهر ملامحها المنهجية إلا مع بداية القرن العشرين، وقد كانت ولادتها مزدوجة كما يقول (مارسيلود باسكال)، فقد ظهرت في أوروبا على يد (سوسير)، وفي أمريكا على يد (شارلز بيرس)[٤].

ويعرف (وربرت شولز) السيمياء بقوله: إنها دراسة الإرشادات والشفرات، أي: الأنظمة التي

---

[١] استخدم للتعبير عن هذه الدلالة عدة مصطلحات، كالسيمياء، والسيموطيقيا، والسيمولوجيا، وهي مأخوذة من مصطلح السيمانتيك، sementec ، أو علم الدلالة

[٢] مناهج البحث في اللغة، ٢٧٤

[٣] علم الدلالة، جون لاينز، ٩

[٤] السيميائيات وتحليلها لظاهرة الترادف في اللغة العربية والتفسير | محمد إقبال عروي | مجلة عالم الفكر | المجلد الرابع | العدد الثالث | يناير ١٩٩٦

تمكن الكائنات البشرية من فهم بعض الأحداث أو الوحدات بوصفها علامات تحمل معنى، وهذه الأنظمة هي نفسها أجزاء أو نواحٍ من الثقافة الإنسانية على الرغم من أنها عرضة لتغيرات ذات طبيعة بيولوجية أو فيزيائية، فالكلام البشري محدود بقدرات السمع والنطق عند الإنسان، وبسلوك الأصوات في الهواء غير أن كل لغة بشرية تختص بثقافة تاريخية معينة[١].

إذن على الرغم من أن الثقافة تتغير، وأن اللغة ظاهرة خاضعة للتطور فإن هناك علامات تحكم هذا التغير، وتبقى الأنظمة المتغيرة تربطها سيمياء معينة من خلالها تستطيع الكائنات البشرية التعبير عن حاجتها ورغبتها في التواصل الاجتماعي فيما بينها.

ويعد (دي سوسير) و (تشارلز بيرس) المؤسسين والمبتكرين لهذا العلم، وكان لكل منهما مسحة شديدة من غرابة الأطوار في تكوينه العقلي إذ أخذ (سوسير) في سنواته الأخيرة يجد رسائل خفية في النصوص (جناسات تصحيفية) لا يمكن لأحد سواه أن يتصورها، في حين أدمن (بيرس) المصطلحات[٢].

إن الفضل في المحاولات التي يمكن أن تحسب في مجال السيمياء، يعود أساسا لتيارين رئيسين، فمن جهة ساهمت الفلسفة منذ نشأتها مع (أفلاطون) و (أرسطو) والرواقيين مرورا بفلاسفة العرب والقرون الوسطى، والفلاسفة المحدثين أمثال (لوك) و (دولف) وصولا إلى (بيرس) في إرساء التفكير حول مفهوم الدلالة وأقسامها، وذلك بغرض تحديد دور العلاقات وخصوصا أثر اللغة في المعرفة، ومن جهة أخرى كان للسانية الأوروبية المعاصرة بفضل مؤسسها (سوسير) وغيره التأثير الكبير في فتح الآفاق أمام الأبحاث السيميائية العلمية المتنوعة[٣].

والألفاظ لا تعدو في حقيقتها أن تكون بمثابة رموز على الدلالات وكل لفظ يصلح أن يتخذ للتعبير عن أي معنى من المعاني، فيما يسمى بالشجرة يمكن أن يسمى بأي لفظ آخر متى اصطلح الناس عليه وتواضعوا على استعماله، فليس في لفظ (الشجرة) ما يوحي بفروعها وجذورها وأوراقها وخضرتها، وخير دليل على ذلك إشارات المرور فكل لون يرمز إلى دلالة معينة، اصطلح المجتمع عليها[٤]، فكما أن لإشارات المرور دلالات لكل لون، فالأحمر للوقوف، والأخضر للانطلاق والأصفر للاستعداد، اللغة هي رموز لها دلالات معينة اصطلح أبناء البيئة اللغوية الواحدة عليها، لكن الفرق بينهما أن اللغة طبيعية، أما لغة الإشارات فهي لغة غير طبيعية، أي أن كل لفظ في اللغة العربية له دلالة يدل عليها، فمجرد النطق بهذه الكلمة أو تلك يتكون لدى الإنسان تصور لمعنى هذه الكلمة،

---

(١) السيمياء والتأويل، روبرت شولز، ١٤

(٢) المصدر السابق، ١٥

(٣) تيارات في السيمياء، ٩

(٤) دلالة الألفاظ، ٧٠

فعند النطق بكلمة فاعل، نتصور أن الفاعل من حيث المعنى هو الذي يقوم بالفعل، وهو من حيث الدلالة النحوية مرفوع ومسند إليه الفعل، وربما يكون اسما ظاهرا، أو اسم إشارة أو اسما موصولا أو ضميرا متصلا أو ضميرا مستترا أو مصدرا مؤولا، وهذا الفاعل لابد أن يسبقه فعل، لأن الفعل مرآة لقدرة فاعله. والفاعل من المرفوعات إلى آخره هذه الأمور النحوية التي تتعلق بالفاعل.

يقول ابن جني في هذا المجال، في باب الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية: ((فأقواهن الدلالة اللفظية ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية، فمنه جميع الأفعال، ففي كل واحد منها، الأدلة الثلاثة، ألا ترى أن (قام) دلالة لفظية على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله))[1].

أي أن الأفعال هي أقوى العوامل اللفظية، فالفعل حين نراه فإنه يدلنا على مصدره وهذا من حيث الدلالة اللفظية، وكونه دالا على زمن فهذه الدلالة صناعية، من حيث أنه ماضٍ أو مضارع أو أمر، أما من حيث أنه يدل على الفاعل أو على من يقوم بالفعل، فهذه الدلالة المعنوية للأفعال، وبهذا يكون الفعل أقوى العوامل في اللغة العربية على الإطلاق، ولو أخذنا مثالا على ذلك الفعل (كتب) في جملة (كتب الولد الدرس)، فالمعنى اللفظي له ــ حسب رأي ابن جني السابق ــ الكتابة، أي دلالته على الكتابة، وكونه دالا على المضي فهذه هي دلالة الفعل (كتب) الصناعية، ودلالته المعنوية، أنه حدث ولا بد لكل حدث من محدِث، والمحدث مع الفعل هو ما يطلق عليه النحاة الفاعل.

واللغة نظام من العلامات التي تعبر عن أفكار، ومن هذه الناحية فهي مماثلة لكتابة الصم والبكم والطقوس الرمزية بالإشارات العسكرية، وعلى الرغم من هذه المماثلة، فإن اللغة تبقى أهم هذه الأنظمة المذكورة[2]، ولعل السبب في ذلك راجع إلى أن اللغة طبيعية، هكذا وجدت وهكذا اكتسبها أبناؤها، أما غيرها من اللغات، كأبجدية الصم والبكم والإشارات العسكرية وإشارات المرور، فهي غير طبيعية، أوجدها الإنسان واصطلح عليها، ثم نفذّها، لذلك اكتسبت اللغة المتكلمة أهمية أكبر من اللغات الأخرى.

ويقول (سوسير) في هذا الصدد: ((يمكننا أن نؤسس علما يدرس حياة العلامات، وسنطلق عليه اسم علم العلامات أو السيمولوجيا، وسيمكننا من معرفة ماهية العلامات والقوانين الميسرة لها ولا يعدو علم اللغة أن يكون قسْما من هذا العلم العام، وستكون مهمة عالم اللغة في تحديد ما يحصل من اللغة نظاما متميزا بين مجموع الأحداث السيمولوجيا))[3]، ومعنى هذا الكلام أن لكل لغة علامات تميزها عن غيرها، وفي نفس اللغة يكون علامات لكل قسم من أقسامها، ففي اللغة العربية ــ مثلا ــ نجد أن للاسم علامات وللأفعال علامات، والحروف تكون علامات للأسماء والأفعال

---

(1) الخصائص، ٣|٩٨

(2) مدخل إلى السموطيقيا، ١٤٩

(3) المصدر السابق، ١٤٩

وبهذا يمكن القول: إنّ السيمياء (السيمولوجيا) ما هي إلا دراسة طرق التواصل، أي دراسة الوسائل المستخدمة للتأثير في الآخرين، والمعترف بها تلك الصفة من قبل الشخص الذي نتوخى التأثير عليه، وبعبارة أخرى فإن التواصل هو الذي يشكل موضوع السيمياء، والتواصل المقصود هو من جنس التواصل اللساني؛ لأن هذا التواصل هو التواصل الحق، ويتحدد بأمارات، وهذه الأمارات إما أن تكون عفوية مغلوطة، أو أمارات قصدية وهكذا فإن موضوع السيمياء هو الدلائل القائمة على القصدية التواصلية[1]، أي أن السيمياء تقوم على التواصل، أي: التأثر والتأثير في الآخرين، ويتحدد هذا التأثير بأمارات معينة، تفرزها اللغة، فالتواصل يكون بين أفراد اللغة الواحدة، وهو الذي يشكل موضوع السيمياء.

وهذا الكلام لا بد أن يقودنا إلى التساؤل، ما المقصود بالأمارة، أو ما معنى الأمارة في السيمياء، وفي صدد الإجابة عن هذا التساؤل يمكن القول: إنها العلامات التي ترتبط بالمشار إليه ارتباطا سببيا، بمعنى أنها موصولة عرضا بمواضيعها، وكثيرا ما يكون هذا الوصل طبيعيا، أو غير طبيعي، فالأمارة هي علامة تميل إلى الشيء الذي تشير إليه بفضل وقوع هذا الشيء عليها في الواقع، وتقع العلامات الطبيعية ذات العلاقة العلنية ضمن الأمارات، غير أنه يندرج ــ في هذا التصنيف ــ الأمارات التي تحيل إلى الشيء المشار إليه، وليست الأمارات كنايات مستقلة، بل هي وظائف مثلها مثل الأيقونات[2]،أي أن الأمارات لها وظائف في اللغة تؤديها، فإذا سمعنا حرف جر في اللغة العربية، فإن وظيفة هذا الحرف: هو الربط بين الكلمات، وأيضا دلالة أخرى، أن ما بعد حرف الجر اسم، لأن من علامات الأسماء قبولها حروف الجر، وأيضا، أن هذا الاسم هو اسم مجرور بحرف الجر الداخل عليه، ولا بد أن يكون لهذا الحرف الداخل على الاسم ــ ومن خلال السياق اللغوي الذي وجد فيه ــ لأن لكل حرف جر معنى يؤديه من خلال الجملة التي وضع فيها هذا الحرف.

وبما أننا في صدد علم الدلالة، فلا بد أن نشير إلى أن دلالات الألفاظ تتنوع تبعا لتصورات الناطقين بها وتنوعها، فإذا اختلف رأي الناطقين في شأن، ذهبوا إلى خلاف ما ذهب أسلافهم، واحتاجوا للتعبير عن هذه التصورات الحديثة إلى ألفاظ حديثة، فهم في مثل هذه الأحوال يأخذون من الألفاظ ما يقرب دلالة ما يحتاجون إليه، فَتُبقِي هذه الألفاظ أثرا يشير إلى ما كان عليه أسلافهم من الآراء، الأمر الذي ربما يشير للتاريخ الإتيان به، كقولنا: (شهر) التي يستعملها كل منا بوضوح ولا يخشى وقوع الالتباس، حتى إنّ أبسط العامة لا يخطئون في فهمها، على أننا إذا بحثنا عن أصلها نرى أنها كانت تدل في الأصل على (قمر) إذ إنها في السريانية (سهر) بالسين بمعنى قمر، أما في العبرانية فتستعمل لما نعبر عنه بقولنا (مستدير). وخلاصة القول: أنه يكاد لا يوجد كلمة واحدة إلا

---

(1) دروس في السيميائيات، ٧٥

(2) غواية المتخيل المسرحي، ٩٠

واستعملت للدلالة المعنوية، وذلك دليل كافٍ على أن قابلية المعاني للانتقال، هي كقابلية الألفاظ للإبدال[1].

وهذا يعني أن الدال قد يكون مشيرا إلى المدلول في وقت ما، ولكنه تبعا لظروف تطور اللغة قد ينحاز إلى دلالة رمزية، وتضعف دلالته على المدلول الأصلي، فإذا كانت كلمة (شهر) تدل على القمر فيما مضى، فإن استعمال العرب (القمر) للتأريخ، وجعلهم يطلقون كلمة (شهر) على الزمن المحدد الذي لا يرتبط بالقمر نفسه من قريب أو من بعيد، وهو نوع يمكن أن يطلق عليه مصطلح انتقال الدلالة أو تخصيص العلامة.

عندما بدأت السيمياء، كانت خطواتها متعثرة، مثلها مثل أي علم ينشأ، فسيكون طريقه طويلا ومحفوفا بالمخاطر، إلا أن هذا العلم على تعثره، يفتح نافذة، ومن هذه النافذة مثلا يمكننا أن ننظر إلى التراث الإنساني مجملا، فلا نحذف منه الخرافة زاعمين أنها ليست علما، ففي السيمياء ((الخرافة: نظام علامات كأي علم آخر))[2]، لأن الإنسان مع محيطه يشكلان نسيجا متشابكا من العلامات، وهذه العلامات مبنية على أنظمة مكونة من علامات أي أنظمة سيميوطيقية، وتختلف السيميوطيقيا الحديثة عن الدراسات التأملية السابقة في ماهية العلامات بكونها ترتكز أساسا على مصطلحات وبحوث تنطلق مباشرة من العلامة وقواعدها، كما أسسها دعاتها في القرن العشرين، ومما لا شك فيه أن السيموطيقيين قاموا بإرساء السيموطيقا أولا بتصنيف العلامات، وثانيا برسم خارطة العلامات بينها[3]. أي أن كل موروث عند الإنسان لا ينعزل بأي شكل من الأشكال عن موضوع السيمياء، لأن ما يشكل النسيج اللغوي هو الإنسان وما يخلفه من آثار سواء أكانت لغوية أو غير لغوية، وهذا الموروث هو في حقيقته علامة دالة عليه، وبين هذا الموروث (العلامة) يوجد علامات تربط هذه العلامة وتحكمها.

والسيمياء بوصفها علما، لم تتبلور إلا في القرن العشرين، وأصبح علم السيمياء حقلا معرفيا، فشكّلت مفرداته وإن لم تستقر، وتتحدد مناهجه وإن لم تكتمل، غير أن التأملات في العلامة اللغوية قديمة قدم الحياة، فالعلامة ركن من أركان التواصل بين الإنسان والإنسان، والطبيعة، حتى بين الإنسان والله، وعلى مستوى علم اللغة عند العرب، فقد تأمل العلماء القدامى في علامات اللغة على مستوى الصوت والمفردة والجملة، بل تأملوا في الدلالة أيضا، ولعل نص ابن جني السابق هو أكبر دليل على هذا الكلام، فاللغة في حقيقتها علامة، حتى في لغة التواصل بين العبد وربه، في الدعاء.

وأما لفظة (سمانتكس) فلم تنتشر لفترة من الزمن، ولعل من أشهر الكتب التي ألفت في هذا

---

(1) الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، ١٢٨ ، ١٢٩

(2) مدخل إلى السيموطيقيا، ١٣

(3) المصدر السابق، ١٤

في هـذا الموضـوع كتـاب (معـنى المعـنى، The Meaning Of Meaning) لمؤلفيـه (ريتشاردز وأوجدن) الذي ظهر في عام 1923، واستعملت ألفاظ غيرها، وتحدث ويلز في (شكل الأشياء المستقبلية عن علم الرمزيات) إلا أنه يقول: إن هذا العلم قد أهمل و لم ينتعش من جديد حتى نهاية القرن العشرين[1]، أي أن هذا العلم حديث لو قيس بالعلوم اللغوية الأخرى، إلا انه سبق الكلام في الرمزيات، ولكنها ليست كالسيمياء، وربما أنها استخدِمت بألفاظ غير مصطلح السيمياء، ولكنـها لم تظهر بهذا الاسم إلا في الزمن الحديث.

وقد اهتمت السيمياء منذ بدايتها بالأيدولوجية، والبنى الاجتماعية والاقتصاديـة والتحليـل النفسي والشعرية ونظرية الخطاب، وقد تأثر تطورها من الناحية التاريخية بقوة، بالبنيوية الفرنسـية، وفيما بعد البنيوية، أي: بالأنثربولوجيا البنيوية، وبالفرويدية الجديدة عند (جاك لاكـان)، وبعلـم الكتابة عند (جاك دريدا)[2]، وقد ارتبطت السيمياء بالعلامة منذ أول ظهورها، فظهر ما يسـمى بالعلاماتية، وهي لفظة متداولة حاليا للإشارة إلى نظرية العلامات، أو إلى أنظمة العلامات العامـة[3]، فالعلاماتية: هي لفظة معناها نظرية العلامات، أي علامات اللغة أو النص الخطابي، أو علم الكتابـة، بل إنها تدل على أنظمة العلامات التي تربط هذه الأشياء.

ولكن من ناحية أخرى، فإن فلاسفة اليونان والرومان منذ القدم أخذوا يسائلون أنفسهم عن العلاقة بين أصوات الكلمات ومدلولاتها، وظلوا يحاولون علاج هذه المشكلة بالجدل والنقاش قرونـا عدة، وانقسموا إلى فريقين: أولئك الذين نادوا بوجود رابطة طبيعية تدركها العقول وتتقبلها الأفـهام بين الأصوات ومدلولاتها، والفريق الثاني: يرى أن الأمر لا يعدو أن يكون اصطلاحا عرفيا جرى عليه الناس في كلامهم، وأنه لا علاقة بين الأصوات والمدلـولات إلا بقـدر مـا سمح بـه العـرف والاصطلاح[4]، وقد سلك علماء العربية القدماء المسلك الذي سلكه فلاسفة اليونان في فهم الصلـة بين الأصوات والمدلولات، بل ربما قد غالى بعضهم فيه، فوثقوا تلك الصلة[5]، أي على الرغم من أن السيمياء كعلم مستقل بذاته، ظهر في بداية هذا القرن، إلا أن الحديث في الدلالة والمدلولات قد كان منذ القدم، فكان علماء اليونان والرومان أول من تكلم بهذا الشيء، وعلماء العربية لم يتركوا هـذا الموضوع دون أن يدلوا بدلائهم فيه، فقد تكلموا عن الأصوات وعلاقتها بمدلولتها، وهذا ما ذكـره السيوطي في المزهر، حيث يقول: ((نقل أهل أصول الفقه عن عباد بن سليمان الصيمري من المعتزلة،

---

(١) علم الدلالة ، بالمر، ٤

(٢) السيمياء والتأويل، ١٥

(٣) علم الدلالة، بالمر، ٤

(٤) من أسرار اللغة، ١٤١

(٥) المصدر السابق، ١٤٣

ذهب إلى أن بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع، قال: وإلا لكان تخصيص الاسم المعيّن ترجيحا من غير مرجع، وكان بعض من يرى رأيه يقول: إنه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها، فسئل ما مسمى (إذغاغ) وهو بالفارسية الحجر، فقال: أجد فيه يبسا شديدا و أراه الحجر))[1]، وهذا يفسر ما ذهب إليه الفريق الأول من فلاسفة اليونان، وأظن أن كلام السيوطي معناه: أن أي إنسان يستطيع أن معرفة مدلول الكلمة من خلال حسه بقوة أو نعومة حروفها، ولكن يحق لنا التساؤل، هل هذا يعني أن أي إنسان يستطيع أن يفهم أي لغة دون أن يتعلمها ؟ أو هل سيتعرف إلى دلالاتها من ألفاظها كما فهم هذا الصيمري معنى (إذغاغ) من اليبس الذي فيه ؟ أظن أن الإجابة ستكون بالنفي، لأنه هذا الكلام غير خاضع لعلم اللغة، فهل فهم العربي معنى كلمة (Yes) أنها بمعنى (نعم) في العربية من خلال نعومة حروفها أو قوة حروفها أو أي شيء آخر، فلو كان الأمر على ما ذكر السيوطي في نقله عن الصيمري، لكان فهم جميع اللغات أمرا ميسرا للجميع، دون أن نضطر إلى مشقة في تعليم لغات بني البشر الأخرى، كالإنجليزية أو الفرنسية أو الهندية أو غيرها من اللغات الكثيرة.

إن مصطلح (دليل) لم يطلق إلا على الكلمات متأخرا، ولا يخص علم الدلالة اللغة اللفظية فحسب، وإنما يخص كذلك العالم الطبيعي، وبالتالي علم الأشياء والصور والشارات[2].

والأفعال اللغوية تقتضي وجود بنيات أكثر عمقا قادرة وحدها على جعلها أكثر إجرائية، وهو ما تعترف به ضمنيا نظرية أفعال اللغة، والمقصود بها (نظرية أفعال اللغة): إدماج مختلف المتغيرات السياقية شيئا فشيئا، ومن ثم تظهر الأهمية المنهجية للنماذج السردية التي تعالج الإنتاج السيميائي[3]، أي وضع الفعل في الجملة هو الذي يحدد معناه النصي، وفي النحو دلالته على الزمن يبين أن الحدث قد تم في أي زمن.

وأخيرا، فإن معظم التعريفات حول موضوع السيمياء، وبمختلف علمائها، تتضمن مصطلح (Signe)، أي (العلامة)، وهذا يؤكد أن موضوع السيمياء هو العلامة [4]، وهو ما سأتناوله في الصفحات القادمة، وستعرض الدراسة لتعريف العلامة عند العلماء الغربيين وعلماء العرب، واعتباطية العلامة، وثم موضوع العلامة وما وأين يدرس.

---

[1] المزهر ، للسيوطي ١|٤٧

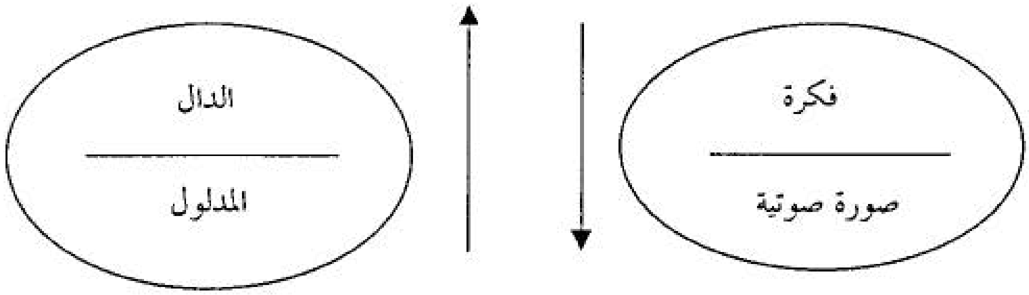
[2] دروس في السيميائيات، ٧٥

[3] التداولية والسيميائية، أ . ج. كريماص ول. لندوفسكي | محمد الداهي | مجلة علامات، ص: ٣١٦ | ج ٣٣ | المجلد ٩ ، ١٩٩٩

[4] السيميائيات وتحليلها لظاهرة الترادف في اللغة والتفسير| محمد إقبال عروي | مجلة عالم الفكر ، ص: ١٨٩ |المجلد ٢٤ |العدد ٣ يناير — مارس ١٩٩٦ .

تعريف العلامة:

يعرف (سوسير) العلامة أو الدليل بأنه وحدة نفسية ذات وجهين مرتبطين ارتباطا وثيقا ويتطلب أحدهما الآخر، وأما الوجهان فهما التصور، والصورة السمعية، والتأليف بينهما يعطي الدليل الذي يتوافر على مكونين: الدال والمدلول، وبالجمع بينهما يتكون المعنى، إلا أن العلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية[١]، ومع الزمن تتحد مدلول الدلالة، فعند النطق بكلمة ما، فإن المدلول يتهيأ لابن تلك اللغة التي نطقت فيها تلك الكلمة (الدال)، وعلى ذلك فالشارة اللغوية كيان سيكولوجي له جانبان، كما يقول سوسير، والذي يعبر عنه الرسم التالي[٢]:



وهذا يعني أننا إذا نطقنا بكلمة ما، وليكن كلمة (كتاب) أو أي كلمة أخرى، فإن الدال لهذه الكلمة، هي الحروف المكونة لهذه الكلمة (ك ، ت ، ا ، ب) مع ما يتبعها من حركات، وعندها ستتصور أو نتخيل معنى هذه الكلمة في الطبيعة أو ما تدل عليه هذه الكلمة في الواقع الاستعمالي، وهذا هو المدلول، وما يقابل ذلك في المخطط الأول (حروف الكتاب، الفكرة) ودلالته في الواقع الاستعمالي، الصورة الصوتية). أو لنأخذ مثالا آخر وهو المفعول به (فالدال هو الكلمة منتهية بعلامة نصب) والمدلول: أن المفعول به يقع عليه فعل الفاعل، ومن ناحية أخرى، المفعول وحركته (الدال)، والمدلول أنه من المنصوبات.

إن الصلة وثيقة بين الجانبين (الدال والمدلول)، فكل منهما يوحي بالآخر، فلو أردنا أن نحدد معنى كلمة، فسنبحث عن معنى هذه الكلمة في لغتها الأصلية وليس في لغة أخرى، لأنه من الواضح أن الارتباطات التي تقرها اللغة تبدو لنا هي وحدها مطابقة الحقيقة، وأما غير ذلك مما قد يخطر على بالنا فيهمل[٣]، فمن غير المعقول أن يخطر في بال الإنسان العربي كلمة (أسد)، عند نطق كلمة شجرة، مثلا، أو أن يخطر بباله غير مدلول اللفظة التي يدل عليها الدال الذي أطلقه لمعرفة ذلك الشيء

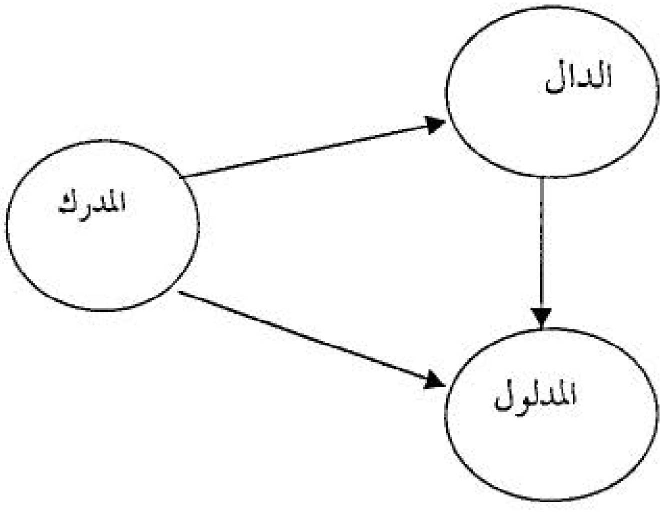
(١) السيميائيات وتحليلها لظاهرة الترادف في اللغة والتفسير | محمد إقبال عروي | مجلة عالم الفكر ، ص: ١٩١ | المجلد ٢٤ | العدد ٣ | يناير — مارس ١٩٩٦ .

(٢) علم اللغة العام ، سوسير ، ٨٥

(٣)المصدر السابق، ٨٦ — ٨٧

فالعلامة مثل الورقة التي لا يمكن في أي حال من الأحوال، قطع إحدى صفحتيها دون قطع الأخرى، وهذا التركيب الثنائي للعلامة اللغوية هو الذي صوّره (سوسير)[1]، في الأشكال السابقة، ومن وجهة نظر (سوسير) لا علاقة مباشرة للغة بالأشياء الخارجية فالمدلول هو صورة ذهنية تنتمي إلى العلامة اللغوية، وليس إلى الشيء الواقعي الموجود خارج اللغة، وشرح يحيى بن حمزة ذلك، قائلا: ((الحقيقة في وضع الألفاظ، إنما هو للدلالة على المعاني الذهنية دون الموجودات الخارجية، والبرهان على ما قلناه هو أنا إذا رأينا شبحا من بعيد وظنناه حجرا سميناه بذلك، فإذا ازددنا منه قربا، وظنناه كونه حجرا، فإننا نسميه بذلك، فإذا ازداد التحقق بكونه طائرا، سميناه بذلك، فإذا حصل التحقق بكونه رجلا سميناه به، فلا تزال الألقاب تختلف عليه باعتباره ما يفهم فيه من الصور الذهنية، فدل ذلك على أن إطلاق الألفاظ إنما يكون باعتبار ما يحصل في الذهن؛ ولهذا فإنه يختلف باختلافه))[2]، وقد تعرض المناطقة العرب والفلاسفة، للدلالة، وعرفوها بأنها: كون الشيء بحاله يلزم العلم به، العلم بشيء آخر[3]، أي أن الصورة الذهنية تتشكل في الذهن وفقا للفظة التي نطلقها على الأشياء، لأن اللفظة التي ننطق بها عند رؤية شيء معين للوهلة الأولى، توافق المعنى الذي هو متكون في الذهن، فإذا تغير معنى هذا الشيء من الاقتراب منه، فإن اللفظ يتغير حسب تصوراتنا للأمور.

والرسم التالي يبين رأي المناطقة العرب[4]:



وهذا المخطط يعني، أن الدال وهو الأصوات التي يطلقها المتكلم، أي صورة الحروف للكلمة

---

(1) تيارات في السيمياء، ١٤

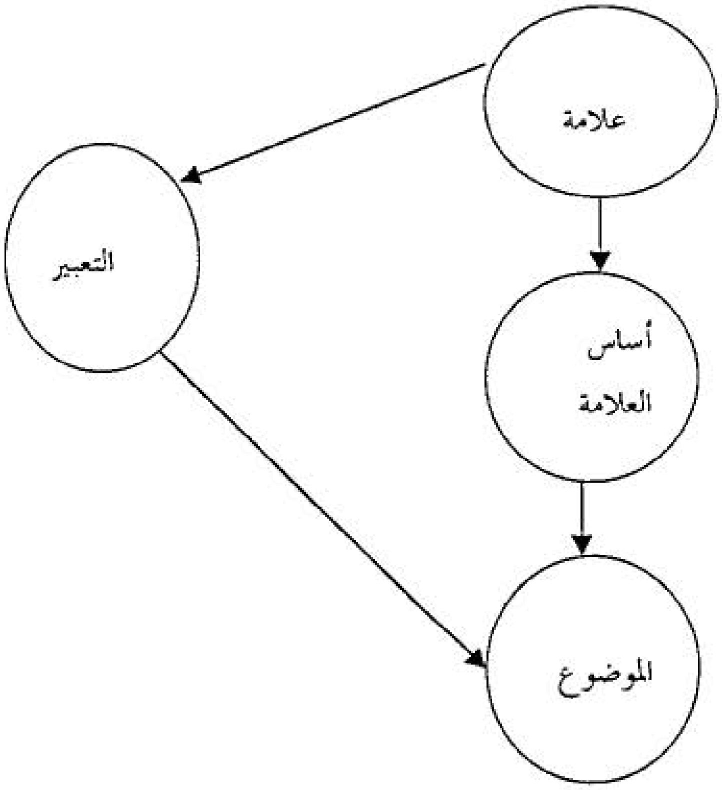
(2) المصدر السابق، ١٥

(3) المصدر السابق، ١٣

(4) المصدر السابق ١٣،

أما المدلول: فهو الفكرة أو الصورة الذهنية التي يتخيلها المدرك (الإنسان) عند سماعه أصوات الدالّ، فلو أخذنا مثالا على ذلك، وليكن كلمة (أسد)، فإن الدال هنا هو (أ، سَ، دٌ) أي الحروف التي تشكل هذه الكلمة، ومدلولها: هو الحيوان المفترس الملقب بملك الغابة، وهو قوي وشجاع ويضرب به المثل للدلالة على القوة والشجاعة، التي يتصورها المدرك، ولو أخذنا مثالا آخر، وليكن نحويا، وهو (الحرف قد)، فالدال هو (قَ ، دْ) والمدلول أنه حرف يختص بالأفعال، فلا يأتي بعده إلا الأفعال، وهذا هو الذي يتصوره المدرك، أو المشكل للبيئة اللغوية، وهذا التشكيل ليس ببعيد عن التخطيط الذي وضعه (سوسير)، لكن الفرق بينهما، أن (سوسير) لم يجعل المدرك مع الدالّ والمدلول، وذلك أظنه مفهوما مسبقا، حتى ولو لم يذكره (سوسير).

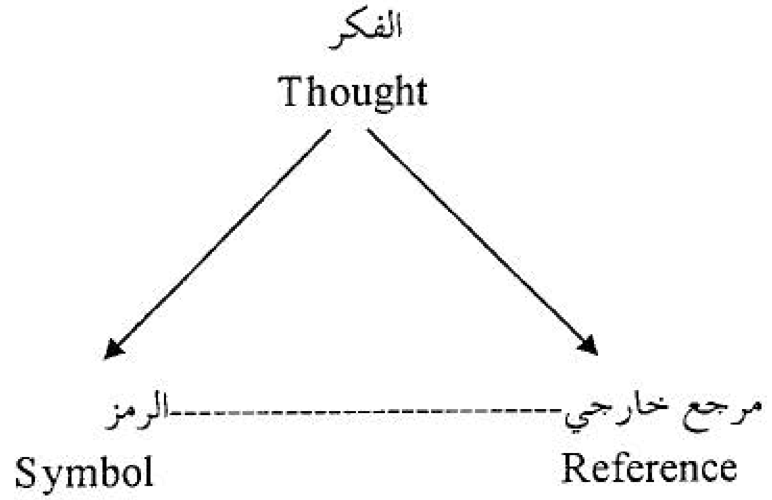
ويعرف (بيرس) العلامة بأنها: ((شيء يسند من حيثية ما، إلى علامة أخرى هي موضوعة بصورة تجعله يربط بهذا الموضوع شيئا ثالثا هو التعبير عنه، وهذا بدوره يربط الموضوع شيئا رابعا وهكذا إلى ما لا نهاية))[1] أي أن أي علامة لها علامات، وهذه العلامة لها علامات أخرى تربطها ببعضها البعض علامات أخرى، وكل علامة لها علامات أخرى، والعلامة الناتجة أيضا لها علامات وهكذا إلى ما لا نهاية، إذن حسب هذا الرأي، يكون للعلامة تعبير في الأصل وعلامة، ولها أساس قامت عليه، وهذا الأساس يرتبط في النهاية بالموضوع الرئيس، والشكل التالي يمثل هذا الكلام كله:



[1] تيارات في السيمياء، ١٣ ، ١٤ ، ١٥.

وتفسير ذلك المخطط بالنسبة للنحو العربي، على النحو التالي، ولنأخذ على سبيل المثال (الفـاعل)، ((فالتعبير)) في هذه الحالة هو (الفاعل)، و((العلامة)) أنه مرفوع في اللفظ وهو من المرفوعـات في اللغة العربية، و((أساس العلامة)) أن لكل فعل فاعلا، يدل على مـن قـام بـالفعل، وأمـا ((الموضوع))، فإن هذا الموضوع يتعلق في النحو، أي الباحث في موضوع (الفـاعل) عليـه أن يذهب إلى الكتب النحوية التي تعالج هذا الموضوع، من حيث علامات الإعراب، ورتبته مع فعلـه، وتقديمه وتأخيره، إلى ما هناك من الأمور التي تتعلق بهذا الموضوع.

فالعلامة الدلالية عند (بيرس) هي علامة ثلاثية الأبعاد بين الرمز والفكر والقصد وبين المرجع الخارجي، وفقا للمثلث التالي[1]:



وهذا يعني أن العلامة ليست فقط دالا ومدلولا بل يشترك في تحديد هذا الدالّ المرجع الخـارجي، الذي يحدد نوعية الكلمة، وبالتالي علامتها، والمقصود بالمرجع الخارجي هو البيئة اللغوية التي تتحـدد فيها العلامة التي تتكون أصلا من دال ومدلول أو فكرة ورمز، فالرمز هو الدال، والفكر هو المدلول، أي أن المرجع الخارجي يعني العلاقة المكتسبة بين الدال والمدلول من العالم الخارجي، وهذه العلامـة تتشكل اعتباطيا على مر السنين.

وكما يرى (سوسير) فإنّ دراسة القيمة اللغوية لم يعد كافيا إذا درسنا عنصريـن (الصـوت والفكرة)، وقد اتفق الفلاسفة واللغويون على أن الإنسان لا يستطيع أن يفرق بين فكرتين تفريقـا حقيقيا بلا علامات لغوية، والمقصود بالعلامات على وفق رأي (سوسير) هو الكلمـات الدالّـة، فالتفكير بلا كلمات أمر عائم، وليس في الفكر ما يفرض شكلا معينا للرموز الصوتية، فهذه الرمـوز موضوعة وضعا اعتباطيا، وليس وظيفة اللغة في هذا أن تخلق وسطا صوتيا للتعبير عن الأفكار، ولكن أن تقوم بدور الوسيط بين الفكرة والصوت في حالة تدعو كلا منهما الآخر[2]. إذن المعـنى بهـذا

---

[1] تيارات في السيمياء، ١٦

[2] مناهج البحث في اللغة، ٢٧٨

الاعتبار علاقة متبادلة بين الاسم والفكرة تجعلها تداعيات، ويحول هذا التعريف المعنى من فكرة استاتيكية معرفية، إلى فكرة وظيفية ديناميكية[1]، ويضيف تمام حسان: إن دراسات علامات المواقع هي ما نسميه (الموقعية)، ويمثل عليها همزة الوصل والتي تدل على بداية الكلمة وعلى أن الكلمة في بداية المجموعة الكلامية، وأما العلاقات المتبادلة بين الأبواب اللغوية، كالعلاقة بين باب الفعل وباب الفاعل، فهي ما نسميه النحو، مثال ذلك قولنا: (قام محمد)، فيه تماسك سياقي من حيث إن البابين اللذين يدرسان في هذا السياق، يتبادلان أثر الإفراد والتذكير والغيبة، وفي قولنا: قام محمدُ الفاضلُ)ترتيب سياقي ثابت؛ لأن الفاضل لا يمكن أن يسبق محمدا وفقا لهذا الترتيب السياقي، أما بين (قام) و(محمد) فالترتيب غير ثابت لأننا نستطيع أن نقول: (محمد قام)، وفي هذه الجملة الأخيرة توافق سياقي من حيث إنّ (قامَ ومحمداً) و (الفاضل) تلزم جميعها حالة متشابهة في الأفراد والتذكير والغيبة، كل ذلك من صميم الدراسات اللغوية[2]، فالموقعية إذن هي دراسة لعلامات المواقع أو دراسة لسلوك الأصوات في الموقع، أي أن موقع الكلمة يحدد قيمتها الدلالية في الجملة، وبالتالي العلامة للصوت اللغوي الذي نقصد من وراءه مدلولا فالصفة لا تسبق الموصوف، ولكن قد يسبق الفاعل الفعل[3]، ولا يتغير المعنى، فعلامة الصفة أن تأتي بعد الموصوف، فلو أخذنا مثالا، وهو ورود همزة الوصل في أول الكلام الذي يبتدئ بحرف علة متلوا بصحيح ساكن، فإن هذه الهمزة هي علامة على هذا الموقع، لأنها لا ترد في وسط الكلام، إذ يعتمد حرف علة على بديل لها هو نهاية أي مقطع سابق، والإضافة ليست بعيدة عن هذا الذي نحن بصدده، فموقع المضاف إليه يكون بعد المضاف، وموقعية الإضافة في الترتيب، أن يأتي المضاف فالمضاف إليه[4]، إن فكرة العلامة اللغوية (The Linguistic Sign) هي التي أدت إلى اعتبار اللغة نظاما من العلامات، والبحث العلمي يؤمن بوجود أشياء محددة ومعينة رآها في العلامة اللغوية، ويعلق (سوسير) على تعبير الناس، بأن اللغة (مستودع من العلامات) بأنهم فهموا العلامات على أنها مفردات اللغة، أو على أنها صلة بين اللفظ والشيء الطبيعي، وهذا كله خطأ، إن العلامة عنده لا تصل الشيء باللفظ، ولكنها تصل التصور بالصورة السمعية، إنها وحدة طبيعية ذات جانبين، وهو يعني بالتصور الشيء المعني، وبالصورة السمعية العلامة، أي أنت العلامة كالورقة، فلا يمكننا فصل الورقة، أي أن نقطع وجها دون أن نقطع الآخر[5]،

ومعنى هذا الكلام أن الدالّ والمدلول لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر بأيّ حال من الأحوال.

---

(1) مناهج البحث في اللغة، ٢٧٩

(2) المصدر السابق، ١٨٠

(3) من حيث المعنى لا يتغير معنى الجملة إذا تقدم الفاعل على الفعل، أما من حيث الحالة الإعرابية، ففي هذا خلاف، لأن البصريين يعربونه مبتدأ، والكوفيين، يعربون فاعلا.

(4) للمزيد انظر مناهج البحث في اللغة، ١٨٠ ، وما بعدها.

(5) النحو العربي والدرس الحديث، ٣٣

إن أيّ تغّير في الصورة السمعية لا بدّ أن يؤدي إلى تغيير في التصور والعكس صحيح، ففكـــرة العلامة اللغوية هي الشيء الذي يمكن تحديده وتعينه، وهي لا تتسع لتشمل كل مـــا يمكـــن تمييزه كالجمل والعبارات والكلمات.

والعلامة بوصفها مصطلحا تعدُّ أوسع وأشمل من الكلمة، فهي تحتويها وتتجاوزها، فالكلمـــة في ذاتها نوع لفظي من العلامات تنطلق دلالتها من قيمة اللفظ في ثقافة ما، فالصوت في حد ذاته لا يعني شيئا، وإنما يتشكل عبر القيمة الدلالية المرتبطة بالكلمة، وهذه الرابطة تستمد شرعيتها من لغة مـــا، فكلمة (لا) تدل على الرفض في لغة العرب ولا تدل على شيء في اللغة الإنجليزية، وهي تمثـــل أداة التعريف للمفرد المؤنث في اللغة الفرنسية، فالدلالة أصل مرتبطة بالقيمة التي تضفيها عليها لغة مـــا أو ثقافة ما، ولنأخذ مثالا آخر، لبس الأسود علامة الحداد في بعض البلدان، وفي أقاليم أخـــرى يلبـــس أهلها ملابس بيضاء في العزاء، فالأسود والأبيض علامتا حداد في ثقافات متباينة تكتسبان دلالتيـــهما من السياق الثقافي[1]، وعلى هذا فإن اللفظ يكتسب قيمته الدلالية فقط في بيئته اللغوية الذي وجـــد فيه، فأحرف الجواب في اللغة العربية، ليست نفسها في اللغة الإنجليزية، أو في غيرها مـــن اللغـــات، فكلمة (نعم) تستخدم كعلامة إثبات وتصديق في اللغة العربية، وكلمة (لا) تســـتخدم للنفـــي والرفض، في حين نجد في اللغة الإنجليزية كلمة (Yes و No) لتأدية نفس الغرض، وبالرغم مـــن تباين البيئتين فإن مدلول الكلمتين واحد في اللغتين، أي أن (Yes) في الإنجليزيـــة و (نعـــم) في العربية لهما مدلول واحد في اللغتين، وهما علامتان لفظيتان مختلفتان من هذه الجهة (اللفظية).

ولكن العلامة وإن كنّا نجدها بصورة عامة مرتبطة بالثقافة، فهي لا تقتصـــر عليـــها، فـــهناك علامات ترتبط بالطبيعة والغريزة، وتستقلُّ استقلالا تامًا عن الثقافة، فعندما تهاجر الطيور في موســـم البرد طلبا للدفء، فهي تستجيب لعلامات طبيعية في الطقس، وهناك علامات لا هـــي ثقافيـــة ولا طبيعية ، وإنما تتأرجح بين الاثنين، فمثلا احمرار الوجه يدل على الخجل، ومع أن تصاعد الـــدم إلى الوجه عملية فسيولوجية طبيعية عندما يكون الإنسان محرجا، إلا أن ربط هذه الظاهرة البدنية بالحيـاء ليس إلا التفسير الثقافي لظاهرة طبيعية[2]، فالعلامة إذن تنطلق من محيـــط الإنسان، من ثقافته مـــن طبيعته وحتى من بدنه. وهكذا فإن الكلمة هي جزء من حقل أعم وأفسح، وهو العلامة، صحيـــح أن الكلمة تحتلّ مركزا محوريا في هذا الحقل، إلا أن العلامة لا تقتصر على الكلمة بل تتعداها، وأحيانـــا تستخدم الكلمة استخداما مجازيا فيتوسع قائلها في مدارها الدلالي قاصدا فيها العلامة[3].

إن السيمياء كعلم للعلامات عند (سوسير) لا تتعدى كونها رؤية مستقبلية تتشكل خطوطـــها

---

[1] مدخل إلى السيوطيقا، ٩

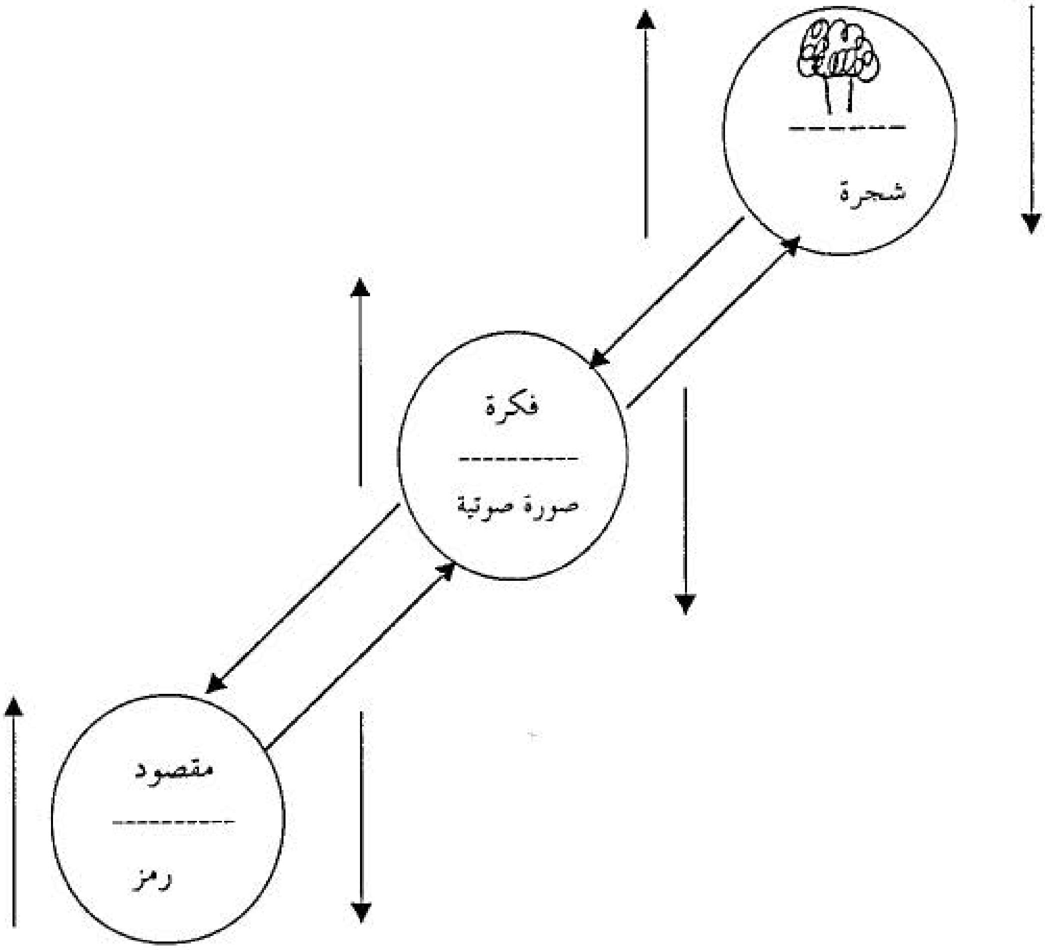
[2] المصدر السابق، ١٠

[3] المصدر السابق، ١١

على شاكلة علم اللغة[1]، ويقرر (سوسير) أن كل القيم خارج اللغة خاضعة لهذه القاعدة التناقضية الوهمية، فهي مركبة دائما من الأمرين الآتيين:

الأول ــ شيء قابل للتعبير مخالف لشيء آخر ثابت القيمة.

الثاني ــ أشياء متشابهة، يستطيع الإنسان أن يقارنها بأشياء أخرى مشتملة على قيمة، فالعلامة إنما تكون بين الفكرة والصورة الصوتية في حدود الكلمة التي تُعدّ مجالا مقفلا موجودا بنفسه، ولكن هنا ناحية تناقضية وهمية في المسألة ويمثلها بالشكل التالي[2]:



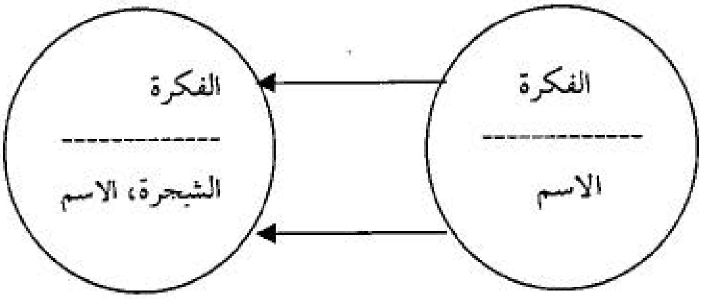
وهذا الرسم التوضيحي يعني، أن الإنسان إذا تصور شيئا معينا كالشجرة مثلا وهي الفكرة الموجودة في الطبيعة، وهي أيضا المقصود، أي الشكل المادي للشجرة، فينطق برمز الحروف لكلمة شجرة، وهي الصورة الصوتية (ش ، ج ، ر ، ة) ثم ينطقها قاصدا الشيء المادي، فالعلامات متشابكة، فالرمز هو المقصود، والمقصود هو الرمز، والفكرة هي الصورة الصوتية، والشجرة هي التي نتخيلها عندما ننطق بحروفها.

---

(1) مدخل إلى السمبوطيقا، ١٧٧

(2) مناهج البحث في اللغة، ٢٧٨، ٢٧٩

ويخالف (جومبوكز) (سوسير)، فهو يقول: إن الاسم لا يدل على شيء بل على فكرته الـتي في الذهن، ويوضح إعادة ترتيب الشكل الإيضاحي الذي جاء به (سوسير)[1]



أي في حالة نطقنا لاسم حيوان أو شجرة أو أي شيء آخر، فإن فكرة هذا الاسم هي التي تنطبع في الذهن، فلو نطقنا، شجرة ارتسمت صورة للشجرة في الذهن مباشرة.

وهذا يطابق مطابقة تامة خلق علامة بين الرمز وبين ما يدل عليه، وتعتبر هذه العلامـة حجـر الزاوية في كتاب (The Meaning Of Meaning) لأوجدن وريتشاردز، وتوضح مـن جهة أخرى حاجتنا إلى الاعتراف بأن المعنى ينقصه التبادلية، كما يقول (أوربـان)، لأن الشـجرة ليست علامة، ولا رمزا للكلمة، ولا توجد علاقة مباشرة بينهما، وليس للاسم في الواقع إلا علامـة واحدة هي علاقته بالفكرة، وهذه الصلة التي نسميها (المعنى) متبادلة[2].

لقد سبق القول أن (سوسير) كان يطلق مصطلح (دليل) على العلامة، ولهذا الدليل مكونات هما الدالّ والمدلول، والدالّ لا يتشكل من الصوت الواقعي والمادي الطبيعي، وذلـك أن الصـورة السمعية، هي عبارة عن الانطباع النفسي للصوت، وهي أيضا عبارة عن وسيط، أما المدلول، فإنـه ليس ذلك الشيء الواقعي الملموس الذي يعنيه الدليل، وإنما هو التمثيل الذهني للشيء، فهو مثله مثـل الدال ذو طبيعة نفسية، وإذا كان الدليل هو الجمع بين هذين العنصرين النفسيين، فـهو بـالضرورة كيان نفسي، وعليه فإنه يجد موقعه في اللسان لا في الكلام، باعتبار اللسان في المفهوم السوسـيري مجموع العلاقات بين الأشكال والقواعد والبصمات المختزلة في أدمغة الذوات المتكلمة.

العلاقة بين الدالّ والمدلول لا تقوم على المشابهة والمناسبة وإلا لما تعددت الألسنة، بل تقوم هذه العلاقة على الاعتباطية، إذ توحي الدوّال بمدلولاتها بشكل تلقائي وطبيعي، أما اشتمال الألسنة علـى الكلمات المناسبة والطبيعية، وصيغ التعجب، فإنه لا يطعن في صحة هذا المبدأ، فضلا عن كون هذه

---

[1] مناهج البحث في اللغة، ٢٨١ ، و (سوسير) يرى أن الدال، وهو الحروف التي تشكل الكلمة، يكون مدلولها الشـيء الواقعـي الموجود في الطبيعة، أما الرأي الآخر، فإن الدال يكون مدلوله في الذهن وليس في الطبيعة، أي أن صورة الشجرة المتكونة في الذهن عنـد نطقنا بهذه الكلمة هو (المدلول).

[2] مناهج البحث في اللغة، ٢٨١

إن المبدأ الذي يربط علم اللغة والسيمياء، هو أن العلامة اللغوية اعتباطية، وهذا المبدأ، هو أساس علم اللغة، ومن ثم نستطيع أن نقول بصورة عامة: إن المادة الأساسية التي تتناولها السيمياء، هي: (مجموعة الأنظمة التي تقوم على اعتباطية العلامة) ويترتب على ذلك، أن اللغة تحتل مكان الصدارة بين أنظمة التعبير جملة، ويمكن القول إن العلامات التي تتميز بالاعتباطية المطلقة تحقق أكثر من غيرها العملية السيميائية، ولهذا السبب فإن اللغة، وهي أكثر الأنظمة التعبيرية تعقيدا وانتشارا، هي أكثرها تمثيلا للعملية السيمولوجية، ومن هذا المنطلق يمكن أن تصبح اللغة النموذج العام لكل السيمياء بالرغم من أنها نظام خاص وحسب[1].

وإذا كانت مشروعية السيمياء علما مستقلا قد اتضحت معالمه الآن، فإنه ما زال عليه أن يحل إشكالا كبيرا يتصل بتحديد موضوعه، إذ إن الدلائل السيميولوجية (السيمياء) تتفاوته الاعتباطية، بل إنها تنقسم إلى دلائل اعتباطية ودلائل طبيعية، وإذا كان علم السيمياء يدرس هذين النوعين من الدلائل، فإن موضوعه الرئيس عند (سوسير)، لن يكون سوى مجموع الأنساق القائمة على اعتباطية الدليل، لأن الدلائل التامة الاعتباطية تحقق نموذج الطريقة السيميائية أفضل من الدلائل الأخرى، وبذلك يمكن للسانيات أن تصبح المقاس العام لكل نشاط سيميائي[2].

ويقول (سوسير) في اعتباطية العلامة اللغوية: ((لقد استخدمت لفظة الرمز للدلالة على الإشارة اللغوية، أو بعبارة أدق للدلالة على ما أطلقنا عليه هنا الدالّ، إن استخدام لفظة الرمز لا يتفق مع صفة الاعتباطية، فمن مميزات الرمز أنه لا يكون اعتباطيا على نحو كلي، فهو ليس فارغا، إذ هناك رابطة طبيعية بين الدالّ والمدلول، فرمز العدالة هو الميزان، ولا يمكن استبداله اعتباطيا، بأي رمز آخر كالعربة مثلا))[3]، ويضيف في موضع آخر: ((إن الاعتباطية تحتاج إلى توضيح، فهي لا تعني أن أمر اختيار الدال متروك للمتكلم كليا، بل هي لا تربط بدافع (الاعتباطية) أي أنها اعتباطية لأنها ليس لها صلة بالمدلول))[4]، وهذا يعني العلامة اعتباطية ولكنها ليست على اختيار المتكلم، فيبدو أن العلامة مع الزمن تخرج من كونها اعتباطية، فمع الزمن لا نستطيع أن نضع كلمة شجرة تدل على أسد أو على غيرها، وإنما القصد هو: إنه عندما وضعت هذه العلامة (الدالّ)، لم تكن ترتبط بمدلولها بأي حال، ولكن مع الزمن اكتسب هذا الدال مدلوله.

إذن الاعتباطية تحقق بين الدال والمدلول، وليس للمتكلم أي حق في اختيار الدالّ الذي يدل على المدلول، وبالتالي لا تربط الدالّ بالمدلول أي قرينة طبيعية في الواقع اللغوي الطبيعي.

---

(1) مدخل إلى السيميوطيقيا، ١٧٦، ١٧٧

(2) دروس في السيميائيات، ٧٥

(3) علم اللغة العام، ٨٧

(4) المصدر السابق، ٨٨

وأخيرا تقول سيزا قاسم: إن اعتباطية العلامة تحمي اللغة في الحقيقة من كل محاولة تهـــدف إلى تغييرها، فلا يوجد سبب لتفضيل كلمة (أخت) في اللغة العربية، على كلمة (سستر)))[1]

موضوع الدلالة:

موضوع الدلالة هو المعنى اللغوي، والمعنى اللغوي ينطلق من معنى المفردة من حيـــث حالتــها المعجمية ومتابعة التطورات الدلالية والتغيرات التي تأخذها الكلمة في السياقات المختلفة، غذ يصعـب تحديد دلالة الكلمة؛ لأن الكلمة لا تحمل في ذاتها دلالة مطلقة وإنما السياق هو الذي يحدد لها دلالتـها الحقيقية، وأنواع الدلالة هي[2]:

١. دلالة أساسية معجمية.

٢. دلالة صرفية.

٣. دلالة نحوية.

٤. دلالة سياقية موقعية.وأهم مقومات الدلالة هو الرمز والفكرة والشيء المشار إليه.

ونقصد بالدلالة الأساسية المعجمية: المعنى الحرفي للمفردة، والموجودة في المعاجم اللغوية، وهـــو المعنى المباشر الذي لا يتصل بالضرورة بعلاقات خارجية بعيدا عن المفردة نفسها.

وأما الدلالة الصرفية: فهي بنية الكلمة، ونوعيتها من حيث الجمود والاشتقاق، فإذا كـــانت مشتقة، فهل هي اسم فاعل أو اسم مفعول أو غير ذلك، وإذا كانت اسم فاعل، فهل هي من فعـــل معتل أم من فعل صحيح، وإذا كان معتلا، فهل هو من فعل مثال أو أجوف أو ناقص أو لفيف، وإذا كان صحيحا، فما نوع فعله.

وأما الدلالة النحوية: فالمقصود بها، الموقع الإعرابي للمفردة، أي: الفاعل أو المفعول أو الحـــال أو التمييز، وغيرها من المواقع النحوية التركيبية للكلمة.

والمقصود بالدلالة السياقية الموقعية: هو معنى المفردة داخل السياق النصي، وهو غير المعنى الحـرفي المعجمي، فقد نطلق كلمة (قمر) على فتاة قاصدين الوصف، فالمعنى الحرفي هو: القمر الذي نراه في السماء، والمعنى السياقي: أننا نقصد فيه الجمال والضياء والبهاء.

أن كل المجالات المعرفية ذات العمق السوسيولوجي الحقيقي تفرض علينا مواجهة اللغة، ذلـك أن الأشياء تحمل دلالات. غير أنه ما كان لها أن تكون أنساقا سيميائية، أو أنساقا دالة لولا تدخل اللغة، وامتزاج الكلمات داخل اللغة الواحدة، فهي إذن تكتسب صفة النسق السميولوجي من اللغة، وهـذا ما دفع (بارت) إلى أن يرى أنه من الصعب جدا تصور إمكان وجود مدلولات خارج اللغة، بحيث

---

[1] مدخل إلى السيميوطيقيا، ١٥٩

[2] علم الدلالة ، ٨

إنّ إدراك ما تدل عليه مادة ما يعني اللجوء قدريا إلى تقطيع اللغة، فلا وجود لمعنى إلا لما هو مسمى، وعلم المدلولات ما هو إلا عالم اللغة[1]، وهذا يقودنا إلى التساؤل، من أين تنبع الدلالة ؟ هل هي من المتكلم ؟ أم من القارئ ؟ أم من النص ؟ .

لقد كانت الإجابة في الماضي ــ كما تقول سيزا قاسم ــ قاطعة بأنها تنبع من المتكلم، أو بمعنى أدق من قصد المتكلم في توصيل رسالة معينة، وأصبحت الإجابة اليوم مفتوحة تتراوح بيم الخيارات الثلاثة، هل هذا القصد قصد لغوي ؟ هل الأفكار والرغبات والمعتقدات تمثلات ذهنية لغوية أم غير لغوية، وتصاغ في سلسلة من الأصوات، هي اللغة ؟ وإذا كانت لغوية هل تؤثر اللغة ــ وهي الكائن الاجتماعي ــ على تشكيل هذا القصد ؟ لقد انفصمت اللغة عن المتكلم، وعن مستخدميها، ونشأ نوع من الصراع بين المتكلم واللغة، فأحيانا تسيطر اللغة، وأحيانا يسيطر المتكلم، إن هذا الانفصام جعل النصوص تكتسب نوعا من الاستقلال النسبي عن المتكلم[2]. إذن الدلالة تنبع من المتكلم وأحيانا من القارئ وأحيانا أخرى من النص نفسه.

ويقول الجاحظ في هذا الموضوع: ((والكتاب وعاء يمتلئ علما، وظرف حشي ظُرفا، وإناء شحن مزاحا وجدا، إن شئت كان أبين من سحبان وائل، وأن شئت كان أعيى من باقل، وإن شئت ضحكت من نوادره، وإن شئت عجبت من غرائب فرائده، وإن شئت ألهتك طرائقه، وإن شئت أشجتك مواعظه))[3]، أي أن الجاحظ يقرر أن الكتاب تجد فيه ضالتك، مهما كان نوعها حزنا أم فرحا أم غير ذلك، حسب ما تقتضيه الدلالة الموجودة.

وأخيرا يقول (جريماص): إن خطرا يهدد السيميائي الذي تبدو طموحاته الجديدة مفرطة للغاية، بعدما أصبح يُؤخذ بعين الاعتبار البعد الخطابي للغة، وأدمجت في النظرية السيميائية، سيميائيات غير لغوية، لهذا وذاك لا يمكن للسيميائي أن يتخلص من هذا المأزق إلا بتهيئة نظرية عامة للغة تنظر إلى علاقات التركيب والدلالة بالتداول، كعلاقات متكاملة وضرورية، تماما مثلما تحاول السيميائيات التوفيق بين النحو السيموسردي العميق وتقعيد الطرق التلفظية للخطيب، على هذا الأساس وحدة تستطيع التداوليات والسيميائيات القيام بوظيفتها التكليفية ألا وهي تأسيس العلوم الاجتماعية[4]، ولا بد من الإشارة إلى دور علماء العربية في مفهوم وموضوعها ، فهم أول من تكلم بهذا الموضوع، فإن قضية الدال والمدلول والعلاقة بينهما (الدلالة) من القضايا التي شغلت حيزا كبيرا من جهود

---

[1] دروس في السيميائيات، ٧١

[2] القارئ والنص: من السيميوطيقا إلى الهيرمينوطيقا | سيزا القاسم | مجلة عالم الفكر | المجلد ٢٣ ، العدد الثالث والرابع | يناير، مارس، إبريل، يونيو، ١٩٩٥

[3] الحيوان، ١ | ٣٨

[4] الجرداس جوليان جريماص: من منهج تحليل الخطاب إلى خطاب المنهج | نزار التحديتي | مجلة علامات، ج ٣٢ ، مج ٨ | مايو ١٩٩٩

علماء الإسلام والعربية في وقت مبكر، فقد عرض التهانوي لمفهوم هذا المصطلح (الدلالة عند الأصوليين والبلاغيين واللغويين)، فقال: ((الدلالة الدّلالة بالفتح هي على ما اصطلح عليه أهل الميزان والأصول والعربية والمناظرة أن يكون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول يسمى دالا، والشيء الآخر يسمى مدلولا، والمطلوب بالشيئين ما يعم اللفظ وغيره))[1]

وبعد هذا العرض لمفهوم السيمياء، ومفهوم العلامة، واعتباطية هذه العلامة، ستعمد الدراسة في الفصول القادمة، إلى محاولة تطبيق هذه السيمياء على النحو العربي، وبالذات علامات الأسماء والأفعال والحروف، والحركات كعلامات، وقد حاولت الدراسة أن تعرض علامات الأسماء، واحدة واحدة، وتطبيق هذه العلامات من الناحية السيميائية، فالدال والمدلول والتصور هي مكونات العلامة اللغوية والنحوية، فالجر علامة لا تدخل إلا على الأسماء، ولكن وباستقراء النصوص نجد أن الجر أيضا قد دخل على الحروف وعلى التراكيب وعلى الأفعال، وقد حاولت الدراسة أن تبين مفهوم العلامة عندما تدخل على هذه الأشياء، وهل أنها تنفي اسمية هذه العلامة، أو ما هو التخريج عندما تشذ عن هذه القاعدة.

وفي باب الأفعال ــ مثلا ــ سنجد أن الجزم علامة مختصة للأفعال، وهي تجزم الفعل المضارع، ووجد في الشعر وفي القراءات، أن الجزم لم يجزم الفعل المضارع، بل إنه ورد مرفوعا ومنصوبا، وعلامات الحروف، وقد حاولت التمييز بين الجزم كعلامة للأفعال وبين حروف الجزم وعلاماتها كعلامات، وقد عرضت الدراسة الحركات وأراء العلماء القدماء والمحدثين في هذه الحركات، وهل هي أصل للحروف، أم أن الحروف اصل للحركات.

---

(1) السيمياء والتأويل، ١٦

الفصل الأول

علامات الاسم

أقسام الكلام

سيعرض هذا الفصل لتعريف الكلام عند القدماء والمحدثين أولاً، ثم إلى أقسام الكلام، وبعدها تعريف الاسم.

الكلام عند القدماء

الكلام هو ما خرج من الفم، إن لم يشتمل على حرف فصوت، وان اشتمل على حرف و لم يفد معنى فلفظ، وان أفاد معنى فقول، فإن كان مفردا فكلمه أو مركبا من اثنين و لم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملة، أو أفاد ذلك فكلام[1].

فمراحل الكلام على هذا تبدأ بصوت، فلفظ، فقول، فكلمة، فجملة، فكلام.

ويعرف ابن جني الكلام بقوله «أما الكلام فكلّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو زيدٌ أخوك، وصه ومه وحاء وعاء في الأصوات، وحسّ ولب وأفّ ،فكل لفظ استقل بنفسه،وجنيت ثمرة معناه فهو كلام»[2] ويضيف قائلا: «والكلام في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل»[3].

والكلام في اصطلاح النحويين عبارة عمّا اجتمع فيه أمران، اللفظ والإفادة والمراد باللفظ: الصوت والمشتمل على بعض الحروف تحقيقا أو تقديراً والمراد بالمفيد:ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، وأقل ما يأتلف الكلام من اسمين (زيدٌ قادم)، ومن فعل واسم (قام زيد) ومنه استقم، فإنه من فعل الأمر المنطوق به، ومن ضمير المخاطب المقدر بأنت[4].

ويقول ابن مالك:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم   وإسم وفعل ثم حرف الكلم

واحده كلمة والقول عمّ   وكلمة بها كلام قد يؤم

والكلام المصطلح عليه عند النحاة عبارة عن (اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها)[5].

---

(1) الأشباه والنظائر ٢|٧

(2) الخصائص ١|١٧

(3) الخصائص ١|٣٢

(4) أوضح المسالك ٩/١

(5) شرح ابن عقيل ١|١٣

ومثل ذلك ما ورد في كتاب (ضياء السالك إلى أوضح المسالك)[1] ويشرح الأشموني كلام ابن مالك فيقول: (كلامنا أيها النحاة لفظ، أي: صوت مشتمل على بعض الحروف تحقيقا، كزيد أو تقديراً، كالضمير المستتر، (مفيد) فائدة يحسن السكوت عليها كـ (استقم)، فإنه لفظ مفيد بالوضع، فخرج باللفظ غيره من الدوال مما ينطلق عليه في اللغة كلام، كالخط والرمز و الإشارة وبالمفيد المفرد نحو (زيدٌ) والمركب الإضافي نحو غلام زيد و المركب الإسنادي المعلوم مدلوله ضرورة كـ (النار حارة) وغير الإسنادي كجملة الشرط، نحو إن قام زيد وغير المقصود كالصادر من الساهي والنائم[2].

الكلام عند المحدثين

هو أداء نشاطي طبقا لصورة صوتية ذهنية، وهو مجرد تشويش للهواء، فهو التنفيذ الفردي والاستخدام الشخصي لهذا الجهاز، وقصد بالجهاز (اللغة) فيقول عنها الدكتور تمام حسّان: هي جهاز من الحروف والكلمات، فالكلام أيضاً هو وظيفة الفرد المتكلم.[3]الكلمة هي اللفظة الواحدة التي تتركب من بعض الحروف الهجائية وتدل على معنى جزئي، أي مفرد، فإن لم تدلّ على معنى عربي وضعت لأدائه، فليست كلمة، وإنما هي صوت، والكلام أو الجملة هو ما يتركّب من كلمتين أو أكثر، له معنى مفيد مستقل، مثل أقبل الضيف، فاز الطالب النبيه، ولن يهمل عاقل واجباً،[4] فلابد في الكلام من أمرين معاً، هما التركيب والإفادة المستقلة، فلو قلنا: أقبل فقط أو فاز فقط لم يكن كلاما لأنه غير مركب، ولو قلنا: أقبل صباحا، أو فاز في يوم الخميس، أو لن يهمل واجبه، لم يكن كلاماً أيضاً لأنه على الرغم من تركيبه غير مفيد فائدة يكتفي بها المتكلم أو السامع نفسه[5]، أي أن الفاعل يجب أن يكون موجوداً حتى تتحقق الفائدة من الكلام.

إذن الكلام هو الجمل، لأن الجمل هي التي تتركب من كلمتين أو أكثر وتكون له فائدة، أي معنى، وهو ما لا يتحقق من وجهة نظر النحاة دون تحقق عنصر الإسناد.

---

(1) ضياء السالك الى أوضح المسالك ١|١٣

(2) شرح الاشموني ١|٨

(3) مناهج البحث في اللغة ٤٣

(4) النحو الوافي ١|١٤

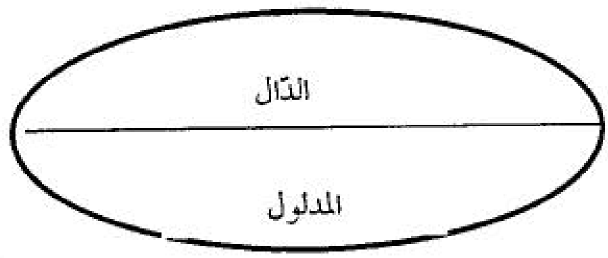
(5) النحو الوافي ١|١٦

تعريف الكلمة

الكلمة عند أفلاطون هي كالشيء المدلول عليه بالكلمة ،فمعنى الطاولة هو الموضوع المادي للطاولة ،غير أنّ هذا التصور للعلامة اللغوية ليس بالأمر السهل، وفي الواقع لا يمكن تصور بعض مدلولات معظم الصفات كجيد و جميل، والأفعال كـ (يمشي) أو بعض أصناف الخطاب كحروف الجر[1].

وثمة طريقة أخرى لتصور المعنى (الدلالة)، تكون بإنشاء علاقة بين كلمة ما والحقيقة بوساطة التصورات، وفي هذا المعنى دلالة كلمة طاولة ،فإنها لم تعد الموضوع المادي لـ (طاولة) ولكنها الفكرة أو التصور[2] .

ونجد عند سوسير أنّ العلامة اللسانية مكونة من وجهين وهما الدال، والمدلول والذي يجسد عادة بالرسم التالي:



فالدّال هو الكلمة المنطوقة، والمدلول:هو التصور في الذهن، والدلالة هي العلم الذي يهتم بوجه مدلول العلامة اللغوية، فالمدلول في بعض الأوساط يكون مرادفاً لـ(شيء)، وفي موضع آخر يعني التصور أو الفكرة، وبعد سوسير ،بدأ السعي إلى إعطاء مفهوم دقيق لهذا التصور للعلامة اللغوية.[3]

ولتوضيح العلامة أكثر، لا بد من الاستشهاد بمثلث المعنى الذي وضعه ريتشارد وأوجدن[4]

والذي يمثله الشكل الآتي:

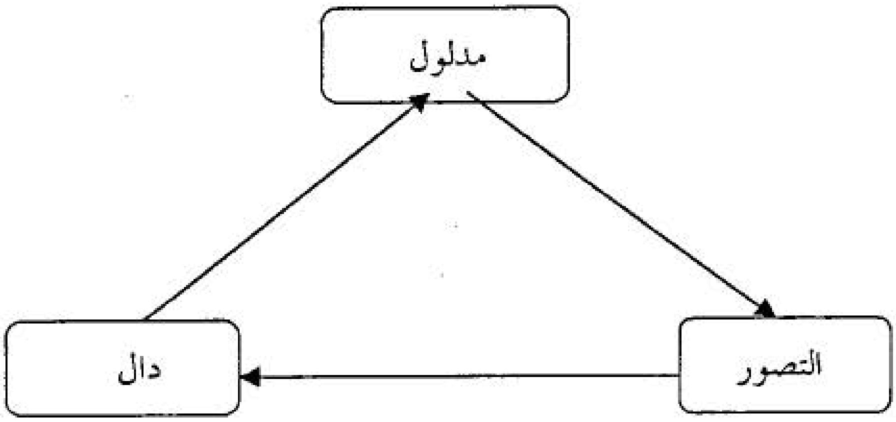
---

(1) علم الدلالة ١٧

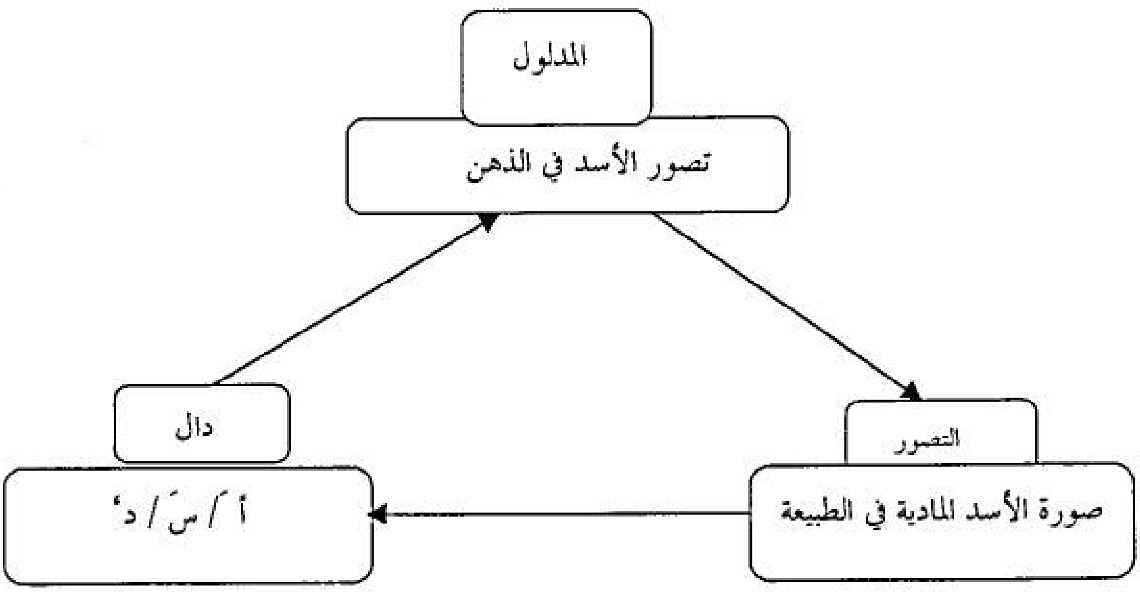
(2) علم الدلالة ١٨

(3) علم الدلالة ١٩

(4) علم الدلالة ٢٤



ولتوضيح ذلك، لا بد من التطبيق العملي لفهم هذا المثلث، فلو أخذنا على سبيل المثال كلمة (أسد) فالصورة السمعية التي توافق أو تتصل بجرس الحروف (أ، س، د) أي الكلمة المنطوقة فهذا هو الدال ،أما المدلول فهو التصور أو الفكرة التي تتراءى في الذهن، وهي صورة الأسد، أما الأسد في الطبيعة، أي في الواقع فهو مرجع الشيء، والعلامة اللسانية هي التي تربط الدال والمدلول: وتتمثل في الجدول التالي:



أقسام الكلام عند القدماء

قدّم سيبويه تقسيما للكلم، هذا التقسيم ظل معتمدا عند من جاء بعده من العلماء، وهو قوله «الكلم: اسم، وفعلٌ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم رجل وفرس وحـــائط، وأمـــا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولمّا يكون و لم يقع، وما هو كـــائن لم ينقطع، والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل، وأما ما جاء لمعنى فليس باسم ولا فعل نحو ثمّ وسوف ولام الإضافة ونحوها»[1].

وبقي هذا التقسيم سائدا عند النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه، فالزجاجي يقول: «من يستطيع أن يأتي بقسم رابع فليفعل، وان أوجد، سيكون ناقضا لكلام سيبويه، ولن يجد إليه سبيلا وليس يجب علينا ترك ما تيقناه »[2].

وسار السيوطي على النهج نفسه فالكلمة عنده ثلاثة أقسام اسم وفعل وحرف، ولا رابع لها[3]، أما أبو جعفر بن صابر فذهب إلى وجود قسم رابع، وقد سماه (الخالفه)[4].

ونجد هذا التقسيم موجودا عند الكثير من النحاة القدماء أمثال ابن السراج [5]، وابن فارس [6] وابن الأنباري [7]، وغيرهم، بل إن المبرد يقسم الكلام غير العربي أيضاً إلى هذا التقســـــيم الثلاثـــي للكلمة، فالكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، ولا يخلو الكلام ــ عربيا كان أو أعجميا ــ من هذه الثلاثة[8].

والكلم الذي ذكره سيبويه واستخدمه في كلامه، هو اسم جنس جمعي واحده كلمة، وهـــي الاسم، والفعل، والحرف، ومعنى كونه اسم جنس جمعيا أنـــه يدل على جماعة، فـــهو لا يريـــد أن يستخدم كلمة؛ لأنها مفرد، وإنما استخدم الكلم ليدل على الأقســـام الثلاثة مجتمعة وليست مفـــردة

---

(1) الكتاب ١|١٢

(2) الإيضاح في علل النحو ٤٣

(3) همع الهوا مع ١|٦

(4) حاشية الصبان على شرح الاشموني ١|٢٣

(5) الأصول في النحو ١|٣٧

(6) الصاحبي في فقه اللغة ٤٨

(7) أسرار العربية ٢٨،٢٩

(8) المقتضب ١|١٤١

وإذا زيد على لفظه تاء التأنيث، فقيل: كلمة، نقص معناه وصار دالا على الواحد[1]، ويقسم ابن جني الكلام إلى اسم، وفعل، وحرف، فالاسم ما حسن فيه الجر، والفعل ما حسن فيه قد، أو كان أمراً، والحرف ما لم تحسن فيه علامة من علامات الأسماء ولا علامات الأفعال[2].

وهذا الكلام نفسه نجده عند الصيمري فالكلام كله يأتلف من اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى. وحد الاسم لفظ يدل على معنى في نفسه مفرد غير مقترن بزمن محصّل،كقولك: رجل وفرس وجمل. وحد الفعل: لفظ يدل على معنى في نفسه، مقترن بزمان محصّل كقولك: ذهب وانطلق. وحد الحرف: لفظ يدل على معنى في غيره،كقولك: هل زيدٌ منطلق، فهل دلت على استفهام في غيرها، وكذلك سائر الحروف.[3]

ويعلل أبو البركات الأنباري سبب تقسيم الكلم إلى ثلاثة أقسام بقوله: "فإن قيل:فلم قلتم إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع له، قيل: لأنا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال، ويتوهم في الخيال، ولو كان ههنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه، ألا ترى أنه لو سقط آخر هذه الأقسام الثلاثة (يقصد الحرف) لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط، فلما عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء، دل على أنه ليس إلا هذه الأقسام.[4] فابن الأنباري يفسر سبب التقسيم: بأن هذه الأقسام الثلاثة تشتمل جميع الكلام العربي، وأن المتحدث بالعربية لا يعدوا أن يكون كلامه، إما اسما، أو فعلا، أو حرفا، ولا يحتاج لقسم رابع هذا هو تفسير ابن الانباري في تقسيم الكلام.

ونجد مثل ذلك عند ابن هشام أيضاً: فالكلمة عنده اسم وفعل وحرف، والدليل على انحصار أنواعه في هذه الأنواع الثلاثة الاستقراء، فإن علماء اللغة تتبعوا كلام العرب،فلم يجدوا الا ثلاثة أنواع، ولو كان ثمّ نوع رابع لعثروا على شيء منه، ويضيف محقق الكتاب زيادة على الحصر

---

[1] أوضح المسالك ٩

[2] كتاب اللمع في العربية ١

[3] التبصرة والتذكرة ١ | ٧٥

[4] كتاب أسرار العربية ٢٨

الاستقرائي، الحصر العقلي، وهو أن الكلمة ربّما يكون معناها في غيرها[1]. والعلة في كون الكلمة اسماً أو فعلاً أو حرفا هي السماع.[2] حيث إنهم استقروا وتصفحوا كل جزء من الأجزاء التي يتركب منها الكلام، والأجزاء الداخلة عليه، فألفوها محصورة في هذه القسمة غير خارجة عنها، لأن العبارة على حسب المعَبر عنه، لا يخلو من أن يكون ذاتاً أو حدث ذات أو واسطة بين الذات وحدثها تكون لإيجاب شيء لها أو نفي شيء عنها، فالاسم عبارة عن الذات، والفعل عبارة عن الحدث، والحرف عبارة عن الواسطة بينهما، فقد ثبت وتقرر بهذه العلة السماعية الاستقرائية أن الاسم والفعل من أجزاء الكلام، والحرف طارئ عليهما وداخل لمعنى مضاف إليهما، ولا رابع لها موجود في شيء من الأقاويل، عربيها وعجميها[3]. وأما أن يكون الحرف طارئا على الفعل والاسم فإنه أمر. موجود في الفكر النحوي فقط، ولا تقرّه الدراسات اللغوية الوصفية، لأنه يعني أن الحرف قد طرأ بعد أن تشكل الاسم والفعل، وهي مسألة جدلية.

أقسام الكلام عند المحدثين

بعد أن عرضت لأقسام الكلام عند النحاة القدماء، ورأينا أنّ التقسيم للكلمة: إما اسم أو فعل أو حرف، فسأعرض الآن لآراء بعض المحدثين، والذين رأوا أن القدماء ساروا على منوال فلاسفة اليونان وأهل المنطق لذلك جاء تقسيمهم غامضاً، حيث أن الكثير من الكلمات تخرج على هذا التقسيم.[4]

الدكتور إبراهيم أنيس ، فقد قسم الكلمة إلى أربعة أقسام مضيفا إليها الضمير، وهي عنده اسم وضمير وفعل وأداة.[5]

ومن هؤلاء المحدثين مهدي المخزومي، الذي أضاف قسماً رابعاً وهو الكنايات، فقد قسم الكلام إلى: أولاً ــ الفعل وفيه أربعة أقسام:

١) ما كان على مثال (فَعَلَ) وهو ما يسمى الفعل الماضي .

٢) ما كان على (يفعل) وهو ما يسمى الفعل المضارع.

٣) ما كان على مثال (فاعل) وهو ما يسميه البصريون اسم الفاعل، والكوفيون الفعل الدائم.

٤) أبنية أخرى ،ومنها ما دل على طلب أحداث الفعل، وهو فعل الأمر، وله بناءان (افعل)، و (فعالِ)[6].

---

[1] شرح قطر الندى وبل الصدى ١٤، ١٥

[2] ثمار الصناعة في علم اللغة ٣٥

[3] نفس المصدر ٣٤ | ٣٥

[4] من أسرار اللغة ٢٧٩

[5] المصدر نفسه ٢٨٢

[6] في النحو العربي قواعد وتطبيق ٢٤

ثانيا ــ الاسم.[١]

ثالثا ــ الأداة، وهي ما يسميها النحاة (الحروف).[٢]

رابعا ــ الكنايات، وفيها المجموعات (الضمائر، الإشارة، الموصول بجملة، المستفهم به).[٣]

أما الدكتور تمام حسان، فقد قسم الكلمة إلى سبعة أقسام ضمن الشكل والوظيفة، أو المبني والمعرب، وهذه الأقسام هي: الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخوالف، الظرف، الأداة.[٤]

الاسم

تعريف الاسم

الاسم لغة: واسم الشيء وسمه وسمه وسماه: علامته، والاسم ألفه ألف وصل، والدليل على ذلك أنك إذا صغرت الاسم، قلت: سمي، ومعنى قولنا اسم: هو مشتق من السمو وهو الرفعة، والأصل فيه سمو مثل قنو وأقناء، والاسم مشتق من سموت لأنه تنويه ورفعة وتقديره افع، واختلف في تقدير أصله، فقال بعضهم: (فعل)، وقال بعضهم: (فعل)، وأسماء يكون جمعها لهذا الوزن، وهو حذع وأجذاع، وقفل وأقفال، وهذا لا يدرى صنيعه إلا بالسمع، وفيه أربع لغات: اسم، واسم بالضم، وسم وسم.[٥]

الاسم اصطلاحا.

لم يذكر سيبويه تعريفا للاسم، وإنما قال: (الاسم رجل وفرس وحائط)[٦]، وقال أيضا : (أما العلامة اللازمة المختصة، فنحو زيد و عمرو وعبد الله، وما أشبه ذلك، وإنما صار معرفة، لأنه اسم وقع عليه، يعرف به بعينه دون سائر أمته[٧]، والاسم أبدا، له من القوة ما ليس لغيره من وجهة نظر سيبويه، ألا ترى أنك لو جعلت (في) و(لو) ونحوهما اسما ثقلت[٨].

---

(١) في النحو العربي قواعد وتطبيق ٢٧

(٢) المصدر السابق ٣٧

(٣) المصدر السابق ٤٦

(٤) اللغة معناها ومبناها ٨٦

(٥) لسان العرب (سما) ٧ | ٢٦٧

(٦) الكتاب ١ | ١٢

(٧) الكتاب ٢ | ٥

(٨) الكتاب ٤ | ٢١٨

وعند السيرافي: كل شيء دل لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل، من مضي، أو غيره فهو اسم[1].

و الأمر كذلك عند المبرد،فالاسم: ما كان واقعاً على معنى، نحو رجل وفرس وزيد وعمرو، وما أشبه ذلك[2].

وعند ابن السراج: ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص، فالشخص نحو: رجل وفرس وحجر وبلد وعمرو وبكر، وأما ما كان غير شخص، فنحو: الضرب، والأكل، والظن [3].

واختلف في أصل اشتقاق الاسم، فذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم مشتق من الوسم وهو العلامة، وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السموّ وهو العلو [4] . وهذه مسألة جدلية لا يمكن التأكد منها ولكننا نستطيع القول: إنّ الاسم هو ما يدل على مسمى غير مقترن بزمن.

علامات الاسم

لم يذكر سيبويه علامات الاسم تحت باب من أبواب كتابه، ولكنه نثرها في صفحات كتابه عندما كان يتحدث عن بعض الأبواب النحوية المتعلقة بهذا الأمر.

فالاسم تخصه أشياء يعرف بها، منها (الاسم ما جاز أن يخبر عنه، نحو قولك: عمرو منطلق، وقام بكر)[5]، و (وإن كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم)[6]، (والاسم ما احتمل التنوين ، الإضافة ، أو الألف واللام)[7]، (والاسم يضمر ويكنى عنه، تقول: زيد ضربته والرجل لقيته، إلا أنّ هذه الأشياء ليس يعرف بها كل اسم، وإنما يعرف بها الأكثر، ألا ترى أنّ المضمرات والمكنيات أسماء، ومن الأسماء ما لا يكنى عنه) [8]، والاسم ينعت [9]، وأخيرا يقول ابن السراج (كل ما يصلح أن يكون معه ((يضر وينفع)) فهو اسم، وكل ما لا يصلح

---

(1) شرح كتاب سيبويه ١ | ٥٣

(2) المقتضب ١ | ١٤١

(3) الأصول في النحو ١ | ٣٦

(4) الانصاف في مسائل الخلاف مسألة (١)، وانظر كتاب أسرار العربية ٢٩

(5) الأصول في النحو ١ | ٣٧

(6) المقتضب ١ | ١٤١

(7) الصاحبي في فقه اللغة ٤٨

(8) الأصول ١ | ٣٨

(9) الأصول ١ | ٣٧

أن يكون معه ((يضر وينفع))فليس باسم، تقول: الرجل ينفعني والضرب يضرني ولا تقول يضرب ينفعني ولا تقول يقوم يضربني [1].

والاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض نحو: رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك[2]، وهو يختص بعلامات تميزه عن غيره وهي قبوله التنوين والخفض، ودخول الألف واللام، والنعت، والتصغير، والنداء[3].

وعند ابن الأنباري علامات الاسم كثيرة: فمنها الألف، واللام والتنوين، وحرف الجر، والتثنية والجمع، والنداء، والترخيم نحو: يا حار، ويا مال في ترخيم حارث ومالك، وقد قرأ بعض السلف (ونادوا يا مال ليقض علينا ربك)[4]، والتصغير، والوصف، وأن يكون فاعلاً أو مفعولاً، وأن يكون مضافاً اليه أو مضافا، ومنها أن يكون مخبراً عنه [5].

وعند السيوطي علامات الاسم هي: الجر وحروفه، والتنوين، والنداء، وأل، والإسناد إليه، وإضافته، وإبدال اسم صريح منه، والإشارة إلى مسماة، وعود الضمير عليه، وإبدال اسم صريح منه، والإخبار به مع مباشرة فعله وموافقة ثابت الاسمية في لفظه ومعناه، ونعته، وجمعه، تصحيحا وتكسيرا، وتصغيره، وتثنيته، وتذكيره وتأنيثه، ولحوق ياء النسب إليه، وكونه فاعلا أو مفعولا، وكونه عبارة عن شخص، ودخول لام الابتداء عليه و واو الحال، ولحوق ألف الندبة، وترخيمه، وكونه مضمرا، أو علما، أو مفردا منكّرا، أو تميزا، أو منصوبا حالا[6].

وعند ابن مالك يتميز الاسم عن الفعل والحرف بقبوله الجر والتنوين والنداء وأل التعريف والإسناد. ويقول ذلك شعرا:

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تميز حصل[7].

لقد ذكر النحويون حدودا كثيرة للاسم تنيف على السبعين حدا، وأحصرها: كل لفظ دلّ على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده من تميز غيره أن يدل بنيته لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى، ومنهم من قال: لا حد له، ولهذا لم يذكر سيبويه علامات للاسم، وإنما اكتفى فيه بالمثال، فقال: الاسم رجل وفرس [8].

---

(1) الأصول 1|38

(2) الجمل في النحو 1، وانظر التبصرة والتذكرة، 1/74

(3) المصدر السابق 2

(4) الزخرف 77

(5) كتاب أسرار العربية 34

(6) الأشباه والنظائر 3|8،9

(7) شرح ابن عقيل 1|40

(8) كتاب أسرار العربية 33

ولكننا نجد أنّ علامات الاسم عند ابن هشام ثلاث فقط، وهي الألف واللام، والتنوين، وعلامة معنوية، فهو يقول للاسم ثلاث علامات:

١) علامة من أوله وهي الألف واللام.

٢) علامة من آخره وهي التنوين.

٣) علامة معنوية[١].

هذه علامات الاسم، وهي كثيرة، حتى إنّ ابن الأنباري ذكر أنّ بعض النحاة زادها على السبعين وستتعرض الدراسة إلى بعض هذه العلامات عند سيبويه بالشرح والتوضيح للتأكد من كونها حقيقة تخص الأسماء فقط دون غيره أو أنها علامات قد تخرج من دائرة الاسم إلى غيره

تنقسم علامات الكلام عامة إلى قسمين: العلامات الجوهرية، وتعني الدلالة أو المعنى الذي يؤديه كل من الاسم والفعل والحرف، ثم العلامات الشكلية، وتعني أنّ بعض العلامات ما يخص الشكل الخارجي وما ينشأ بين المفردات، أو في بناها الخارجية مثل ما يلتصق باللفظ من سوابق أو لواحق، يمكن من خلالها تحديد طبيعة فيما إذا كان اسما أو فعلا أو حرفا، ويتمثل ذلك في العلامات الشكلية للأسماء بغض النظر عن الدلالة أو الصورة الذهنية المتشكلة عند سماع النمط اللغوي [٢].

جوهرية العلامة وشكليتها

أغلب علامات الأسماء شكلية وإن كان له علامة جوهرية واحدة وهي معناه، فسيبويه يقول في هذا الصدد " فأما العلامة اللازمة المختصة، فنحو زيدٌ وعمرو وعبد الله وما أشبه ذلك، وإنما صار معرفة؛ لأنه اسم وقع عليه يعرف به دون سائر أمته "[٣]، وقد عللت بعد ذلك بكونها كل لفظة دلت إلى معنى تحتها، غير مقترن بزمان محصل، وقيل: ما دل على معنى، وكان ذلك المعنى شخصا أو غير شخص [٤].

وللاسم علامة معنوية متفرعة عن العلامة الجوهرية السابقة، وبها استدل على اسمية التاء في (ضربت) ألا ترى أنها لا تقبل (أل) ولا يلحقها التنوين ولا غيرها من العلامات التي تذكر للاسم، سوى الحديث عنها فقط[٥]. ولعل تقدم الاسم في الرتبة على الفعل والحرف كان لهذا السبب، وهو ما عبر عنه القدماء بالقوة، فالاسم يخبر به ويخبر عنه[٦].

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى ١٥

٢ حولة قرالة، الراوية وحدلية البرهان دراسة في كتاب الإنصاف، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ص ١٧٠، ١٩٩٧.

(٣) الكتاب ٢ | ٥

(٤) أسرار العربية ٣٣

(٥) شرح قطر الندى ١٥ ، ١٦

(٦) ثمار الصناعة ٣٥

العلامات الشكلية للاسم

سيقوم هذا الجزء من الدراسة بدارسة بعض العلامات الشكلية التي طبقها سيبويه على الأسماء، أو استدل بها على اسمية بعض الأنماط اللغوية، وهذه العلامات هي:

١) التنوين.

٢) أل التعريف.

٣) الجر.

٤) التثنية والجمع.

٥) النداء.

٦) الترخيم.

٧) التصغير.

وفيما يلي تفصيل ذلك في كتاب سيبويه، وامتداد ذلك في بعض الكتب النحوية.

١) التنوين

وهو نون ساكنة تلحق الأسماء المعربة وبعض الأسماء المبنية لفظا لا خطا، ولا تنون الأسماء عند اقترانها بأل أو أضافتها، وتحرك النون بالكسر عند التقائها بساكن، وقد يراد به نون تلحق القوافي ويسمى ذلك عندئذ تنوين الترنم، كما يمكن أن يراد به نون ساكنة تلحق الاسم عوضا عن حرف أصلي أو مضاف إليه مفردا كان أو جملة، ومن أنواعه أيضا التنوين الغالي التي تلحق القوافي المقيدة أو الأعاريض المصرعة ولا يتقيد بهذا التنوين في الوزن كقول، رؤبة:

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن [1]

وللتنوين أنواع أخرى، كالمقابلة، والتمكين، والتنكير، [2] وغيرها.

ونون التنوين الساكنة تحدث رنينا خاصا وتنغيما لها، تزاد في آخر الأسماء بشرط ألا تكون ممنوعة منه تلفظ عند وصل الكلام ببعض، دون الوقف، ولا تكتب نونا في الخط مطلقا. [3]

إن من علامات الاسم عند سيبويه التنوين " وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين، لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب حركاته. [4]"

---

[1] ديوان رؤبة ص ١٤٠ براوية (المخترق) دون تنوين ، وانظر سر صناعة الإعراب ٢|٤٩٣ ، ٢|٦٣٦

[2] معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ٢٨٨—٢٩٠

[3] علم الأصوات اللغوية ١٤٧

[4] الكتاب ١|١٤

والتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون [1]،وأخرج الممنوع من الصرف، ولكن الدليل على أنه اسم متمكن، أنه إذا عرف بال يجر بكسرة[2]، والاسم المعرف بأل لا ينون، فكلمة رجل إذا صارت معرفة أزلت التنوين عنه [3].

وقد نص سيبويه على بعض أنواع التنوين منها تنوين التمكين والتنكير والعوض والترنم والمقابلة ويقول سيبويه في هذا المجال وتنوين التمكين هو ما يلحق الأسماء المتمكنة وخاصة المذكر؛ لأنه أشد تمكنا، وأخف عليهم من المؤنث [4].

وتنوين التنكير يلحق أواخر الأسماء النكرة فهو يقول في يا فاسق الخبيث أنّ فاسق معرفة، ومما يقوي أنّه معرفة ترك التنوين فيه؛ لأنه ليس اسم يشبه الأصوات، فيكون معرفة إذا لم ينون، وينون إذا كان نكرة، ألا ترى أنهم قالوا: هذا عمرويهِ وعمرويهٍ آخر[5].

أما في تنوين العوض فيقول سيبويه " سألت الخليل عن رجل يسمى بجوار، فقال: هو في حال الرفع والجر بمترلة قبل أن يكون اسما، ولو كان من شأنهم أن يدعو صرفه في المعرفة لتركوا صرفه قبل أن يكون معرفة؛ لأنه ليس شيء من الإنصراف بأبعد من مفاعل، قلت: فإن جعلته اسم امرأة، قال: اصرفها؛ لأن هذا التنوين جعل عوضا، فيثبت إذا كان عوضا كما ثبتت التنوينة في أذرعات، إذ صارت كنون مسلمين[6].

فتنوين الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر هو تنوين العوض وهو تعويض عن ياء محذوفة.

وأما تنوين الترنم هو الذي يلحق حروف الرويّ؛ لأن الشعر وضع أصلا للغناء والترنم، فألحقوا كل حرف الذي حركته منه[7]. أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو وما لاينون، لأنهم أرادوا مدّ الصوت، وذلك قولهم:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومترلي بسقط اللوى بين الدخول فحومل[8].

---

(1) الكتاب ١|٢٢

(2) الكتاب ١|٢٣

(3) في النحو العربي قواعد وتطبيق ٢١٧

(4) الكتاب ١|٢٢

(5) الكتاب ٢|١٩٩

(6) الكتاب ٣|٣١٠

(7) الكتاب ٤|٢٠٦

(8) ديوان امرؤ القيس ١٢٢ |والخصائص : ١|٧٤ ، ٢ |٣١٧ ، ٣٤٠، المقرب ٢٣١ ، ابن يعيش : ١|٤٨ ، والهمع ١|٥٤

والشاهد فيه: وصل اللام في حال الكسر بالياء للترنم ومد الصوت [1]، وأما أناس كثيرون من بني تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النون فيما ينون وما لاينون وأستشهد عليه بقول رؤبة:

يا أبتا علّك أو عساكن[2].

أما تنوين المقابلة فلم يذكره سيبويه بلفظه وإنما قال "والتنوين الذي يلحق جمع المؤنث السالم، هو بمنزلة النون في جمع المذكر السالم؛ لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها "[3].

فتنوين المقابلة هو ما يلحق جمع المؤنث السالم، وسمي مقابلة؛ لأنه يقابل الواو و الياء في جمع المذكر السالم، و لم يذكر سيبويه التنوين الغالي، وهو الذي يلحق القوافي المقيدة، كقول رؤبة:

وقاتم الأعماق خاوي المخترقن[4]

وتنوين التمكين: اللاحق للأسماء المعربة إلا جمع المؤنث السالم نحو: مسلمات، وتنوين التنكير وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها، وتنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم، وتنوين العوض وهو إما أن يكون عوضا عن جملة، وهو الذي يلحق (إذ) كقوله تعالى: ((وأنتم حينئذٍ تنظرون))[5]، أي إذا بلغت الروح الحلقوم، وأن يكون عوضا عن اسم، وهو اللاحق لـ(كل) نحو (كلٌ قائم) أي كل إنسان قائم، وإما أن يكون عوضا عن حرف وهو اللاحق للأسماء المنقوصة، وتنوين الترنم وتنوين الغالي[6].

وإذا قيل: إن التنوين من خواص الاسم فالمراد بالتنوين هنا، تنوين التمكين نحو رجل وفرس وزيد وعمرو، ولا يكون ذلك إلا في الأسماء، فهو من خواصها لأنه دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف من الأسماء، فلذلك كان خصيصا بها [7]

ويرى ابن يعيش: أنه لا يقصد مطلق التنوين، فمن جملة التنوين، تنوين الترنم ولا تمتنع الأفعال منه، كقول جرير:

---

[1] الكتاب ٤ | ٢٠٤

[2] ديوان رؤبة ١٨١ ، الخصائص ٢:٩٦ ، ابن يعيش ٢ | ١٢ ، ٣ | ١٢٠ ، ٧ | ١٣٢ ، الهمع ١: ١٣٢ ، شرح شواهد المغني ١٥١ ، الأشموني ١ | ٢٦٧ ، ٣: ١٥٨ ، الكتاب ٤: ٢٠٧ ، ٢ : ٣٧٥ ، الإنصاف ٢٢٢

[3] الكتاب ١ | ١٩

[4] شرح ابن عقيل ١ | ٢٠ وسبق الكلام عن الشاهد في صفحة ١٤

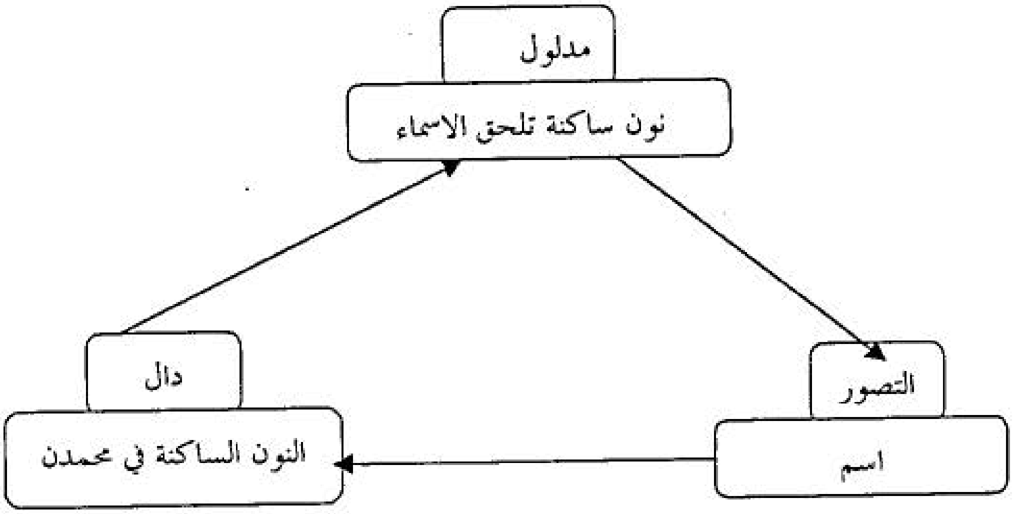
[5] الواقعة ٨٤

[6] شرح ابن عقيل ١ | ١٦ ـــ٢٠

[7] شرح المفصل ١ | ٢٥

وقولي إن أصبت لقد اصابن[1].

ونستطيع أن نمثل علامة التنوين حسب مثلث ريشارد وأوجدن، على النحو التالي:



ولنأخذ كلمة محمد لنمثلها على علامة التنوين، فالنون الساكنة في كلمة محمد هي الــــدال، فمدلولها أنها نون ساكنة لحقت اسم، وهذه النون لا تلحق إلا الأسماء، وأن التصور في ذهن المتلقي إن هذه الكلمة التي لحقها التنوين هي اسم، لأن التنوين من علامات الأسماء كما يقول النحاة، وهذا هو رأي سيبويه وجميع النحاة الذين جاؤوا بعده فكلهم قالوا: إن التنوين من علامات الأسماء.

إنه إذا انطقنا الدال الذي يشكل بالحروف [أ، ص، ا، ب + نون ساكنة] فإن المدلول لهـــذه الكلمة [أنها كلمة لحقها تنوين] والتصور عند العربي، أن ما يلحق التنوين اسم.

ولو كان التنوين مما يختص بالاسم وحده، لا يلحق سواه، لكان علامة جوهرية، ولكنه ليـــس كذلك إذ تروي كتب اللغة القديمة الشواهد على وجوده في غير الأسماء، ولذا، فإنه يمكن أن نحكـــم باطمئنان على أن التنوين علامة شكلية، وتعميمها شكليا على أنماط اللغة قد يقود إلى أحكام خاطئـة فقد لحق الأفعال والحروف.

ومن دخوله على الحرف قول الشاعر:

ألام على لو ولو كنت عالما　　　بأذناب لو لم تفتني أوائله[2].

---

(1) شرح المفصل ١|٢٥ وانظر ديوان جرير ٦٤ وصدره أقلي اللوم عاذل والعتابا ، والكتاب ٤|٢٠٥ والمقتضب ١| ٢٤٠ ، والخصائص ١|١٧١ ، والإنصاف ٦٥٥ ، و ابن يعيش ٤: ١١٥، ٥: ١٤٥ والمغني ٢٥٨ والهمع ٢: ١٥٧ ، وابن عقيل ١|٤١

(2) الكتاب ٣|٢٦٢ وانظر المقتضب ١:٣٥ ، وابن يعيش ٦: ٣١ ، والهمع ١: ٥

إذن نرى أن التنوين قد دخل على حرف، فهل يعني هذا أن (لو) أصبحت اسما، بـــالنظر للمعطيات السابقة فإن (لو) اسم، ولو طبقنا التنظير المنطقي على هذا لقلنا:

أ = ب هذه مقدمة كبرى

ج = أ وهذه مقدمة صغرى

....

إذن ج =ب وهذه ستكون النتيجة.

ولتمثيل ذلك على التنوين كعلامة للاسم، يكون لدينا التنظير التالي:

ما يدخله التنوين اسم (مقدمة كبرى)

محمد يدخله التنوين (مقدمة صغرى)

....

محمد اسم (النتيجة)

وبعد هذا يمكن تطبيق هذه القضية على التنوين عندما يدخل على الحرف على النحو التالي:

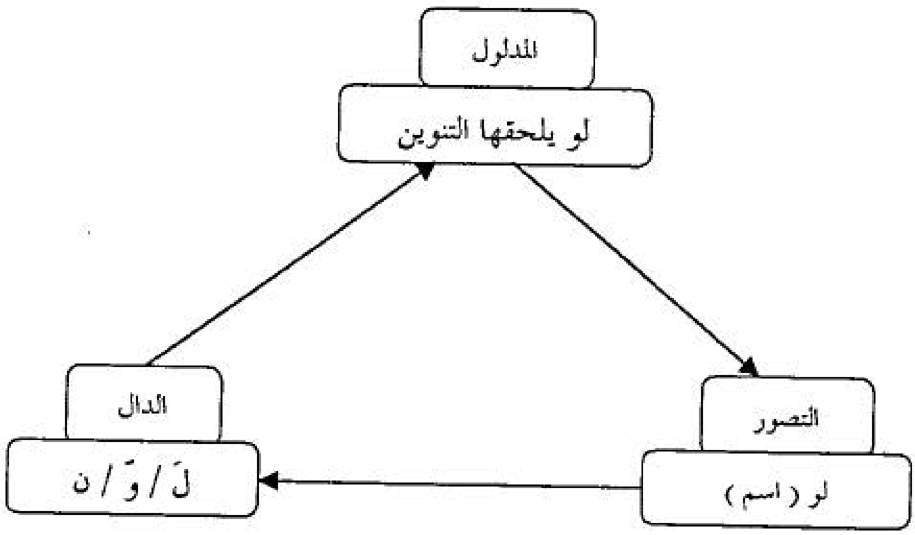
ما يدخله التنوين اسم (مقدمة كبرى)

لو يدخلها التنوين (مقدمة صغرى)

....

إذن (لو) اسم (النتيجة)

ولنمثل ذلك حسب مثلث ريتشارد و أوجدن:



أي أن الدال هو التنوين الذي لحق (لو) أي الحركة التي تنتهي بها لو وهو ما يسمى جرس الحـروف، أي: لَ، وً، ن، ومدلولها أن حرف التمني (لو) قد دخله التنوين، أما التصور الذي يتبادر إلى ذهـن السامع هو أن (لو) اسم لأن التنوين علامة للاسم عند سيبويه وغيره من علماء اللغة الذين جـاؤوا بعده.

ومثل دخول التنوين على (لو) دخوله على (ليت)، فليت حرف للتمني، ومع ذلك دخلها التنوين فهل انتفت حرفيتها وأصبحت اسما لمجرد دخول التنوين عليها، وقد ورد عن العـرب قـول الشاعر:

ليت شعري وأين مني ليتٌ　　　إنّ ليتاً وإنّ لوّاً عناء [1].

مع أنّ سيبويه يفسر ذلك بقوله "إذا صارت كل واحدة منها اسما، فقصتها في التأنيث والتذكير والانصراف، كقصة ليت وإنّ، إلا إنك تلحق واوا أخرى فتثقل؛ وذلك لأنه ليس في كلام العـرب اسمٌ آخره واو قبلها حرف مفتوح" [2].

إلا إنّ ذلك لا يعفي من كون التنوين دخل على حرف، فهل انتفت (لـو) مـن حرفيتـها وأصبحت، اسما لمجرد أنّ التنوين من علامات الأسماء.

ومن دخوله على الفعل قول الشاعر:

أقلي اللوم ــ عاذل ــ والعتابن　　　وقولي إن أصبت لقد أصابن [3].

فلو طبقنا ما طبقناه في دخول التنوين على الحرف هنا، على الفعل لوجدنا أنّ (أصاب) اسم وليـس فعلاً، ولكن هذه ليست حقيقة؛ لأن (أصاب) تحمل دلالة الحدث والزمن فهو على ذلك فعل، ولكن وفقا لتعريف التنوين وانه من خواص الاسم، سنكون (أصاب) اسما وهذا ينفي التعميم انطلاقا مـن العلامة الشكلية للتنوين، وأنّه علامة للاسم.

---

(1) الكتاب ٣: ٢٦١ ، وانظر المقتضب ١: ٣٢٥ ، وابن يعيش ٦: ٣٠

(2) الكتاب ٣| ٢٦١

(3) سبق الكلام عن هذا الشاهد في صفحة ١٧ ، والشاهد فيه دخول التنوين على حر التمني لت مع أن التنوين من علامات الأسماء كما ذكر سيبويه وغيره من النحاة.

وتمثيل ذلك على النحو التالي:

ما يدخله التنوين	اسم	(مقدمة كبرى)
أصاب	دخلها التنوين	(مقدمة صغرى)
....		
إذن أصاب	اسم	(النتيجة).

وإذا انطلقنا من الشكل الخارجي للكلمة التي يلحقها التنوين، نجد أن التنوين إذا حذف لا يتغير المعنى.

ويؤكد سيبويه هذا الكلام بقوله: " واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى شيء "[١]. وهذا يجعل التنوين علامة شكلية للاسم، وليس علامة جوهرية نحو قوله تعالى " كل نفس ذائقة الموت "[٢].

ونخرج من هذا بأن التنوين علامة شكلية (لاحقة) فإذا عممنا الحكم على أن ما يلحقه التنوين اسم، فإننا سنخرج بنتائج غير أكيدة، وهو ما يوقعنا بالتناقض المنطقي، لأن العلامة الشكلية مؤدى من مؤديات تطبيق الجدل المنطقي على اللغة.

٢) أل التعريف:

من علامات الاسم، فهي تدخل على الاسم النكرة فتجعله معرفة، وفي ذلك يقول سيبويه "وأما الألف واللام فنحو الرجل والفرس والبعير وما أشبه ذلك، وإنما صار معرفة؛ لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته "[٣].

أي أنّ الألف واللام إذا دخلت على اسم نكرة ، جعلته معرفة ؛ لأننا نريدبـ (ال) الشيء نفسه دون سواه. والاسم يعرف أيضا بدخول الألف واللام اللتين للتعريف، وهذا لا يكون في الفعل، فلا تقول: اليقوم ولا اليذهب[٤].

ويرى سيبويه أنّ الألف واللام اللتين للمعرفة هما حرف واحد، كـ(قد)، و(إن)، وفي ذلك يقول سيبويه "والألف واللام اللتان يعرفون بهما، حرف واحد كـ(قد)، و(إن)، ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله (أأريد) ولكن الألف كألف ايم الله، وهي موصولة، كما أنّ ألف ايم موصولة "[٥].

---

[١] الكتاب ١|١٦٥

[٢] آل عمران ١٨٥ ، الأنبياء ٣٥ ، العنكبوت ٥٧

[٣] الكتاب ٢|٥

[٤] الأصول ١|٣٧

[٥] الكتاب ٣|٣٢٤

ويضيف سيبويه ويدلل على الهما حرف واحد بقوله " ولولا أن الألف والـــلام بمنزلـــة (قـــد) و(سوف) لكانتا بناءً لا يفارقه، ولكنهما جميعا بمنزلة هل وقد وســـوف تدخـــلان للتعريـــف وتخرجان"(١).

أي أنّ الألف واللام لو الهما ليسا بحرفين، لما استطعنا حذفهما من الأسماء، ولكننا نســتطيع الاستغناء عنها، كما يستغني عن (قد) و(سوف) في الأفعال.

ولا تدخل (أل) إلا على الأسماء، ويقابل أل في التعريف (أم) في لغة طيء، أي أن (أم) في لغة طيء هي أداة التعريف، وفي ذلك يقول السيوطي " ولا حظ لغير الاسم في التعريف، والتعبير بذلك احسن من التعبير(بأل) لشموله لها وللام على قول من يراها وحدها المعرّفة، ولـــ (أم) في لغة طيء. ولسلامته من ورود (أل) الموصولة "(٢).

وهمزة (أل) هي همزة وصل عند سيبويه " وتكون موصولة في الحرف الذي تعرّف به الأسماء، والحرف الذي تعرّف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم والرجل والناس"(٣).

أما ابن مالك فعنده أنّ الألف واللام المعرّفه تكون للعهد كقولك: تعلمت درسا، فحفظــت الدرس، كقوله تعالى: " كما أرسلنا إلى فرعون رسولا، فعصى فرعون الرسول "(٤)، أو قد تكـــون لاستغراق الجنس، كقوله تعالى: " إنّ الإنسان لفي خسر "(٥)، وعلامتها أن يصلح موضعها (كـــل)، ولتعريف الحقيقة، نحو: (الإحاطة بالشيء خيرٌ من الجهل به)، أي: هذه الحقيقة خير مـــن هـــذه الحقيقة.(٦)

وهذا يعني أن الألف واللام تأتي لثلاثة أمور حسب رأي ابن مالك فهي:

١) إما إن تكون للعهد.

٢) استغراق الجنس.

٣) أو لتعريف الحقيقة.

---

(١) الكتاب ٣| ٣٢٥

(٢) همع الهوامع ١| ٢٥

(٣) الكتاب ٤| ١٤٧

(٤) المزمل ١٥، ١٦

(٥) العصر ٢

(٦) شرح ابن عقيل ١| ١٧٨

وقد تأتي الألف واللام زائدتين وهي في زيادهما على قسمين: لازمة وغير لازمة، فالزائدة اللازمة مثل (اللات) و(الآن)، ومنها أيضا ما دخل عليه (أل) من الموصولات.

وأماالزائدة غير اللازمة، فهي الداخلة اضطرارا على العلم كقولهم في (بنات أوبر): بنات الأوبر، وهو نوع من الكمأة، ومنه أيضا الداخلة اضطرارا على التمييز كقول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس، يا قيس عن عمرو

فأل التعريف التي دخلت على النفس في البيت السابق هي (أل) الزائدة غير اللازمة التي دخلت على التمييز اضطرارا[1].

وقد تحذف (أل) في الإضافة المعنوية، كما في النداء نحو: (يا رحمن) إلا مع اسم الله تعالى والجمل المحكية،وقيل: والاسم المشبه به، نحو: يا الخليفة هيبة، وسمع (سلام عليكم) بغير تنوين، فقيل: على إضمار (أل)، ويحتمل أن يكون على تقدير المضاف إليه، والأصل سلام الله عليكم[2].

وعلى هذا فإن (أل) من علامات الأسماء، فنجد عند الجميع عبارات مثل: إذا دخلت على اسم، أو باشرت الاسم، ولكن ماذا لو دخلت على الفعل أو الحرف فقد ورد عن العرب دخول (أل) على الفعل وعلى الحرف، فهل هذا يعني أنهما اصبحا اسمين.

فمن دخولها على الفعل قول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل[3].

فقد دخلت (أل) على فعل، وهذا يدل على أن علامة (أل) التعريف وخصوصيتها للأسماء قد انتقضت، فها هي تدخل على الفعل، ولنرى تحليل ذلك.

القاعدة كما وضعها النحويون:

ما تدخله (أل) التعريف اسم (مقدمة كبرى)

قمر تدخله أل التعريف (مقدمة صغرى)

....

إذن قمر اسم (نتيجة)

ولنرمز للجملة الأولى(ما تدخله (ال) التعريف) بالرمز (أ)، ولكلمة (اسم)، بالرمز (ب)، ولكلمة (قمر)، بالرمز (ج)، فعلى هذا يكون:

أ = ب

---

(1) شرح ابن عقيل ١| ١٧٩ ، ١٨٠

(2) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٨٤٥

(3) شرح ابن عقيل ١|١٥٧ ، وينسب هذا البيت للفرزدق ، من أبيات يهجو فيها رجلا من بني عذرة ، وهو من شواهد الأشموني رقم (٩٧) ١|١٨٨ ، أوضح المسالك رقم (٣) ١|١٧، وشذور الذهب رقم (٢) ١٦.

ج - أ

....

إذن ج = ب

ولو طبقنا هذا التحليل المنطقي على الفعل الوارد في بيت الشعر السابق وهو (ترضى)،سينتج ما يلي:

ما تدخله (أل) التعريف اسم (مقدمة كبرى)

ترضى دخله (أل) التعريف (مقدمة صغرى)

....

إذن ترضى اسم (نتيجة)

فنلاحظ بالبرهان المنطقي أن (أل) التعريف دخلت على الفعل، وهذا يعني أن هذه العلامة علامة شكلية؛ لأنها دخلت على الفعل، و لم تختص بالاسم فقط، والدليل على أن (ترضى) فعل أنه احتمل حدثا وزمنا، وعلى هذا يكون فعلا.

ومما يقوي أن هذه العلامة علامة شكلية، أنها دخلت على الحروف، ومن دخولها على الحرف، ما ورد عن الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ ((إياك واللو، فإن اللو تفتح عمل الشيطان))[1].

وبالبرهان المنطقي نرى ما يلي:

ما يدخله (أل) التعريف اسم (مقدمة كبرى)

لو دخلها (ال) التعريف (مقدمة صغرى)

....

إذن (لو) اسم (نتيجة)

فإذا سلمنا أ، (ال) التعريف علامة للاسم، فإن (لو) بما لايقبل الشك هي اسم حسب الدليل المنطقي، والبرهان السابق. وإن كان هذا الرأي يلغي ما يطلق عليه خلع الأدلة، فإن دخول حرف التعريف عليها من وجهة النظر هذه خلع عنها دلالة الحرفية، وأدخلها في الدلالة الاسمية.

أ = ب (مقدمة كبرى)

ج = ب (مقدمة صغرى)

....

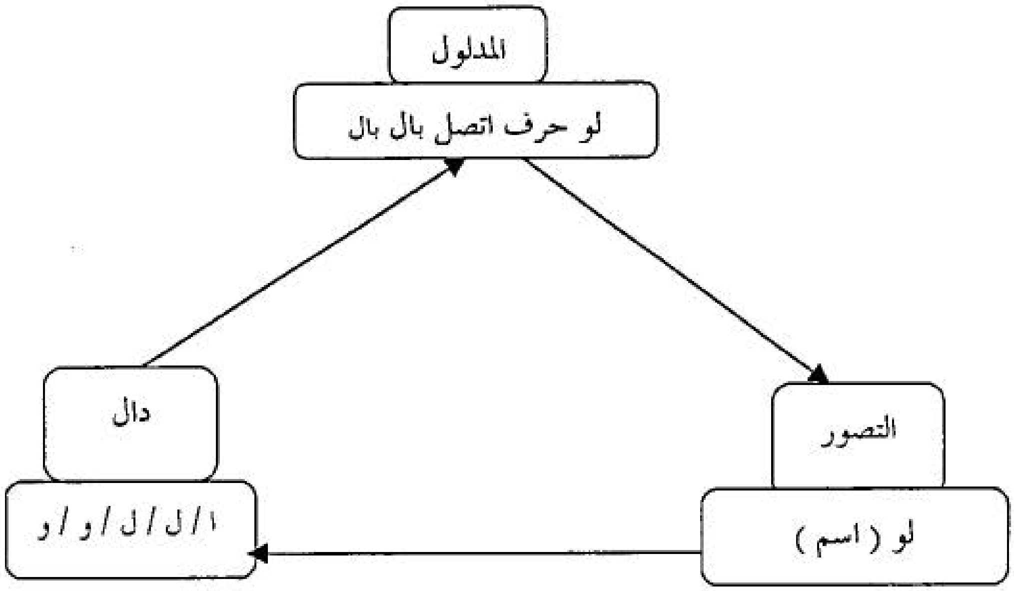
ج = ب (نتيجة)

(إذن لو اسم)

---

(1) همع الهوامع ١| ٢٦

وعند استخدام مثلث ريتشارد وأوجدن ينتج ما يلي :



وهنا نلاحظ أنّ الدال هو الحروف التي تشكل الكلمة وهي (ا، ل، ل، و، و)، ومدلولها أن حرفا مثل (لو) قد اتصل بأل، وحسب البرهان الجدلي، وحسب مثلث السيمياء، فإنّ التصور لدى السامع العربي يؤدي إلى أنّ (لو) اسم؛ لأنّه من علامات الأسماء دخول (ال) عليها. ولكن الحقيقة أنّ (لو) حرف، والدليل على أنها حرف، أنها لا تؤدي معنى إلا مع غيرها ولعل هذا التفسير المنطقي السابق يثبت أنّ (أل) التعريف هي علامة شكلية للأسماء.

٣) الجـــــر:

الجر نوع من الإعراب، ويسمى علامة أيضا، ومنه حرف الجر لنوع من الحروف التي تسمى الجر [١]. وهو أيضا حالة من حالات الإعراب التي تخص الأسماء وتميزها عن غيرها [٢].

والجر يعني جر معاني الأفعال إلى الأسماء أي توصيلها إليها، ولهذا أطلق الكوفيون على حروف الجر حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال، لأي توصلها إلى الأسماء [٣].

أما عامل الجر في الأسماء فهو بأحد أمور خمسة: الحروف والإضافة والتبعية والمجاورة والتوهم، وحروف الجر هي أبرز هذه العوامل، وأظهرها، وهي الأصل في الجر؛ لأن التبعية ليست هي

---

[١] كشاف اصطلاحات الفنون ١ | ٢٧٤.

[٢] معجم المصطلحات النحوية والصرفية ٤٣

[٣] حاشية الصبان ٢ | ٢٠٣

العاملة في الجر وإنما العامل هو المتبوع والجر بالإضافة على تقدير حروف الجر وهذا ما يؤكد أصالة هذه الحروف [1].

والجر علامة من علامات الاسم، يختص به الاسم دون الفعل والحرف؛ لأنه كما يقول سيبويه لايكون إلا في الاسم، فهو يقول ((الجر لا يكون إلا في الأسماء، نحو مررت بزيد)) [2].

والاسم ينجر بثلاثة أشياء: إما بحرف جر، أو بإضافته إلى الظرف، أو بالإضافة إلى اسم مختص مثل هذا مال زيد [3].

وإذا امتنعت الكلمة من قبول حرف الجر فهي ليست باسم، وهذا ما يقوله المبرد في المقتضب، حيث يقول: ((أما الأسماء فما كان واقعا على معنى، نحو رجل وفرس وزيد وعمرو، وما أشبه ذلك، وتعتبر الأسماء بواحدة كل ما دخل عليه حرف من حروف الخفض فهو اسم، وإن امتنع عن ذلك فليس باسم))[4].

والحروف الجارة عشرون حرفا وقد قسمها النحاة أقساما عديدة من حيث ذواتها ومدخولاتها، ومما قيل في ذواتها إنها ثلاثة أضرب، وهي[5]:

١ ــ ضرب لازم للحرفية وفيه تسعة حروف، هي: من، إلى، حتى، في، الباء، اللام، رب، واو القسم، وتاء القسم أيضا.

٢ ــ ضرب يكون حروفا وأفعالا، وهي: حاشا، وعدا، وخلا.

٣ ــ ضرب يكون اسما وحرفا، وهي: على، عن، الكاف، مذ، منذ .

أما من حيث دخولها على الاسم، فقد قسمها ابن هشام إلى ستة أقسام، وهي:

١ ــ ما يجر الظاهر والمضمر، وهو الأصل، وهو سبعة أحرف، من، إلى، عن، على، الباء، اللام، في، فإن هذه الحروف تجر الاسم الظاهر والضمير المتصل.

٢ ــ ما لا يجر إلا الظاهر، وهي: الكاف، حتى، الواو.

٣ ــ ما يجر لفظتين بعينهما، وهو التاء؛ فإنها لا تجر إلا اسم الله وربا مضافة إلى الكعبة أو إلى الياء.

٤ ــ ما يجر فردا خاصا من الظواهر، وهي (كي)؛ فإنها لا تجر إلا (ما) الاستفهامية، و(أن) المضمرة وصلتها.

٥ ــ ما يجر نوعا خاصا من الظواهر، وهو منذ ومذ؛ فإن مجرورها لا يكون إلا اسم زمان.

---

(١) شذور الذهب ٣١٧

(٢) الكتاب ٣|٩ ، ١|٢٢

(٣) الكتاب ١|٤١٩

(٤) المقتضب ١|٣

(٥) شرح المفصل ٨|١٠

٦ ـــ ما يجر نوعا خاصا من المضمرات، ونوعا خاصا من المظهرات وهو (رب) [١].

ويعد سيبويه لولا من حروف الجر، وذلك مثل: لولاك ولولاي، فهو يقول: ((لولاك ولولاي، إذا أضمرت الاسم فيه جر، وإذا أظهرت رفع، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت: لولا أنت، كما قاله سبحانه وتعالى (لولا أنتم لكنا مؤمنين)[٢]، ولكنهم جعلوه مضمرا مجرورا))[٣].

وحروف الجر هي التي تجر معاني الأفعال إلى الأسماء وتربطها بها، ولا بد لها من متعلق به، وهو: إما محذوف يكون لمعنى الاستقرار، أو ما جرى مجراه فعلا أو اسم فاعل، وقد سدت مسده ونابت منابه، وانتقل إليها ضميره وارتفع بها كما ترتفع به، وذلك إذا وقع أحدها خبرا لمبتدأ أو حالا لذي حال، وإما موجود، أو ما هو في حكم الموجود لدلالة الحال عليه، وذلك إذا لم يقع أحدها بعد هذه الأربعة، فالموجود، كقولك: مررت بزيد، والذي في حكم الموجود، كقولك: بسم الله؛ لأن الحال المشاهدة من قولك، مبتدأ أغنت عن ذكره لدلالتها عليه[٤].

ومما يقوي أن الجر علامة للاسم؛ أنه يقابل الجزم في الأفعال، وفقا لما يقوله سيبويه: ((والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيب، وليس للفعل في الجر نصيب، فمن ثم لم يضمروا الجازم، كما لم يضمروا الجار))[٥].

ودخول حرف الجر علامة للاسم فقط، هو علامة شكلية؛ فلم تخل الأفعال من دخول حروف الجر عليها، وخير ما يمثل ذلك نعم وبئس اللذين تمسك البصريون بفعليتهما، فقد دخل حرف الجر عليهما، مع أن الجر من علامات وخواص الاسم، فورد عن حسان بن ثابت:

ألست بنعم الجار يؤلف بيته ... أخا قلة أو معدم المال مصرما [٦].

---

(١) شذور الذهب ٣١٧ ـــ ٣١٩

(٢) سبأ ٣١

(٣) الكتاب ٢|٣٧٣

(٤) ثمار الصناعة ١٢٢

(٥) الكتاب ٣|٩

(٦) ديوان حسان، ص ٢١٨، وفي الديوان الرواية على النحو التالي:

ألست بنعم الجار يؤلف بيته ... لدي العرف ذا مال كثير ومعدما.

وانظر الإنصاف ١: ٩٧ رقم (٥٠) / والمقرب ١: ٢٢٦ رقم (١٢٢)

وحكي عن فصحاء العرب أنه قال: (نعم السير على بئس البعير)، والإعرابي الذي بشر بمولودة، فقيل له: نعم المولودة مولودتك، فقال: والله ما هي بنعم المولودة، نصرها بكاء، وبرها سرقة، فقد دخل حرف الجر على (نعم) و (بئس) فهل هذا يعني انهما اسمان؟[1].

ولو استخدمنا البرهان المنطقي في الحكم على هذه العلامة (الجر علامة للاسم) آخذين (نعم) كمثال للتطبيق لظهر لدينا ما يلي:

ما يدخله الجر (أ) اسم (ب) (مقدمة كبرى)

زيد (ج) يدخله الجر (أ) (مقدمة صغرى)

....

إذن، زيد (ج) اسم (ب) (نتيجة)

وبتعويض الرموز يكون ما يلي:

أ = ب

ج = أ

....

إذن (ج) = (ب)

أي أن ما المفردة التي تقبل دخول حروف الجر عليها هي اسم، وبما أن (زيد) يقبل دخول حروف الجر، فزيد إذن اسم، ويمكن تطبيق ذلك على نعم وبئس على النحو التالي:

ما يدخله الجر (أ) اسم (ب) (مقدمة كبرى)

نعم و بئس (ج) يدخلهما الجر (أ) (مقدمة صغرى)

....

إذن نعم وبئس (ج) اسمان (ب) (نتيجة)

ونستطيع القول بعبارة أخرى:

أ = ب

ج = ب

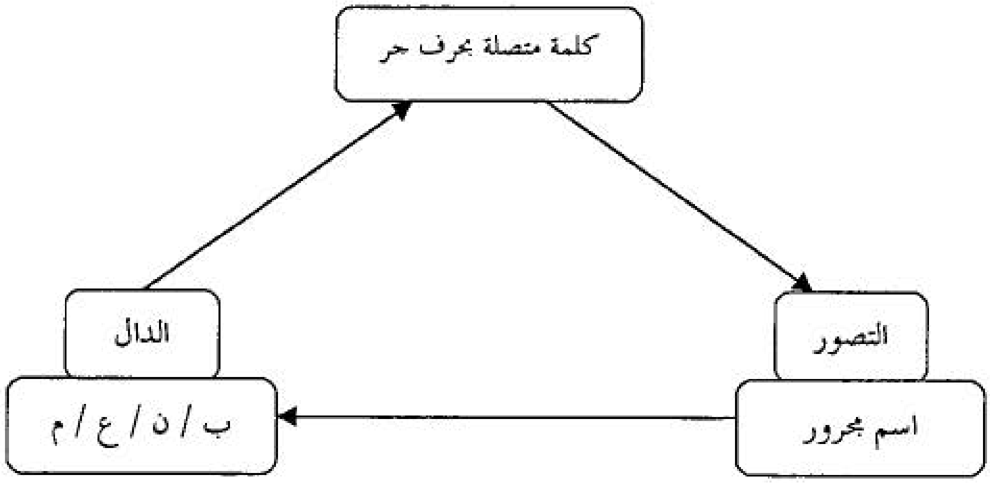
إذن (ج) = أ

إذن(ج) هي أ

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة (١٤) ، ص ٩٧ ــ ٩٩

فهذا برهان استنباطي مكون من مقدمتين: كبرى و صغرى، ثم نتيجة مستخلصة من هاتين المقدمتين من خلال تضمنها أو اشتمالها على محمول المقدمة الكبرى، ولكل من هذه المعطيات الثلاثة موضوع ومحمول، فالموضوع في المقدمة الكبرى هو الأسماء، والمحمول هو علامات الأسماء، والموضوع في المقدمة الصغرى هو ((نعم وبئس)) والمحمول هو قبولها أحرف الجر، والموضوع في النتيجة هو ((نعم وبئس)) والمحمول هو اسميتها.



والمقصود من هذا المثلث؛ أنه إذا نطقنا بالحروف المكونة لـ(بنعم) وهي (ب، ن، ع، م)، وهو الدال، أما من ناحية أخرى، فأنه قد اتصلت (نعم) بحرف جر، وهو مدلول لهذه الكلمة، أما التصور الذي يحدث لهذه الكلمة فهو اسم؛ لأن من علامات الأسماء في اللغة وفقا لقاعدة النحو دخول حروف الجر عليه، وهذا النمط مما اختلف فيه الكوفيون مع البصريين.

وهناك شاهد آخر على دخول حرف الجر على الفعل، وهو قول الشاعر:

والله ما ليلي بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه [(١)].

ومع أن النحاة يفسرون ذلك بقولهم: انه على حذف الموصوف، أي بليل نام صاحبه [(٢)]، أو بأنه على الحكاية[(٣)]. إلا أننا ندرك أن فعلا قد دخل عليه حرف جر، فأهل اللغة والمشتغلون بهذا العلم، ربما يدركون تفسير النحاة، ولكن ما القول لمن هو غير مختص في اللغة، فأحكام ابن اللغة مما يعتد به كثيرا في مجال تقعيد القاعدة.

---

(١) وهو من غير نسبة ، في : الخصائص ٢: ٣٦٦ ، وشرح المفصل ٣: ٦٢ ، وهمع الهوامع ١: ٦ ، وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ١١٢ ، وشرح قطر الندى ٣٧

(٢) همع الهوامع ١: ٢٨ ، وانظر شرح قطر الندى ٣٨

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ١١٢ ، ثمار الصناعة ٤٠ ، ٤١

وما طبقناه على (نعم) من حيث دخول حرف الجر عليها، نستطيع أن نطبقه على (نـــام) الذي دخله حرف الجر.

٤) التثنية والجمع:

التثنية: هي إلحاق علامة التثنية بالأسماء أو الأفعال، وتكون بإضافة الألف والنـــون أو اليـــاء والنون إلى كل اسم يراد تثنيته، أو إسناد الألف إلى الأفعال [١].

أما الجمع في الاصطلاح النحوي، فله مدلولان أحدهما يتعلق بمعناه، والآخر بذاته، فأما الأول فيعني جمع الشيء إلى الشيء مقابلة له في ذلك للإفراد والتثنية، وأما مدلولية الذات فيه فتتعلق بنوعـه، وتعريفه في هذه الحالة هو: الاسم الدال على أكثر من اثنين[٢].

والتثنية والجمع من العلامات التي يتميز بها الاسم عن الفعل والحرف، فعندما تقبل الكلمـــــة، التثنية أو الجمع، فهي اسم كما ينص على ذلك النحاة.

والتثنية تتم بزيادة ألف ونون، أو ياء ونون، وفي ذلك يقول سيبويه: ((إذا ثنيت الواحد لحقتـــه زيادتان، الأولى منها حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، ويكون في الرفع ألفا، و لم يكن واوا ليفصل بين التثنية والجمع على حد التثنية، ويكون في الجر ياء مفتوحا ما قبلـــها، و لم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع على حد التثنية، ويكون في النصب كذلك، و لم يجعلوا النصــب ألفا ليكون مثله في الجمع، وكان مع ذا أن يكون تابعا لما الجر منه أولى؛ لأن الجر للاســـم يجـــاوزه، والرفع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلب وأقوى، وتكون الزيادة الثانية نونا كأنها عوض لما منـــع من الحركة والتنوين وهي النون وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما الرجلان، ورأيـــت الرجلـــين، ومررت بالرجلين))[٣].

فتثنية الاسم تتم بزيادة ألف ونون في الرفع، وياء ونون في الجر والنصب، نحو: جاء الرجلان ورأيت الرجلين، وسلمت على الرجلين.

أما جمع المذكر السالم، فيتم بزيادة واو ونون في الرفع، وياء ونون في النصب والجر، ونلاحـــظ أن الجر والنصب يوجد بينهما تشابه في المثنى والجمع.

وفي الجمع يقول سيبويه: ((يتم بزيادة واو ونون أو ياء ونون، ويكون ما قبل حرف المد واللين مكسورا في الجمع وما قبل المد واللين في المثنى مفتوحا، وتكون الواو في الرفـــع، واليـــاء في النصب والجر))[٤].

---

[١] معجم المصطلحات النحوية ٣٩

[٢] المصدر السابق ٤٩

[٣] الكتاب ١|١٧، ١٨

[٤] الكتاب ١|١٨

وأما ما يخص جمع المؤنث السالم، فيقول سيبويه: ((وعلامته أنهم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة؛ لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء في التذكير، فأجروها مجراها))[1]. وهو ما يسمى بتنوين المقابلة، وقد سبق الإشارة إليه.

ومعنى هذا أن:

ما يلحقه (واو أو ياء)	جمع مذكر سالم	(مقدمة كبرى)
معلمون، معلمين	لحقت الكلمة (واو، ياء) ونون	(مقدمة صغرى)

....

معلمون، معلمين	جمع مذكر سالم	(النتيجة)

وفي هذا تعميم قد يعتريه الغموض، لأن:

ما يلحقه (واو أو ياء) ونون	جمع مذكر سالم	(مقدمة كبرى)
مساكين	لحقها ياء ونون	(مقدمة صغرى)

....

إذن مساكين	جمع مذكر سالم	(نتيجة)

وهذه النتيجة تتنافى والحقائق اللغوية لأنها جمع تكسير، أما إذا آمنا بهذه القاعدة، وأن كل ما يلحقه الياء والنون هو اسم، فستختلط الأمور فيما بينها، وهذا الباب كان مدخلا لكثيرمن المفردات مثل: (فلسطون/ وفلسطين)، (ياسمون/ وياسمين)، (بساتون/ بساتين)، و (شياطون/ شياطين وغيرها). أي أن الأمر لغوي أيضا.

وفي المثنى :

ما يلحقه (ألف أو ياء) ونون	مثنى	(مقدمة كبرى)
يفعلان	لحقها ألف ونون (مقدمة صغرى)	

....

إذن يفعلان	اسم مثنى	(النتيجة)

وفي جمع المؤنث السالم

ما يلحقه (ألف وتاء)	جمع مؤنث سالم (مقدمة كبرى)
عرفات (اسم لرجل)	لحقه ألف وتاء (مقدمة صغرى)

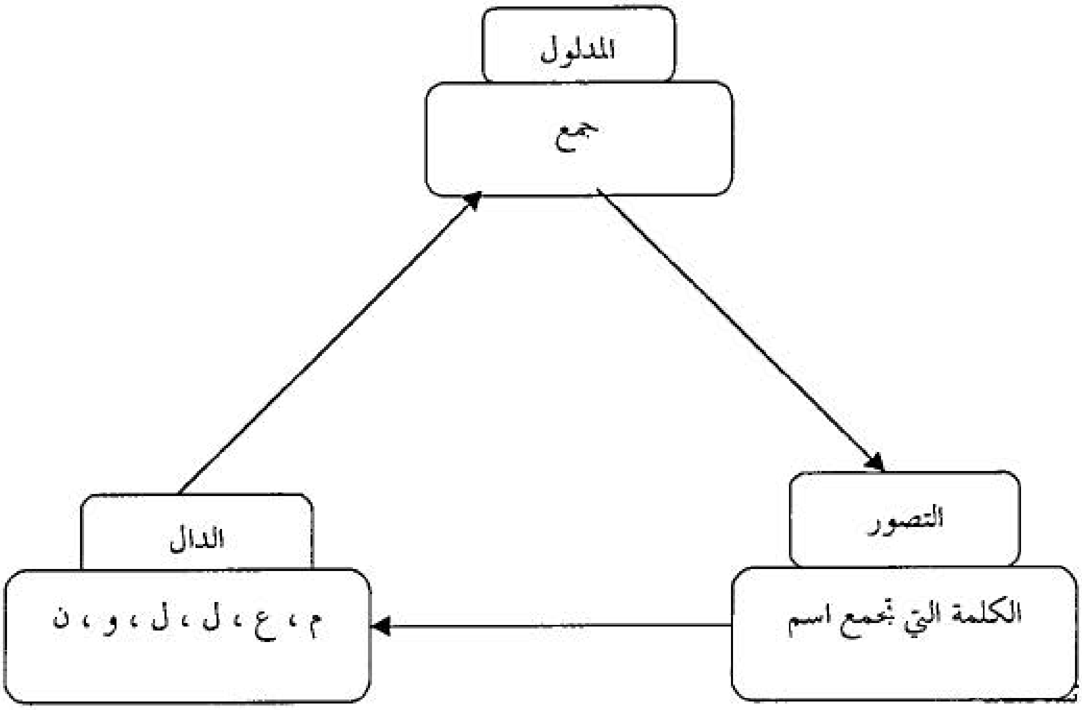
....

إذن عرفات	جمع مؤنث سالم (النتيجة)

ويمكن التعليق على ذلك بقولنا:

---
[1] الكتاب 1|18

إذا نطقنا بحروف كلمة منتهية بواو ونون، أو ياء ونون؛ فإننا ننطق بالدّال، وهو ما يرمز له بالرمز (أ)، في الجدول أدناه، وهو ما يسمى جرس الحروف (مُ، عَ، لّ، مُ، و، نَ)، وهذه الكلمة منتهية بإلف ونون، إلا أنّ مدلولها (ب) هو جمع، والتصور (ج) أنها اسم؛ لأن من علامات الأسماء، قبول التثنية والجمع. والمخطط التالي يبين ذلك:



وإذا أخذنا أيّ كلمة منتهية بواو ونون، فستكون النتيجة أنها اسم، وأنّ مدلولها جمع من الناحية الشكلية، ولو كانت فعلاً، ويعود السبب في هذا إلى أنّ العلامة شكلية، وليست جوهرية.

٤) النداء

النداء في اللغة: الدعاء بأي لفظ كان [1]، أما في الاصطلاح فهو الدعاء بياء أو إحدى أخواتها، أو طلب الإقبال بإحدى أدوات النداء [2]. أما عند سيبويه فإن النداء المضاف هو: ((كل اسم مضاف فيه نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره))[3].

---

(1) شرح المفصل ٢ | ٣ـ٤

(2) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ٢١٩

(3) الكتاب ١ | ١٨٢

وقد عرفه الدكتور مهدي المخزومي بأنه: تنبيه المنادى وحمله على الالتفات والاستجابة، وفي اللغة، الدعاء[1].

والنحويون لا يتفقون تماما على معناه، إذ يعرفه بعضهم وظيفيا، في حين يلجأ آخرون إلى تعريفه انطلاقا من أحواله الإعرابية.

ويمكن القول إن ابن مالك استطاع أن يجمع بين التعريفين[2] بقوله: ((هو طلب المتكلم إقبال المخاطب بواسطة أحد حروف النداء ملفوظا أو ملحوظا))[3]، ومن أمثلة النداء الملفوظ قولنا: يا زيد، ومن أمثلة النداء الملحوظ الآية القرآنية ((ربنا عليك توكلنا))[4]، و ((ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا))[5].

والنداء هو من علامات الاسم التي يتميز بها دون الفعل والحرف، وقد نص على ذلك معظم النحاة، ومن أقدمهم سيبويه. مع أنه لم يصرح بأن النداء من علامات الأسماء، ولكننا من تعريفه السابق للنداء، نستطيع الحكم بأن النداء علامة مختصة للاسم، فهو يقول في موضع آخر: ((أنّ كل اسم مفرد في النداء مرفوع))[6].

ويعلل سيبويه نصب المنادى؛ بأنه على فعل محذوف، وهذا الفعل المحذوف هو (أريد)، وفي ذلك يقول سيبويه: ((ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره، قولك: يا عبد الله، والنداء كلّه، وقد حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا كلامهم، وصارت(يا) بدلا من اللفظ، لأنك إذا قلت يا فلان، علم أنك تريده))[7]، ((وقول العرب يا إياك، إنما هي يا إياك أعني، ولكنهم حذفوا الفعل وصار يا وأيا وأي بدلا من اللفظ بالفعل))[8].

إذن معنى كلام سيبويه أن سبب نصب المنادى وعامله هو فعل محذوف تقديره (أعني) أو (أريد) هذا هو تعليل سيبويه لنصب الاسم المنادى.

---

(1) في النحو العربي قواعد وتطبيق ٢١٧

(2) والتعريف الآخر هو أن النداء أسلوب إنشائي في حقيقته ، وإن كان معناه الإخبار باعتبار ما ينوب عنه حرف النداء المقدر بمعنى أدعو . (المصطلحات النحوية ، ٢٢٠) وهذا التعريف هو من الناحية البلاغية ، أو ما يذكر في كتب البلاغة ، أو ما يخص علم المعاني.

(3) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ٣|١٦ ،

(4) الممتحنة ٤

(5) آل عمران ٨

(6) الكتاب ٢|١٨٣

(7) الكتاب ١|١٩٣

(8) الكتاب ١|١٩٣

وكل اسم مفرد في النداء مرفوع، أما تعليل سيبويه لرفع المفرد في النداء، هو قوله ((لما اطـرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، والدليل علـى أن هـذا الاسم المرفوع هو منصوب في الأصل، أننا نستطيع القول: يا زيد الطويل))[1].

وابن مضاء القرطبي لديه رأي آخر في عامل النداء، وقد وضع عامل النـداء في القسـم الثالث من العوامل المعنوية، فهو يقول ((أما القسم الثالث من العوامل المحذوفة فهو أكثر عنتا مـن القسم الثاني، إذ نرى النحاة يقدرون أن المنادى في مثل (يا عبد الله) مفعول به لفعل محذوف تقديره (أدعو)، ولو قال المتكلم (أدعو عبد الله) بدلا من (يا عبد الله) لتغير مدلول الكلام، وأصبـح خبرا بعد أن كان إنشاء))[2].

أما حروف النداء فهي: يا، وأيا، وهيا، وأي، والهمزة (الألف)، ويسميها سـيبويه حـروف التنبيه، فهو يقول: ((فأما الاسم غير المندوب، فينبه بخمسة أشياء: بياء، وهيا، وأي، وبالألف))[3].

ويضيف النحاة إلى هذه الحروف، حروفا أخرى، وعلى هذا تكون حروف النداء كـالآتي: ((الهمزة المقصورة، الهمزة الممدودة، أي المقصورة، وأي الممدودة، يا، أيا، هيا، وا))[4].

والحرف الأخير (وا) يستعمل في الندبة لا غير [5]، وأعم هذه الحروف ((يا)) إذ إنها تدخـل في كل نداء حتى في باب النداء عند أمن اللبس، ويريد الأخفش تسميتها أم الباب [6].

ويقول ابن عقيل: ((ولا يخلو المنادى من أن يكون مندوبا، أو غيره، فإن كان غير مندوب، فإما أن يكون بعيدا، أو في حكم البعيد ـــ كالنائم والساهي ـــ أو قريبا، فإن كان بعيدا أو في حكمه، فله من الحروف ((يا، وأي، و آ، وهيا))، وإن كان قريبا فله الهمزة، نحو: ((أزيد أقبـل وإن كـان مندوبا، وهو المتفجع عليه، أو المتوجع منه، فله ((وا)) نحو ((وازيداه)) و ((واظـهراه)) ويـا أيضا، عند التباسه بغير المندوب، فإن التبس تعينت ((وا))، وامتنعت ((يا))[7].

ولا بد من الإشارة إلى أن أداة النداء يجوز فيها الذكر والحذف، ولكن هناك موضع لا يجوز فيـها إلا ذكر الأداة و هي [8]:

---

(1) الكتاب ٢ | ١٨٢
(2) الرد على النحاة ٨٥
(3) الكتاب ٢ | ١٨٣
(4) شرح الأشموني ٣ | ٤٨
(5) شرح المفصل ٤ | ٣٨ ، وانظر لسان العرب (ندب)
(6) شرح السيرافي على كتاب سيبويه ٣ | ١٢٨
(7) شرح ابن عقيل ١ | ٢٥٦
(8) شرح السيرافي على كتاب سيبويه ٢ | ٤٨ ، شرح المفصل ٤ : ٦ ، الأشموني ٣: ٢٩ وما بعدها .

١ ــ المندوب، كقول المتنبي:

وا حر قلباه ممن قلبه شبم ومن بجسمي وحالي عنده سقم [١]

٢ ــ المستغاث، مثل ((يا لأحمد للملهوف)).

٣ ــ المنادى البعيد، كقول عبيد بن الأبرص:

يا ذا المخوفنا بقتل شيخه حجر تمنى صاحب الأحلام [٢]

٤ ــ النكرة غير المقصودة.

٥ ــ ضمير المخاطب، ونداؤه شاذ وفيه شيء من التحقير، كقول الشاعر:

يا أبجر بن أبجر يا أنت أنت الذي طلقت عام جعتا [٣]

٦ ــ اسم الجلالة، عند عدم التعويض بالميم المشددة عن أداة النداء، فإذا عوض عنها بالميم المشددة وجب حذف أداة النداء حتى لا يجمع بين العوض والمعوض عنه [٤].

٧ ــ اسم الإشارة: فعند البصريين لا يجوز حذف الأداة، وعند الكوفيين يجوز حذفه[٥]، وقد استدلوا على ذلك، بقول ذي الرمة:

إذا هملت عيني دما قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام [٦]

والأصل: بمثلك يا هذا.

٨ ــ اسم الجنس المعين، فقد منع البصريون حذف الأداة، وأجازه الكوفيون [٧]

النداء علامة شكلية

من المعلوم لدينا أن الأسماء هي التي تنادى، وذلك أن فعل النداء من الناحية الدلالية موجه إلى الآدميين أو ما هو بمنزلتهم، ولكن دخول حرف النداء لا يعني بالضرورة أن ما بعده اسم؛ لأن في هذا تجريدا للغة من حرية الحركة، وسبكها في قوالب صارمة، إن المتكلم قد يخرج حروف النداء عن

---

(١) ديوان المتنبي ٤٣٧

(٢) ديوان عبيد بن الأبرص ٥٢

(٣) الكتاب ٢: ٢٠٣ ، الأصول للزجاج ١: ٥٥١ ، المفصل لابن يعيش ٤: ٨٦

(٤) النداء في اللغة والقرآن ، الدكتور أحمد محمد فارس ٨٠

(٥) الانصاف في مسائل الخلاف ١|٢١٥

(٦) ديوان ذي الرمة ٣١٦ ، المفصل ، لابن يعيش ٤ : ٩٨ ، همع الهوامع ٢: ١١

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف ١|٢٣٨

دلالتها ويباشر بها أنماطا لغوية أخرى كالأفعال والحروف والمعاني المجردة، وعلى هذا يتتج لدينا مايلي:

ما دخله النداء	اسم	(مقدمة كبرى)
محمد، رجل . ..	دخلها النداء (مقدمة صغرى)	

....

إذن (محمد، رجل)	اسم	(النتيجة)

ونستطيع القول بطريقة أخرى: (إذا لم ... إذن لم)[1]، وعلى هذا يكون.

الكلمة التي لا يدخلها النداء	ليست اسم (مقدمة كبرى)	
ذهب	لا يدخلها النداء (مقدمة صغرى)	

....

إذن (ذهب) ليست	اسم	(النتيجة)

وكما أشارت الدراسة، فإن النداء قد باشر الأفعال، والحروف، والمعاني.

فمن دخولها على الفعل، قول الشماخ:

ألا يا اسقياني قبل غارة سنجال   وقبل منايا قد حضرن وآجال[2]

فنلاحظ أن الأمر (اسقيا) قد دخله النداء، فهل هذا يعني أن (اسقيا) اسم.

ومنه أيضا:

ألا يا اسلمي يا دار مية على البلى   ولا زال منهلا بجرعائك القطر [3]

هنا أيضا، دخل حرف النداء على الفعل (اسلم).

ومثل ذلك، قوله تعالى: ((ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السماوات والأرض))[4]

وقيل في مثل هذا: إذا ولي ((يا)) ما ليس بمنادى، كالأفعال السابقة، فهي للنداء والمنادى محذوف [5].

---

[1] المنطق ، ويزلي سالمون ص٥٠

[2] الكتاب ٤: ٢٢٤ ، مغني اللبيب ٤٨٨ .

[3] ديوان ذي الرمة ٥٥٩ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ١٠٠ ، الخصائص ٢ : ٢٧٨ ، الصاحبي في فقه اللغة ٢٣٢ ، أوضح المسالك ١ : ٢٣٥ وهو بلا نسبة ، الأشموني ١ : ١٧٨ ، شرح ابن عقيل ١٣٦ ، شرح قطر الندى ١٢٨ مغني اللبيب ١ : ٢٤٣ ، همع الهوامع ١ : ٣٥٥

[4] النمل ٢٥

[5] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٨٨

وعلى وفق التنظير المنطقي السابق نستطيع إجراء عملية القياس المنطقي لهذه المسألة على النحو التالي:

ما يدخله النداء اسم (مقدمة كبرى)

(اسلم، اسقيا، يسجد) دخله النداء (مقدمة صغرى)

....

إذن (اسلم، اسقيا، يسجد) اسم (النتيجة)

مع ما في هذه النتيجة من بطلان واضح؛ لأن (اسلم، اسقيا، يسجد)، هي أفعال؛ لأنها تحتمل الحدث والزمن، وهذه العلاقة الجوهرية لها.

ونستطيع تمثيل ذلك على قاعدة (عكس النقيض) [1]، فينتج من ذلك ما يلي:

إذا لم يكن ص إذن لم يكن س

لكن لا ص

إذن لا س

وتمثيل ذلك على النحو التالي:

الكلمة التي يدخلها النداء ليست فعلاً (مقدمة كبرى)

اسلم، اسقيا، يسجد دخلها النداء (مقدمة صغرى)

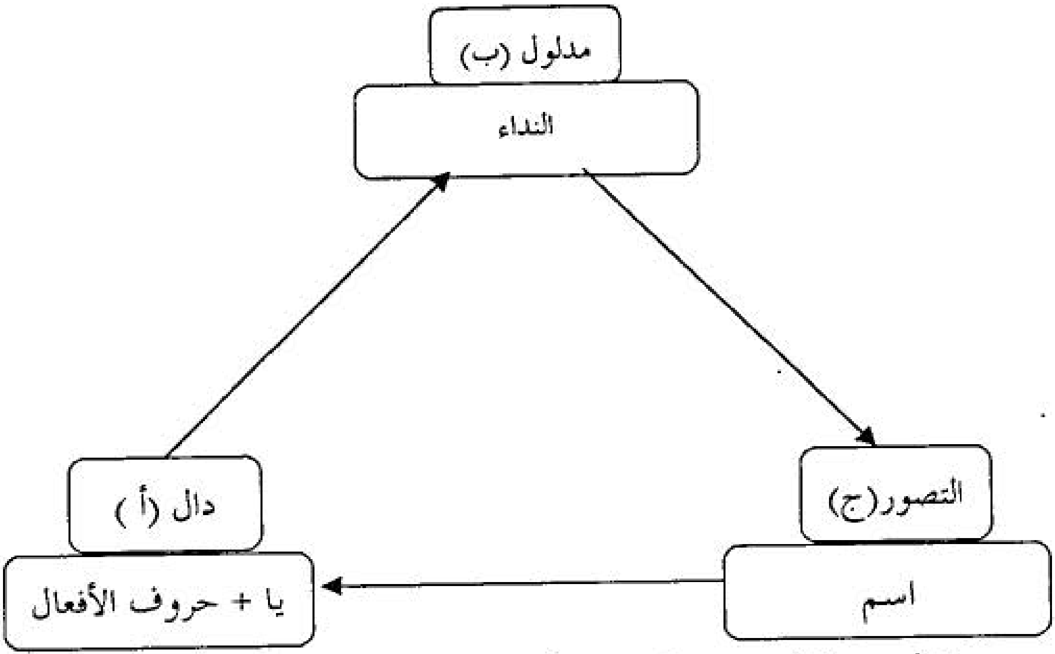
....

إذن (اسلم، اسقيا، يسجد) ليست أفعالاً (النتيجة)

وهذه الصورة هي عكس الصورة السابقة، وهي إذا كان س إذن ص. وتقابل (س) كل ما يدخله النداء، وتقابل (ص) اسم.

ونستطيع تمثيل هذه العلامة بالشكل التالي :

[1] المنطق ، ويزلي سالمون ٥٠



ومعنى هذا، أنه عند النطق بحروف كلمات الأفعال السابقة (يـا + ا، س، ق، ي، ا / ا، س، ل، م، ي / س، ج، د)، وهو المشار إليه بالرمز (أ)، ومدلولها أن هذا يدخل في باب النداء، وهو المشار إليه بالرمز (ب)، والنداء علامة للاسم وهو التصور، أي أنّ هذه الأفعال هي أسماء، وهذا لا يتحقق إلا إذا آمنا، أنّ كل ما يدخله النداء هو اسم.

ومعنى هذا، أنّ:

أنّ (أ) ⟵ (ب)

(ب) ⟵ (ج)

أذن (أ) ⟵ (ج)

ومن دخوله على الحرف قوله تعالى: ((قالت يا ليتني متّ قبل هذا وكنت نسيا منسيا))[1].

ما يدخله النداء اسم (مقدمة كبرى)

ليت دخلها النداء (مقدمة صغرى)

....

إذن (ليت) اسم (النتيجة)

نستنتج من ذلك أنّ (ليت) وفقا لما ذهب إليه النحاة، من أنّ النداء علامة للاسم، تكون على هذا اسما، مع أنّ (ليت) حرف للتمني، وهو أمر لم يكن ليتغيب عن بالهم، فقرروا أن (يا) هنا علامة تنبيه.

٦) الترخيم

---

(1) مريم ٢٣

وهو من علامات الأسماء التابعة لعلامة النداء الشكلية السابقة، ويعرفه سيبويه بقوله ((هو حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفا، كما حذفوا من كلامهم غير ذلك تخفيفا، وإنما كان الترخيم في النداء؛ لكثرته في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا الياء من قومي ونحوه في النداء [1].

ويقسم على ثلاثة أقسام: ترخيم التصغير، وترخيم الضرورة، وترخيم النداء، وهي كلها تخص الاسم [2].

والترخيم يمتنع من الدخول على: المضاف إليه، والصفة، المضاف، الاسم المنون، والمستغاث به، المندوب، وما كان على ثلاثة أحرف، والاسم المثنى.

وفي ذلك يقول سيبويه: ((والترخيم لا يكون إلا في النداء، فهو لا يكون في مضاف إليه ولا في وصف؛ لأنهما غير مناديين، ولا يرخم مضاف، ولا اسم منون في النداء؛ لأنه جرى إلى الأصل وسلم من الحذف، لأن المحذوف في الترخيم يقع على النداء، لا على الإعراب، فيجب في الترخيم حذف آخر شيء في الاسم، ولا يرخم المستغاث به إذا كان مجرورا، لأنه بمنزلة المضاف إليه ولا المندوب لأن علامته مستعملة، والحركة التي تسبق آخر الحرف المحذوف تبقى ثابتة، لأنك لم ترد أن تجعل ما بقي من الاسم ثابتا في النداء وغير النداء، ولكنك حذفت حرف الإعراب تخفيفا في هذا الموضع وبقي الحرف الذي يلي ما حذف على حاله، وذلك قولك في حارث: يا حار، وفي سلمة: يا سلم، وفي برثن: يا برث، وفي هرقل: يا هرق))[3].

ويضيف سيبويه في الاسم الذي يمتنع من الترخيم ((وما كان على ثلاثة أحرف يمتنع ترخيمه))[4]، ((وإذا ثنيت لم ترخم؛ لأنها كالتنوين))[5].

ونستطيع عرض هذه العلامة على النحو التالي:

ما يدخله الترخيم	اسم	(مقدمة كبرى)
حارث	يدخله الترخيم	(مقدمة صغرى)
إذن (حارث)	اسم	(النتيجة)

ونستطيع أيضا عرض هذه العلامة بطريقة جدلية أخرى، وهي:

ما يدخله الترخيم	منادى	(مقدمة كبرى)

---

(1) الكتاب ٢| ٢٣٩

(2) معجم النحو لعبد الغني الدقر ٩٧ — ١٠٠

(3) الكتاب ٢| ٢٤٠ — ٢٤١

(4) الكتاب ٢| ٢٥٥

(5) الكتاب ٢| ٢٤١

حارث　　　　　　　　　　　　دخله الترخيم (مقدمة صغرى)

....

إذن (حارث)　　　　　　　　منادى　　　　　　(النتيجة)

ومما يدل على أنّ هذه العلامة، علامة شكلية؛ أنه ورد عن العرب بعض الأسماء التي حـذف حرفها الأخير في غير النداء، ومن ذلك قول الشاعر:

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره　　　　　طريف بن مالِ ليلة الجوع والخصر[1]

فنلاحظ أنه رخم في غير النداء، (مال) وقصد بها مالك، فانتقض أن الترخيم علامة للنداء.

ولتمثيل ذلك حسب التنظير الجدلي، ينتج لدينا ما يلي:

ما يدخله الترخيم　　　　　　منادى (مقدمة كبرى)

مال(في لبيت السابق)　　　　دخله الترخيم (مقدمة صغرى)

....

إذن (مالك)　　　　　　　　منادى (النتيجة)

مع ما في هذه النتيجة من خطأ إعرابي واضح؛ لأن مال هنا إعرابها مضاف إليه، ولعل هذا ما يثبت، أنّ الترخيم علامة شكلية بالنسبة للمنادى.

٧) التصغير

وهي العلامة الأخيرة من علامات الأسماء التي ستتناولها الدراسة بالبحث، والتطبيق وفقـا للمنهج الذي تقوم عليه الدراسة.

والتصغير لغة: التقليل، واصطلاحا: تغير مخصوص بيانه، وهو ملحق بالمشتقات؛ لأنـه وصـف لمعنى، وفوائده تقليل ذات الشيء أو كميته، وتحقير شأنه، وتقريب زمانه، أو تقريـب مترلتـه، أو تعظيمه، وزاد بعضهم التلميح[2]. ويعرفه الصيمري بقوله: ((وذلك أنك إذا قلت: مـررت بجبـل احتمل أن يكون جبلا عظيما، أو أن يكون صغيرا، فإذا أردت أن تبين ذلك احتجت أن تقـول: مررت بجبل صغير، فاستغني بقولك: مررت بجبيل، عن قولك: بجبل صغير))[3].

---

[1] وانظر الكتاب ٢|٢٥٤ ، شرح ابن عقيل ٢|٢٩٥

[2] شذا العرف في فن الصرف ١١٢ ، وانظر الجمل ٢٤٧ ،

[3] التبصرة والتذكرة ٢|٦٨٦

والتصغير علامة للاسم دون الفعل وهذا ما نصت عليه كتب النحو، وفي هذا يقول سيبويه ((لا يكون إلا في الأسماء، فهو علامة لها، لأن الأصل في الأفعال ألا تصغر، وقد ورد عن العرب، ما أميلحه، لكن الخليل يقول: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأن الفعل لا يحقر، وإنما تحقر الأسماء؛ لأنها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا توصف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء، لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة، ولكنهم حقّروا هذا اللفظ، وإنما يعنون الذي تصفه بالملح، كأنك قلت: مليّح، شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئا آخر نحو قولك يطؤهم الطريق))[1].

إذن نخرج من هذا أن التصغير علامة للاسم دون سواه، وإذا ورد الفعل مصغرا، فإنهم أرادوا به الوصف، هذا كلام الخليل سيبويه.

والتصغير في اللغة على ثلاثة أوزان: ((فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعيل))[2]، وأما سبب بناء التصغير على هذه الأوزان؛ ((لما كان أبنية المصغر قليلة واستعمالها في الكلام أيضا قليلا، صاغوها على وزن ثقيل، إذ الثقل مع القلة محتمل، فجلبوا لأولها أثقل الحركات، ولثالثها أوسط حروف المد ثقلا، لئلا يكون ثقيلا، وجاؤوا بين الثقلين بأخف الحركات وهو الفتحة، لتقاوم شيئا من ثقلها))[3].

ويوجد في اللغة ما لا يصغر، ومنها علامات الإضمار، وأسماء الإستفهام، ومن الظروف التي لا تصغر: حيث، ولاغير، ولا أمس وغد، ولا تصغر شهور السنة، وفي ذلك يقول سيبويه: واعلم أن علامات الإضمار لا تصغر؛ لأنها بمنزلة الأفعال، وهي ليست اسماء، فلا يجوز تصغير(أنا ونحن)، ومما لايصغر أيضا (أين وكيف، ومتى، ولا، ونحوهن)؛ لأنه ليس فيها ما في فوق وتحت، لأنهن بمنزلة علامات الإضمار، وكذلك (من، وما، وأيهم)؛ لأنها بمنزلة أين، لاتتمكن تمكن الأسماء، ولا تصغر غير لأنها بمنزلة سوى، وسوى اسم ليس متمكنا، و (أمس وغد) لا يصغران؛ لأنهما ليسا اسمين لليومين الذي قبل يومك بمنزلة زيد وعمرو، وإنما هما لليوم الذي قبل يومك، واليوم الذي بعد يومك،و لم يتمكنا كـ (زيد) واليوم والساعة وأشباههن، ولا تصغر أسماء شهور السنة، ولا تصغر عند؛ لأنها تفيد التقليل، وليس يراد من التقليل أقل من ذا، وكذلك (عن و مع) لاتصغران[4].

ومما يدل على أن هذه العلامة (التصغير) علامة للاسم أنها لا تدخل على الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، والمقصود بهذا اسم الفاعل.

---

[1] الكتاب ٣ | ٤٧٨

[2] الكتاب ٤ : ٤١٧ ، وانظر شرح جمل الزجاجي ص ٣٢٤ ، وابن عقيل ٢ : ٤٧٧ .

[3] شرح شافية ابن الحاجب ١ | ١٩٣

[4] الكتاب ٣ | ٤٧٠ ــ ٤٨١ ، يقول ابن عقيل : ((التصغير من خواص الأسماء المتمكنة ؛ فلا تصغر المبنيات ، وشذّ تصغير (الذي) وفروعة ، و (ذا) وفروعه ، قالوا في (الذي) : (اللذيّا) ، وفي تصغير (التي) : (اللتيّا) ، وفي (ذا وتا) : (ذيّا ،وتيّا) (ابن عقيل : ٢ | ٤٨٩) وقد ورد مثل هذا الكلام عند سيبويه ، فهو يقول ((مثل ذلك الذي والتي ، تقول : اللذيّا واللتيّا)) (الكتاب : ٣ | ٤٨٨)

يقول سيبويه: ((ألا ترى أنك إذا صغرت ضارب إلى ضويرب لكان قبيحا، ألا ترى أنه قبيح، وهو ضويرب زيدا، وهو ضويرب زيد، إذا أردت بضارب زيد التنوين، وإن كان ضارب زيد مضى، فتصغيره جيد))[1].

والتصغير علامة شكلية، والذي يثبت هذه الحقيقة؛ أن التصغير قد دخل على الأفعال مما يدلل على شكلية هذه العلامة، فعلامة التصغير علامة شكلية للاسم، وليست جوهرية كما أشرت، لأنه ورد عن العرب دخول التصغير على الأفعال، مما ينقض أن التصغير علامة خاصة للاسم ولا تدخل على غيره، وفيما يلي بيان ذلك من كلام العرب المتمثل بإشعارهم.

فقد ورد عن العرب، قول الشاعر:

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا من هاؤليائكن الضال والسمر [2] .

والجواب على ذلك أن أفعل التعجب عند الكوفيين اسم، فتصغيره قياسي، وعند البصريين هو فعل، وإنما جرأهم عليه تجرده من معنى الحدث والزمان اللذين هما من خواص الأفعال، ومشابهته لأفعل التفضيل، ومن ثم يبنيان من أصل واحد، فصار أفعل التعجب كأنه اسم كأسود و أحمر، فالتصغير راجع إلى ذلك الوصف المضمون، لا إلى الوصف، لا إلى الموصوف فالتصغير في (ما أحيسنه) راجع إلى الحسن، وفي يا أميلح، أي هن مليحات [3].

ولنأخذ أفعل التعجب من وجهة نظر البصريين، وقولهم: إنه فعل، ولنطبق القياس على هذا الفعل.

الكلمة التي يدخلها التصغير	اسم	(مقدمة كبرى)
درهم (دريهم)	دخلها التصغير	(مقدمة صغرى)

....

إذن (درهم)	اسم (النتيجة).

بما أن التصغير قد دخل على الكلمة (درهم)، فدرهم إذن اسم، وهذا يدل على أن التصغير إذا دخل على كلمة ما فإن هذه الكلمة هي (اسم).

ولنطبق هذا الكلام على (أميلح):

ما يدخله التصغير	اسم	(مقدمة كبرى)
أميلح	دخله التصغير	(مقدمة صغرى)

....

---

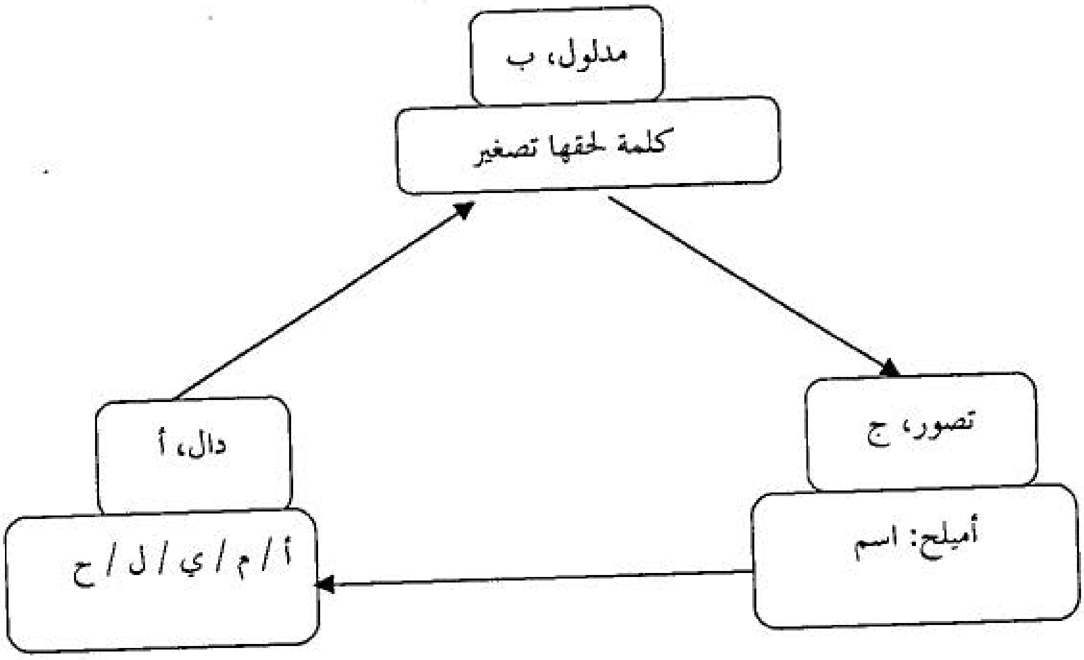
[1] الكتاب ٣| ٤٨٠

[2] مغني اللبيب ٨٩٤ رقم (١١٥٨) ، الإنصاف ١: ١٢٧ ، شرح الكافية ٢ : ٣٠٨ ، التبصرة والتذكرة ١ : ٢٧٢ ، همع الهوامع ١ : ٢٤٧ ، شرح المفصل ٥ : ١٣٥ ، شرح المقرب ١ : ٤٥٩ ، شرح التسهيل ١: ١٨٦ .وفي البيت شاهدان نحويان تصغير أفعل التعجب ، وتصغير اسم الإشارة هؤلاء .

[3] شرح شافية ابن الحاجب ١| ٢٨٠

إذن (أميلح) اسم (النتيجة)

وهذا يثبت ما قاله الكوفيون في اسمية أفعل التعجب، وفيما يلي تمثيل هذه العلامة سيميائيا:



فعند النطق بالدال (أ)، أو هو ما يسمى (بجرس الحروف) وهي (أ، م، ي، ل، ح) فإن المدلول، أن هذه الكلمة ترد في باب تصغير الأسماء، وهو ما رمز له بالرمز (ب)، وبما أن التصغير علامة للاسم، فإن كلمة (أميلح) اسم، وهو ما رمز له بالرمز (ج).

الفصل الثاني

علامات الأفعال

علامات الفعل :

تعريف الفعل : هو ما دل على معنى مستقل بالفهم والزمن جزء منه ، ويتجلى الفعل بأربع علامات رئيسة أخرى عدا دلالته الجوهرية ، وهذه العلامات هي :

١ ــ تاء الفاعل ، متكلما كان مثل (فهمت) ، أو مخاطبا مثل (تباركت) .

٢ ــ تاء التأنيث الساكنة (والمتحركة علامة للاسم) ,

٣ ــ ياء المخاطبة مثل (قومي) و (تعالي) .

٤ ــ نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة ، نحو ((ليسجنن وليكونا من الصاغرين))[١] .

وللفعل **مصطلحات** فرعية أخرى بسبب الباب الذي يبحث فيه [٢] .

ووفقا لتعبير سيبويه فإن الفعل ((أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ، وما هو كائن لم ينقطع ، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا : اذهب واقتل واضرب ، ومخبرا : يقتل ويذهب ويقتل ويضرب . وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت فهذه الأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ولها أبنية كثيرة))[٣]

فالفعل ما دل على حدث مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة : فالحاضر ما نحن فيه، وأما المستقبل فما لم يقع، وقد يكون مضارعا (سيذهب، سوف يذهب، هو يذهب غدا، وقد يكون أمرا.

وأما السيرافي فقد قال : ((والفعل في حقيقته ما فعله فاعلة فأحدثه ، وإنما لقب النحويون أشياء من ألفاظهم ؛ ليرتاض بها المتعلمون ، ويتناولوها من قرب ، وجعلوا لكل شيء مما خالف معناه غيره من الألفاظ التي يحتاجون إلى استعمالها كثيرا لقبا يرجع إليه ، لئلا تتسع عليهم الألفاظ فيدخل الشيء في غير بابه احتياطا ، فلقبوا بالفعل كل ما دل لفظه على حدث مقترن بزمان ماض أو مستقبل أو مبهم في الاستعمال والحال لينماز مما لقبوه بالاسم و الحرف))[٤]

---

[١] يوسف ٣٢

[٢] معجم النحو ٢٦٦

[٣] الكتاب ١|١٢ ، وانظر مثل هذا في الأصول في النحو ١|٣٨

[٤] شرح كتاب سيبويه ١|٥٤

ونلاحظ هنا أن بعض النحويين لم يتعرض للأمر ، وإنما قصدوا بالمستقبل ما دخله السين فابن السراج يقول : ((والمستقبل نحو (سيصلي) ، يدل على الصلاة ، وعلى أن يكون ذلك فيما يستقبل))[1] .

ويعرف ابن السراج الفعل بقوله : ((الفعل ما دل على معنى وزمان ، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل))[2].

ويعرفه ابن عصفور بقوله : ((لفظ يدل على معنى في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان)) [3]،

((وقد تصرف الفعل إلى ثلاثة باختلاف زمانه ، فالزمان الماضي فعله ماض ، والزمان الحاضر فعله مضارع ، والزمان المستقبل فعله أمر))[4] .

وأما تعريف الفعل عند الكسائي فقد أورده ابن فارس في كتابه الصاحبي فقه اللغة وهو : ((الفعل ما دل على زمان كخرج ويخرج ، دلنا هذا على ماض ومستقبل))[5].

والفعل : كل كلمة دلت على حدث مقترن بزمن ، وهو ما دل على حركة ، وعلى حدوث شيء في زمان محدد ، وهو الذي يحتمل الضمير ، وما يحسن فيه أمس وغد ، وهو صوت مقطع مفهوم على معنى في زمان ومكان مأخوذ من حدث ، وهو أيضا لا يوصف [6] .

((والأفعال ثلاثة : ماض ، وفعل مستقبل وفعل في الحال يسمى الدائم ، فالماضي قام وقعد ، والمستقبل يقوم ويقعد ، والفعل الثالث الذي يسمى الدائم هو المستقبل سواء وإعرابه كإعرابه ، والماضي مبني على الفتح ؛ والعلة في ذلك أن الإعراب إنما وضع للأسماء خاصة ، وكان حق الفعل أن يكون مبنيا غير معرب مثل فعل الأمر الموقوف ، فلما ضارع الفعل المستقبل الأسماء أي شابهها بوقوعه مواقعها ، ولشبهه المستقبل حرك بالفتح الذي هو أخف الحركات وبني عليه بناء لا يزول عنه ولا يعمل فيه عامل من عوامل الأفعال المستقبلة))[7]

---

(1) الأصول في النحو ١ | ٣٩

(2) المصدر السابق ١ | ٣٨

(3) المقرب ١ | ٦٩

(4) المصدر السابق ١ | ٧١ ،

ونجد مثل هذا الكلام في شرح الكافية ، فابن الحاجب يقول : (والفعل ما دل على معنى في نفسه مقترنا بأحد الأزمنة الثلاثة) (شرح الكافية ٢ | ٢٢٣) .

وفي كتاب الواضح للأشبيلي نجد ما يشابه هذا الكلام أيضا إلا أنه يتعرض في كلامه للفعل المضارع فهو يقول : (والثالث أفعال واقعة في الوقت الذي أنت فيه لم تنقض ولا انقطعت ، وهذه الأفعال تسمى الدائمة ، ولا تخلو من الزوائد الأربع ، وهي الهمزة والتاء والنون والياء ، وهي مرفوعة أبدا ، ما لم يعمل فيها عامل بنصب أو جزم) (كتاب الواضح ٣٩)

(5) الصاحبي في فقه اللغة ٨٦

(6) كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٧٠

(7) شرح جمل الزجاجي ١٠٤

ونجد هنا تعليلا لبناء الفعل الماضي على الفتح ، وذلك لأن الإعراب وضع أصلا للأسماء ، فكان من حق الفعل الماضي وفعل الأمر البناء ، والفعل المضارع لأنه شابه الأسماء فكان من حقه الإعراب .

أما ابن يعيش فيعرف الفعل قائلا : ((الفعل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان ، وقد يضيف قوم إلى هذا الحد زيادة قيد ، فيقولون : بزمان محصل ويرومون بذلك الفرق بينه وبين المصدر ، وذلك أن المصدر يدل على زمان ، إذ الحدث لا يكون إلا في زمان، لكن زمانه غير متعين ، كما كان في الفعل ، والحق أنه يحتاج إلى هذا القيد ، وذلك من قبل أن الفعل وضع للدلالة على الحدث وزمان وجوده ، ولولا ذلك لكان المصدر كافيا ، فدلالته عليهما من جهة اللفظ ، وهي دلالة مطابقة، وقولنا مقترن بزمان، إشارة إلى أن اللفظ وضع بإزائهما دفعة واحدة ، وليست دلالة المصدر على الزمان كذلك))[١]

وكلام ابن يعيش يدل على أن المصدر يعامل معاملة الاسم ، وهو يختلف عن الفعل ، من حيث الاقتران بالزمن ، فالفعل حدث يقترن بزمن معين، والمصدر حدث غير مقترن بزمن معين.

ويضيف ابن يعيش ((والزمان من مقومات الفعل ، ولكنه من لوازم المصدر ، فدلالة المصدر على الزمان التزاما وليست من اللفظ))[٢] .

فالزمان من أعمدة الفعل ، لأن الكلمة من غير زمن لا يمكن أن تكون فعلا ، أما المصدر فالزمان من لوازمه وليس من مقوماته .

وبسبب الزمان انقسمت الأفعال إلى ثلاثة أقسام ؛ لأن الزمان ثلاثة أقسام ، وفي ذلك يقول ابن يعيش : ((ولما كانت الأفعال مساوقة للزمان ، والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجودة وتنعدم عند عدمه ، انقسمت بانقسام الزمان ولما كان الزمان ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل ، كانت الأفعال كذلك : ماض ومستقبل وحاضر))[٣]

أما حد الفعل عند ابن الأنباري ، فهو : ((كل لفظة دلت على معنى تحتها مقترن بزمان محصل وقيل : ما أسند إلى شيء لم يسند إليه شيء ، وقد حده النحويون بحدود كثيرة))[٤]

وفي رتبة الأفعال أيهما أسبق وجودا في كلام العرب ، يقول ابن جني : ((كان حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد ؛ لأنها لمعنى واحد ، غير أنها لما كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتها ، خولف بين مثلها ، ليكون ذلك دليلا على المراد فيها ، ويجوز أن يقع بعضها موقع بعض ، وذلك مع

---

(١) شرح المفصل ٧ | ٢
(٢) المصدر السابق ٧ | ٣
(٣) المصدر السابق ٧ | ٣
(٤) أسرار العربية ٣٥

حرف الشرط ، نحو إن قمت جلست ؛ لأن الشرط لا يصلح إلا مع الاستقبال ، ولأن المضارع أسبق من الماضي في الرتبة ، فإذا نفي الأصل كان الفرع أشدّ انتفاء ، وحديث الشرط في نحـو أن قمت قمت ، جئت فيه بلفظ الماضي الواجب))[1].

وحسب رأي ابن جني ، فإن الفعل المضارع أسبق في الوجود من الفعل الماضي ، ويجوز عنده أن تتناوب الأفعال مكان بعضها البعض .

وينكر ابن جني أن تكون الأسماء أسبق من الأفعال في رتبتها على الزمان ، مع أن الأسماء عند ابن جني أسبق في الرتبة من الأفعال ، فهو يقول : ((فإن قلت : هلا ذهبت إلى أنّ الأسماء أسبق في الرتبة من الأفعال والحروف في الزمان ، كما أنها أسبق رتبة في الاعتقاد ، واستدللت على ذلك بأن الحكمة قادت إليه ، إذ كان الواجب أن يبدؤوا بالأسماء ؛ لأنها عبارات عن الأشياء ، ثم يأتوا بعدها بالأفعال التي بها تدخل الأسماء في المعاني والأحوال ، ثم جاؤوا بالحروف))[2]

المحدثون وآراؤهم في الفعل وتعريفه :

أخذ تعريف سيبويه (السّابق) للفعل[3] حدّا عند أهل اللغة ، ولكن عندما نفهم عبارة (مأخوذ) بمعنى (مفردة) استعيرت من الفكر اليوناني ، نجد أن ذلك تأكيد على أن المصادر هي من ناحية تطور الكلمات التي قد سبقت الفعل ، ويعتقد ميركس أنّ هناك علاقة بين هذا التّأكيد وصفحة من كتاب سيبويه ، ولكن بكلمات تختلف قليلا[4].

ومعنى هذا الكلام أنّ سيبويه قد تأثر بتعريف الفعل بالفكر اليوناني ، وخصوصا ما ورد عند أرسطو .

ولكن الردّ على ذلك ، أن قائمة الأفعال التي غالبا ما تستعمل في النّحو العربي ، نادرا ما تترك مجالا لمثل هذه الشكوك ، إذ لم يستعمل أرسطو أبدا ، وكذا شارحوه الفعل (ضرب) ، في حين أننا نجد أن هذا المثال على الأفعال هو الأكثر شيوعا في فئة الأفعال عند العرب ، وظلّ ليفعل (ضـرب)

---

[1] الخصائص ٣ | ٣٣١

[2] الخصائص ٢ | ٣٣ ـــ ٣٤

[3] يقول سيبويه : ((أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع)) (الكتاب ، ١: ١٢)

[4] عناصر يونانية في الفكر اللغوي ٩٦

الأكثر شيوعا وتكرارا في قوائم الفعل خلال العصور القديمة ، فقد استعمل تيودوسيوس تصريف هذا الفعل مثالا عند تعامله معه ، وهذا يعني أنّ الفعل كان يستعمل في النّواحي التعليمية [1].

والفعل ركن أساسي في معظم لغات البشر ، أما وظيفته فهي الإسناد ، وأما معناه فكما يقال عادة : هو إفادة الحدث في زمن معيّن ، ولعل ربط الزمن بصيغة الفعل لا يكاد يبرره الاستعمال اللغوي ، وقد أحسّ النحاة أنفسهم بدلالة المصدر على الحدث والزمن ، وإنّ حاولوا تأويل هذا وتخريجه في جدل عقيم لا طائل له[2].

فإبراهيم أنيس لا يعترف بهذا التعريف وإن أورده ؛ لأنه يعترض عليه من ناحية عدم تبرير الاستعمال اللغوي لهذا التعريف، فهو يقول : ((واللغة الصينية وإن لم تميز في الظاهر بين الاسم والفعل ، قد ميزت في الواقع بينهما بنغمة النطق لكل منهما ، واللغة الإنجليزية وإن أباحت استعمالها معظم الأسماء كما تستعمل الأفعال ، فلا يجد الإنجليزي صعوبة في التمييز بين الفعل والاسم))[3] .

وقسم مهدي المخزومي الفعل تقسيما ثلاثيا ، فقال عنه : الفعل في اللغة العربية ثلاثة أقسام

١ ــ ما كان على مثال (فعل) وهو الماضي .

٢ ــ ما كان على (يفعل) وهو المضارع .

٣ ــ ما كان على مثال فاعل ، وهو الذي يسميه البصريون اسم الفاعل ، ويسميه الكوفيون الدائم .

ولكنه يضيف قسما رابعا وهو (أبنية أخرى) : ما دل على طلب أحداث الفعل ، وهو ما كان سمي بفعل الأمر [4] ، وعرف الفعل بأنه ما دل على معنى في نفسه مقترنا بأحد الأزمنة الثلاثة[5] .

أي أن الدكتور مهدي المخزومي عد الفعل الدائم أو اسم الفاعل قسما رابعا لأقسام الكلام، وهذا ما قاله الكوفيون من أن اسم الفاعل هو الدائم .

ويقول عصام نور الدين في معرض تعليقه على تعريف ابن هشام للفعل ((كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة)) ويلاحظ أن ابن هشام قد استعمل في تعريفه (كلمة) عندما قال : (الفعل كلمة) وهذا الاستعمال أفضل من استعمال (ما) عند سواه (ويقصد سيبويه) مع

---

[1] عناصر يونانية في الفكر اللغوي ٩٧ ، وكثيرا ما يستخدم سيبويه الفعل (ضرب) ومشتقاته وتصريفاتها، مثل: ضرب، ويضرب، وضارب، والضرب، والناظر في ثنايا الكتاب، كتاب سيبويه يجد كثيرا من هذه الأمثلة، وهو، أي الفعل: يستخدم في النواحي التعليمية، فقد استخدمه الفلاسفة اليونان في كتبهم.

[2] من أسرار اللغة، ٣٩٣

[3] المصدر السابق، ٣٩٤

[4] في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ٢١ ــ ٢٣

[5] المصدر السابق، ١٩

أنّه قد استعملها في بعض كتبه ، لأنّ كلمة (ما) من ألفاظ العموم ، فهو جنس بعيد ، والجيد أن يقال (كلمة) أو (لفظة) أو نحوهما لأنهما أقرب إلى الفعل من (ما)[1].

ويرى عبده الراجحي أنّ التناول للفعل حسب رأي سيبويه وغيره من النحاة وإن كان محصورا في زمان فلسفي ، ماضٍ وحاضر ومستقبل ، فإنه يختلف عن تناول أرسطو من حيث إنه مبني على واقع الصيغة الشكلية في العربية، أنه لم يقصر على الزمان الحاضر على أنّ دلالة الفعل على معنى مقترن بزمن قد استقرت بعد ذلك في التعريفات النحوية المتنافرة، ومن اللافت للنظر ، أن ابن السراج عرّف الفعل تعريفا يقترب من تعريف أرسطو الذي جعله ((علامة)) على شيء يقال عن شيء آخر [2] ، وذلك حيث يقول : ((الفعل ما كان خبرا ولا يجوز أن يخبر عنه ، فالخبر نحو : يذهب عمرو ، فيذهب حديث عن عمرو ولا يجوز أن نقول : جاء يذهب))[3].

ويرى عبده الراجحي أنّه بالرّغم من أنّ التّشابه موجودٌ في التّعريف الأرسطي للفعل وتعريف النّحاة للفعل ، إلا أنّه يوجد اختلاف بين الفريقين ، فأرسطو ربط الزمن بالحاضر ، أمّا النحاة العرب فعندهم أنّ الفعل يحدث في ثلاثة أزمنة ، ماضٍ وحاضر ومستقبل .

و لم يختلف الأمر كثيرا عند تمام حسان في تناوله للفعل وأقسامه ، إلا أنّه قسمه من ناحية المبنى والمعنى ، فالمبنى هي الصيغ الخاصة لكل قسم ، والمعنى : اختلافها حسب زمانها [4].

والفعل عند سيبويه من جهة بنائه ثلاثة أنواع : الماضي والمضارع والأمر ، وحيث أزمنته ماضٍ ومستقبل والفعل المستمر في الحال ، ومن جهة وقوعه ، الواقع المنقطع نحو : ذهب وسمع ، والفعل الذي لم يقع ، وأمثلته من الأمر : اذهب والعب ، ومن المضارع : يذهب عن قليل أو غدا ، والواقع و لم ينقطع وأمثلته من المضارع نحو : زيد يصلي ، وكان يصلي ، وما زال يصلي [5] .

ويتوهم كثير من المستشرقين أن تقسيم الزّمن في اللغة العربية محدود ، فهو لا يتعدى الماضي والحاضر والمستقبل ، ومرد التّوهم أنّهم رأوْا الأفعال في العربية لا تتعدى ثلاثة أنواع : ماضٍ ومضارع وأمر ، في حين على سبيل المثال ـــ كما يقول فندريس ـــ في الفرنسية سُلّمٌ من الأزمان المتنوّعة لا يعبّر فقط عن أقسام الزّمن الثّلاثة ، بل أيضا عن الفروق النّسبية للزمن ، إذ لدينا الوسيلة للتّعبير عن المستقبل في الماضي ، والماضي في المستقبل ، ولا توجد إلا لغات قليلة لها ثروة اللغة

---

(1) الفعل والزمن ٢٤

(2) النحو العربي والدرس الحديث ٩٧

(3) الأصول في النحو ١|٣٨

(4) اللغة العربية معناها ومبناها ١٠٤ ـــ ١٠٥

(5) منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي ١٧٢

الفرنسية في هذا الصدد ، بل إنه يضيف أن اللغات السامية عموما تفتقر لأيّ وسيلة للتمييز بين أزمنة الفعل المختلفة [1] .

أي أنّ المستشرقين يحكمون على محدودية الزمن في اللغة العربية ، من خلال تقسيم الفعل فيها اللغة العربية إلى ماضٍ ومضارع وأمر ، وينكرون الفروق النسبية للزمن في الأفعال .

ولكن الدكتور تمام حسان له رأي آخر في الرد على مثل هذه الآراء ، فهو يشير إلى وجود قرائن تدخل على الفعل ، فتحدد الزّمن تحديدا دقيقا ، ومن هذه القرائن مثلا الفعل الماضي (كان) فهو بدخوله على الفعل الماضي الأصلي للجملة أو المضارع لها يعطي من الأزمان ما يضاهي الأزمان التي تحدث عنها المستشرقون ، وهو تحدث عن أمثلة مثل : كان سيفعل للتعبير عن المستقبل في الماضي ، وكان فعل للتعبير عن الماضي المنتهي ، وكان يفعل للتعبير عن الاستمرار في الماضي[2] .

ويذكر تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها: أن اللغة العربية فيها ما يفيد الزمن البعيد المنقطع (كان فعل) والمنتهي بالحاضر (قد فعل) والقريب المنقطع (كان قد فعل) والمتصل بالحاضر (ما زال يفعل) والمستمر (ظلّ يفعل) والماضي البسيط (فعل) والمقارب (كان يفعل)[3] .

إذن يوجد في اللغة العربية قرائن تدل على نسبية الزمن في اللغة العربية ، ولكن التقسيم الثلاثي للفعل يبقى ماضياً ومضارعاً وأمراً .

---

[1] دراسات نحوية في خصائص ابن جني د . أحمد سليمان ياقوت ٥٥

[2] مناهج البحث في اللغة . ٧٥

[3] اللغة معناها ومبناها ١٠٥

أصل الاشتقاق:

هذه القضية من القضايا الخلافية بين نحاة البصرة والكوفة، كما هو الحال في بعض القضايا النحوية، فالبصريون يرون أن الاسم هو الأصل، والفعل فرع عليه، في حين يرى الكوفيون أن الفعل هو الأصل والاسم فرع عليه، وهذه من القضايا الجدلية التي لايمكن الوصول إلى نتيجة فيها .

وقد ذكر كل فريق ما يؤكد وجهة نظره، فقد قال البصريون: أن المصدر يدل على زمان مقيد والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيّد، فكذلك المصدر أصل للفعل، والدليل الآخر أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه، ويستغني عن الفعل، وأمّا الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه يفتقر إلى غيره، أولى أن يكون أصلا مما يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره، أما الكوفيون فقد قالوا: أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه لأن المصدر يصح لصحة الفعل، ويعتل لاعتلاله، فلما صح الاسم لصحة فعله واعتل لاعتلاله، دلّ على أنه فرع عليه، والدليل الآخر على أن الفعل أصل للاسم أن الفعل يعمل في المصدر، فلذلك الفعل أصل والمصدر مشتق منه[1].

وقد أشار سيبويه في الكتاب إلى أن المصدر أصل، فقد أشرت إلى تعريف سيبويه للفعل: وأنه أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، والأحداث نحو الضرب والحمد، ويشرح السيرافي هذا الكلام ويدلل على أن المصدر أصل للفعل من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن الفعل دال على مصدر وزمان، والمصدر يدل على نفسه فقط.

الوجه الثاني: أن الفعل يصاغ بأمثلة مختلفة، والمصدر واحد، ولوجوده في كل واحد من أمثلتها المختلفة.

الوجه الثالث: أن الفعل أثقل من الاسم، وهو فرع عليه من قبل أنه لا يقوم بنفسه، والفرع لا بدّ له من أصل يؤخذ منه، يكون حكم ذلك الأصل أن يكون قائما بنفسه، غير محتاج سواه، وكل هذا يدل على أن الفعل فرع ولا أصل له غير المصدر[2].

والفرق بين الفعل والمصدر: أن الفعل دلالته على الحدث دلالة تضمنية، بمعنى أن الحدث جزء من معنى الفعل في حين دلالة المصدر على الحدث دلالة مطابقة، بمعنى أن الحدث هو كل معنى لا جزء من معناه [3].

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٢٨)

(2) شرح كتاب سيبويه ١ | ٥٤ ، وانظر في هذه المسألة ، كتاب أسرار العربية (٣٩) ، الأصول (١ | ١٦٢) التبين (١٤٦ ، ١٤٧) .

(3) أقسام الكلام العربي ٢٤٢

علامات الفعل الجوهرية والشكلية:

قسم النحاة الفعل من حيث زمانه إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ ومضارع وأمر، وقد حد النحاة كل قسم من هذه الأقسام بعلامات تميزه عن غيره .

العلامة الجوهرية :

لعل أهم علامة جوهرية للفعل هي تعريفه الذي يظهر دلالته، فعلامة الفعل أنه يدل على حدث اقترن بزمن، لأنه أخذ من لفظ أحداث الأسماء، وتعريف النحاة للفعل لم يختلف كثيرا عن تعريف سيبويه للفعل.

وفي تقسيم الزمخشري للفعل اعتمد على حركات الفلك، وفي ذلك يقول ابن يعيش: ((ولّما كانت الأفعال مساوقة للزمان والزّمان من مقومات الأفعال توجد عند وجودة وتنعدم عند عدمه، انقسمت بأقسام الزّمان، ولّما كان الزّمان ثلاثة ماضٍ وحاضر ومستقبل وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك فمنها حركة مضت ومنها حركة لم تأتِ بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية كانت الأفعال كذلك ماضٍ ومستقبل وحاضر))[1]

استخدم سيبويه في تعريفه للفعل استخدم المفردات الفلسفيّه وتعابير الكينونة ((فاستعمل (كائن) و (بناء ما لم ينقطع) و (هو كائن) ناهيك عن الفكرة في تحديد الفعل ، فقد تصور أقسامه على مثال حركات الفلك الثلاث فخص الفعل الماضي بالزمان الماضي، أمّا الحاضر والمستقبل فقد أشرك فيهما المضارع وفعل الأمر، فللدلالة على زمن الحال يستعمل الفعل المضارع مخبرا به، وللدلالة على زمن المستقبل يستعمل المضارع مخبرا به، وفعل الأمر مأمورا به))[2]، والنحاة في تقسيمهم للفعل، اعتمدوا على تطبيق الأزمنة التي قررها الفلاسفة، وجعلوها أساسا لتقسيمهم [3].

ويعترض ابن يعيش على هذا التعريف الذي أوجده الزمخشري، فهو يقول ((وقول صاحب الكتاب في حد الفعل (ما دل على اقتران حدث بزمان) رديء من وجهين: قوله (ما) والأصل أن يقال (كلمة) أو (لفظة) أو نحوهما لأنهما أقرب إلى الفعل من (ما)، والثاني قوله:(على اقتران حدث بزمان) لأن الفعل لم يوضع دليلا على الاقتران بنفسه وإنما وضع دليلا على الحدث المقترن بالزمان، والاقتران وجد تبعا، فلا يؤخذ في الحد على ما تقدم وهذا يبطل في القتال اليوم فهذا حدث مقترن بزمن وليس فعلا فوجب أن يؤخذ في الحد كلمة حتى يندفع هذا الإشكال[4]

---

(1) شرح المفصل ٧|٤

(2) أقسام الكلام العربي ٢٣٠

(3) المصدر السابق ٢٢٩

(4) شرح المفصل ٧|٣

ويقول صاحب التبيين ((وقول سيبويه من لفظ أحداث الأسماء ربما أخذ عليه أنّه أضاف الأحداث إلى الأسماء، والأحداث للمسمّيات لا للأسماء، وهذا الأخذ عليه لوجهين: أحدهما أنّ المراد بأحداث الأسماء، ما كان عبارة عن الحدث وهو المصدر؛ لأنه من بين الأسماء عبارة عن الحدث، وهو من باب إضافة النوع إلى الجنس، والثاني أنه أراد بالأسماء المسميّات، كما قال تعالى: (ما تعبدون من دونه إلا أسماء سمّيتموها أنتم وآباؤكم)[1] ، والأسماء ليست معبودة وإنما المعبود مسمّياتها))[2].

ومعنى هذا الكلام أن تعريف سيبويه للفعل يؤخذ عليه عند العكبري أنه استخدم (أسماء) وكان الأولى أن يستخدم (مسمّيات)؛ لأن الأحداث تكون للمسمّيات وليس للأسماء .

ولعل العلامة الثانية الجوهرية للفعل هو دلالته على الحاضر والمستقبل، ولكنه لا يتعين للحاضر أو المستقبل إلا من خلال علامات شكلية تخلصة للحاضر والمستقبل.

العلامات الشكلية للأفعال:

للفعل مجموعة من العلامات الشكلية، والتي لا نستطيع إلا أن نحكم عليها بأنها شكلية لأنها قد تخرج هذه العلامات إلى غير الفعل، أو ربما أن بعض هذه العلامات قد تدخل على فعل ولا تدخل فعل آخر مما يجعلنا نحكم على هذه العلامات بأنها شكلية.

وهذه العلامات تنقسم بانقسام الفعل فمنها ما يدخل على الماضي ومنها ما يخص المضارع ومنها ما يدخل على الأمر وحده دون سواه، ومنها ما يدخل على الماضي والمضارع.

علامات الفعل الماضي:

١. تاء الفاعل

٢. تاء التأنيث

علامات الفعل المضارع:

١.الحركة الإعرابية وتشمل:

الجزم

٢. حرفا التنفيس

---

(١) يوسف ٤٠

(٢) التبيين ١٤٠، ١٤١

علامة فعل الأمر:

نون التوكيد

علامات مشتركة:

نون الوقاية

علامات الفعل الماضي

تاء التأنيث:

وتاء التأنيث من العلامات الخاصة بالفعل الماضي، وهي حرف، والدليل على أنها حرف أنها تلتقي مع الضمير، ولو كانت اسما أو تقوم مقام الاسم لما صح ذلك.

وتكون التاء في الماضي لفظا سواء كان في المعنى مستقبلا أو لم يكن، نحو: قامت هند أمسِ، وإن قامت هند غدا قمتُ، وهي حرف تقدمت على الاسم المؤنث أو تأخرت عنه، نحو: هند قامت، وقامت هند، فأما مع تقدم الاسم فبيّن، وأما مع تأخيره عنه فيدلّ على حرفيتها كون ضمير التثنية وهو الألف يبرز معها، نحو: الهندان قامتا، فيجتمع مع الضمير، ولو كانت اسما ما اجتمع ضميران، وذلك في كلام العرب، وأصلها أن تكون ساكنة ولا تكون متحركة إلا بالفتح مع الألف خاصة لأجلها، وبالكسر إذا التقت مع ساكن آخر على أصل التقاء الساكنين، وتكون أبدا مع التأخير عن الاسم في الفعل لازمة ثابتة على كل حال إلا للضرورة، كقول الشاعر:

فلا مُزْنَةٌ أودَقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها.[1]

والأصل أبقلت [2].

ويقول سيبويه في التاء: ((الهاء في الأسماء بمنزلة التاء في الأفعال))[3]، وهذا يدل على أنها علامة خاصة بالأفعال. وهي أيضا ((الدَّاخلة على نعم، وبئس، وذلك قولك: نعمت المرأة))[4]

---

(1) الكتاب ٢|٤٦ وينسبه سيبويه إلى عامر بن حوين، وانظر شرح ابن عقيل ١|٤٨٠ ، مغني اللبيب ٨٦٠ و ٨٧٩ ، ورصف المباني ٢٤١ . والشاعر يصف أرضا مخصبة لكثرة المطر، والمزنة: واحدة المزن وهو السحاب يحمل الماء. والودق: المطر، وأبقلت : أخرجت البقل، وبقل المكان: إذا نبت بقله.

(2) رصف المباني ٢٤١

(3) الكتاب ٢|٣٦

(4) الكتاب . - ١|١٧٨ ، ١٧٩ ، ٤|٣١٧

فعلامة الماضي دخول تاء التأنيث كقامت، وقعدت، وعلى هذا تكون نعم وبئس وعسى وليس أفعالا؛ لأنها تقبل تاء التأنيث، وهناك فرق بين تاء التأنيث الساكنة التي تلحق الأفعال والتي تلحق الأسماء كـ (قائمة وقاعدة) .

ويمكن تمثيل هذا منطقيا على النحو التالي:

الكلمة التي تقبل تاء التأنيث   فعل ماضٍ   (مقدمة كبرى)

ذهبت   قبلت تاء التأنيث (مقدمة صغرى)

....

إذن (ذهب)   فعل ماض   (نتيجة)

وهذه حقيقة حيث أنّ (ذهب) فعل لأنها قبلت تاء التأنيث، ولكن بعض الأسماء والحروف تلحقها تاء التأنيث، ففي الكتاب (أن تاء أخت وبنت وثنتين وكلتا، هي تاء التأنيث، ولحقت للتأنيث)[1]وحسب هذه القاعدة، نستطيع القول:

الكلمة التي يلحقها تاء التأنيث   فعل   (مقدمة كبرى)

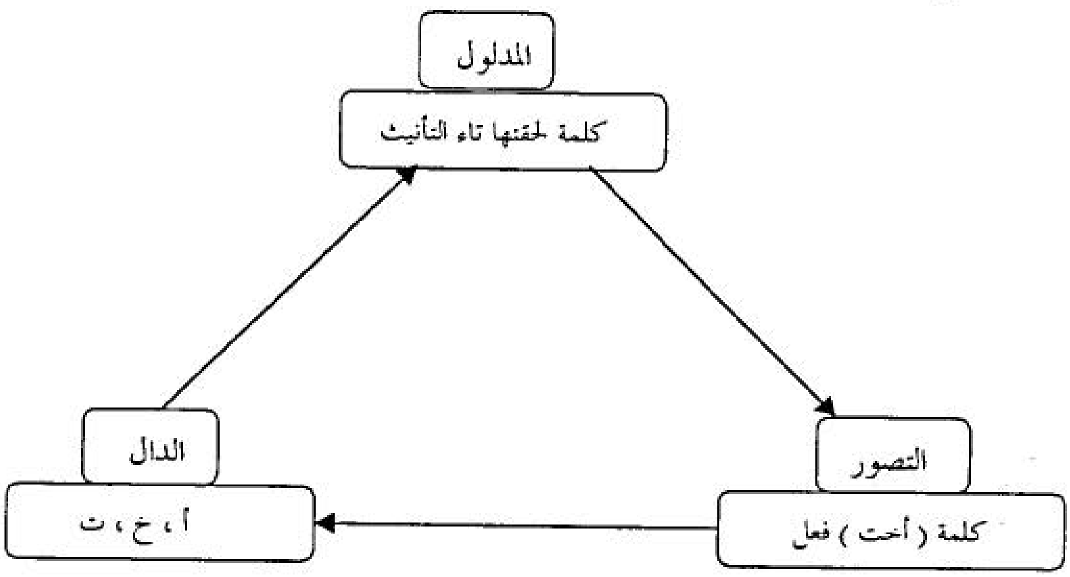
كلمة (أخت)   لحقتها تاء التأنيث (مقدمة صغرى)

....

إذن كلمة (أخت)   فعل   (النتيجة)

ونحن نعلم أن كلمة أخت اسم لأنها تقبل علامات الاسم.

والمخطط التالي يبين هذا التنظير



[1] الكتاب ٤ | ٣١٧

وهذا يعني أننا إذا نطقنا بالدّالّ وهو جرس الحروف (أ، خ، ت) فإن مدلولها كلمة، لحقها تاء التأنيث، أو بمعنى آخر أن أي كلمة يلحقها تاء التأنيث، فإن التصور الذي يحدث عند السامع العربي أن هذه الكلمة فعل، وهذا الكلام ينطبق على كلمة أخت.

ويجب الإشارة إلى أن تاء التأنيث قد لحقت بعض الحروف أيضا مثل (ربّ)، فقد ورد عن العرب (ربت)، والأكثر تحريكها بالفتح وعلى هذا ينتج لدينا التنظير التالي:

الكلمة التي يلحقها تاء التأنيث فعل (مقدمة كبرى)

رب يلحقها تاء التأنيث (مقدمة صغرى)

....

إذن (ربّ) فعل (النتيجة)

مع أن (ربّ) هي حرف جر شبيه بالزائد كما يقول النحاة، ولكن حسب علامات الفعل فإن رب تكون فعل؛ وذلك لأنه لحقها تاء التأنيث، والكلمة التي تلحقها تاء التأنيث هي فعل، وهذا أمر لا يمكن قبوله، وقد جاء نتيجة لتطبيق الناحية الشكلية تطبيقا منطقيا.

تاء الفاعل:

ومن علامات الفعل الشكلية التي تخص الفعل الماضي (تاء الفاعل) وهي كما يقول سيبويه: ((والتاء هي علامة الإضمار، وهي في التأنيث مكسورة وفي المذكر مفتوحة مثل: ذهبتِ للمؤنث، وذهبتَ للمذكر))[1] ، أمّا لماذا لم تكن هذه التاء ساكنة؟ فإن سيبويه يجيب على هذا السؤال بقوله: ((ولم يسكنوا التاء؛ لأنّ ما قبلها ساكن أبداً ولأن الحركة لها لازمة مفردة)) [2]، والتاء في أواخر الأفعال متحركة كما قال سيبويه، وفي هذه التاء يقول ابن هشام في المغني: ((ومن غريب أمر التاء الاسمية أنها جردت عن الخطاب، والتزم فيها لفظ التذكير والتأنيث في أرأيتَكما و أرأيتَكُمْ و أرأيتَكَ وأرأيتَكِ و أرأيتَكُنَّ إذ لو قالوا: أرأيتُماكُما جمعوا بين خطابين، وإذا امتنعوا من اجتماعهما في يا غلامكم فلم يقولوه كما قالوا: يا غلامنا ويا غلامهم مع أن الغلام طارىء عليه بسبب النداء))[3].

أي أن هذه التاء نستطيع أن نستنتج أنها أسم وفي ذلك يقول الزجاجي ((والتاء تكون اسما وحرفا، فالاسم قولك: قمتُ وخرجتُ. والحرف قولك: هند قامت))[4] .

وحسب هذا الكلام نستطيع القول:

الكلمة التي تقبل تاء الفاعل فعل (مقدمة كبرى)

---

[1] الكتاب ٤ / ١٩٩ وانظر مغني اللبيب حيث يقول: (والحركة في أواخر الأفعال ضمير نحو قمتُ وقمتَ وقمتِ) ١٥٧

[2] الكتاب ٤ / ٢٠١

[3] مغني اللبيب ١٥٧

[4] كتاب حروف المعاني ٤٧

قام		تقبل تاء الفاعل (مقدمة صغرى)

....

إذن قام		فعل		(النتيجة)

وأيضا نستطيع القول حسب هذا التنظير:

الكلمة التي لا تقبل تاء الفاعل		ليست فعلا (مقدمة كبرى)

نعم وبئس وأفعل التعجب		لا تقبل التاء (مقدمة صغرى)

....

إذن نعم وبئس وأفعل التعجب		ليست أفعالا (النتيجة)

والتطبيق على هذه الكلمات حسب أراء البصريين وسيأتي الحديث عن هذه الكلمات لاحقا بشيء من التفصيل.

علامات المضارع:

الجزم :

وهو في اللغة القطع، وفي الاصطلاح: حالة من حالات الإعراب الخاصة بالأفعال المضارعة إذا ما سبقت بأدوات معينة يطلق عليها الجزم [1]

والجزم علامة خاصة بالأفعال دون سواها، ويحددها سيبويه بأنها علامة للأفعال، فهو يقول: ((واعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال، ولا يكون الجزم إلا في الأفعال المضارعة للأسماء، كما أن الجر لا يكون إلا في الأسماء))[2] ، أي أن الجزم علامة للأفعال المضارعة، لأنه كما يقول سيبويه : ((نظير الجر في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيب، وليس للفعل في الجر نصيب)) [3]

ويقول ابن السراج: ((والفعل المعرب هو الذي يكون في أوله الحروف الزوائد الأربع التي تسمى حروف المضارعة، وفيه الجزم، وهو نظير الخفض في الأسماء، لأنّ الجرّ يخص الأسماء والجزم يخص الأفعال))[4]

---

[1] معجم المصطلحات النحوية والصرفية		٤٥

[2] الكتاب		٣|٩

[3] الكتاب		٣|٩

[4] الأصول في النحو		٢|١٤٦ ، ويضيف ابن السراج أيضا في نفس الصفحة، أنّ سبب إعراب الفعل المضارع؛ هو مضارعته للأسماء، ولأنّ الإعراب في الأصل للأسماء وما أشبهها من الأفعال، والفعل الذي يشبه الاسم في اللغة العربية هو الفعل المضارع فقط، ولذلك جاء معربا.

أما بالنسبة للفعل الذي ينجزم لأنه جواب للشرط، فيقول سيبويه: ((وزعم الخليل أنك إذا قلت: إن تأتِني آتك انجزمت بإن تأتني، كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت: ائتِني آتك))[1]، ويقول أيضا ((واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله))[2] ، أي أن الفعل المضارع المجزوم بعد هذه الأدوات (أدوات الشرط) ينجزم بأداة الشرط وفعل الشرط.

ويفسر سيبويه سبب جزم الفعل المضارع الذي يقع في جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض؛ فهو تشبيهه بجواب إن الشرطية، ويقول سيبويه: ((وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتني، بأن تأتني، لأنهم جعلوه معلّقا بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنّ (إن تأتني) غير مستغنية عن آتك، وزعم الخليل: أن هذه الأوائل كلّها فيها معنى إن، فلذلك انجزم الجواب؛ لأنّه إذا قال ائتني آتِك فإنّ معنى كلامه، إن يكن منك إتيان آتك))[3].

وحسب هذه القواعد السابقة الذكر يكون لدينا التنظير التالي:

ولنأخذ مثالا؛ لنستخدمه في التطبيق وهذا الفعل هو (يقوم) في جملة (لم يقم).

الفعل الذي يقبل حرف جزم	فعل مضارع	(مقدمة كبرى)
(يقوم) في الجملة السابقة	قبل حرف جزم	(مقدمة صغرى)
....		
إذن (يقوم)	فعل مضارع	(النتيجة)

وبما أن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فالأصل ألا يضمر، لأن الجر في الأسماء لا يضمر أيضا، أي أن حرف الجر لا يضمر في الأسماء، فالأصل ألا يضمر حرف الجزم في الأفعال المضارعة.

وفي ذلك يقول سيبويه: ((فمن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجارّ))[4] ولكن ورد عن العرب إضمار حرف الجزم ولعل ذلك يدل على أنّ هذه العلامة شكلية، ومن ذلك قول الشاعر:

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي لك الويل حرَّ الوجه أو يبك من بكى[5]

وأراد الشاعر ليبكِ، ولا يجوز إضمار لم ولا في ضرورة الشعر. ولو أضمروا لالتبس الأمر بالإيجاب[6]، وقد أضمره الشاعر تشبيها بإضمار ربَّ وواو القسم في كلام العرب، فلو كان الجزم

---

(1) الكتاب 3 | 63

(2) الكتاب 3 | 62 ، وسيبويه يسمي الشرط جزاءً

(3) الكتاب 3 | 93 ، 94

(4) الكتاب 3 | 9

(5) الكتاب 3 | 9 وقد نسب في الكتاب لمتمم بن نويرة ، وانظر الأصول 2: 157 ، والإنصاف في مسائل الخلاف 2: 532 ، وابن يعيش 7: 60 ، ومغني اللبيب 297 ، والبيت حضٌّ للنساء على أن يبكين القتلى الذين قتلوا عند عين الماء التي تسمى (البعوضة) وأن يخدشن أحرار وجوههن . وحر الوجه: ما أقبل عليك منه.

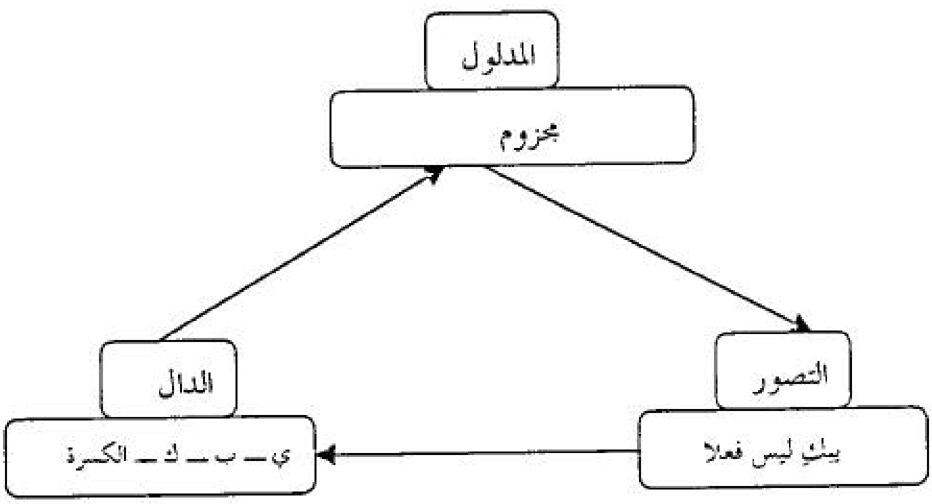
(6) الأصول 2 | 157 ، ومغني اللبيب 297

من علامات الفعل الجوهرية لوجب ألا يضمر، ولكن إضمار الجازم دليل على أن هذه العلامة علامة شكلية. وعلى هذا نستطيع القول:

إذا أضمر حرف الجزم	فإن الفعل ليس مضارعا مجزوما	(مقدمة كبرى)
يلكِ (في البيت السابق)	أضُمر فيه حرف جزم	(مقدمة صغرى)
إذن (يلكِ)	ليس مضارعاً مجزوما	(النتيجة)

مع أن الفعل يلك تقرره الحقائق النحوية أنه مضارع، ولكن بالتطبيق الجدلي لهذه العلامة نتج لدينا أنه ليس مضارعا.

وحسب مثلث ريتشارد وأوجدن:



لقد أشارت الدراسة إلى أن جواب الأمر دائما فعل مضارع مجزوم، وهو ما ذكره سيبويه وهو ما ذكر في الصفحات السابقة. ولتمثيل ذلك نأخذ مثالا من القرآن الكريم، وهو قوله تعالى على لسان أخوة سيدنا يوسف ــ عليه السلام : ((اقتلوا يوسف أو اطرحوه أرضا يخلُ لكم وجه أبيكم وتكونوا من بعده قوما صالحين))[1]. والتطبيق على الفعل (يخل):

جواب الأمر	فعل مضارع مجزوم	(مقدمة كبرى)
يخلُ	جواب الأمر	(مقدمة صغرى)
إذن يخلُ	فعل مضارع مجزوم	(النتيجة)

---

(1) يوسف الآية ٩

أي بما أن (يخل) وقع جوابا لأمر، فهو فعل مضارع مجزوم، والجزم من علامات الفعل المضارع التي قررها النحاة. ولكن هل كل فعل وقع جوابا للأمر، هو فعل مضارع مجزوم.

وقد ورد في الشعر الفعل المضارع مرفوعا، مع أنه جوابا لأمر وهو قول الشاعر :

وقال رائدهم أرْسوا نُزَاوِلُها   فكل حتفِ امرىء يمضي لمقدار[1]

فالفعل (نزاولُها) هو جواب للأمر، ومع ذلك ورد مرفوعا، وتمثيل ذلك كالآتي:

جواب الأمر	لا يأتي فعلا مضارعا مرفوعا	(مقدمة كبرى)
نزاولُ	فعل مضارع مرفوع	(مقدمة صغرى)

....

إذن نزول	ليس جوابا للأمر	(النتيجة)

وهذه النتيجة تدل على أن علامة الجزم علامة شكلية، وأن هذا الفعل (نزاول) جاء مرفوعا، وهذا يثبت أن العلامة شكلية.

وأخيرا لا يجوز الفصل بين حرف الجزم والفعل المجزوم باسم، لأنه لا يجوز الفصل بين الجار والاسم المجرور، وفي ذلك يقول سيبويه: ((ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: لم زيدٌ يأتِك، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الأفعال بشيء، كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجر وبين الأسماء بالأفعال، لأن الجزم نظير الجر. ولا يجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بحشو... وهذه الأشياء فيما يجزم، أردأ وأقبح منها في نظيرها من الأسماء))[2].

أي أن الفصل بين حرف الجزم والفعل المجزوم أقبح وأردأ من الفصل بين الاسم المجرور وحرف الجر، ولابد من الإشارة إلى أن النحاة كثيرا ما يربطون الجر في الأسماء بالجزم في الأفعال، لأن الجزم علامة خاصة بالأفعال ولا تخص إلا الفعل المضارع، مع أن فعل الشرط لأدوات الشرط الجازمة قد يأتي ماضيا، فنستطيع القول: إن جاء زيد أكرمته.

السين وسوف:

---

[1] نسب هذا البيت للأخطل ولكنه لم يرد في ديوانه ، وانظر الكتاب ٣|٩٦ ، وابن يعيش ٧: ٥٠

ومثل ذلك قول الشاعر:

يا مالِ والحق عنده فقفوا   تؤتون فيه الوفاء معترفا (الكتاب ٣: ٩٦)

وقول الشاعر :

كونوا كمن واسى أخاه بنفسه   نعيشُ جميعا أو نموت كلانا (الكتاب ٣: ٩٧)

فالفعلان (تؤتون، ونعيش) وردا مرفوعين، مع أنهما جاءا جوابا لأمر ، والأصل في جواب الأمر أن يأتي فعلا مضارعا مجزوما وهي قاعدة، ولكن وردت أفعال ليست مجزومة.

[2] الكتاب ٣|١١١

وهما من علامات الفعل المضارع الشكلية، فالسين وسوف لا يدخلان إلا على الفعل المضارع، فهما لا يباشران الفعل الماضي ولا فعل الأمر.

السين:

وهو حرف يختص بالمضارع، ويخلصه للاستقبال، ويترل منه مترلة الجزء؛ وهو لا يعمل فيه مع اختصاصه به، وهو ليس مقتطعا من (سوف) من وجهة نظر البصريين ويطلق عليه حرف تنفيس أي حرف توسيع، وذلك أنها تقلب المضارع من الزمن الضيق — وهو الحال — إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال، والسين مفيدة للاستقبال لا للاستمرار؛ لأن الاستمرار يكون في المستقبل[1].

والسين لا تكون في بناء الكلمة وإنما هي حرف مستقل يدخل على الفعل المضارع[2]، خلافا للكوفيين وسميت حرف تنفيس لأنها تنفس في الزمان فيصير الفعل المضارع مستقبلا بعد احتماله للحال والاستقبال، مثل قوله تعالى: ((وسيعلم الذين ظلموا أيَّ منقلب ينقلبون)) [3]، ويعني يوم القيامة .

أي أن النحاة البصريين يقولون بذاتية السين، وهذا يعني أنها ليست جزءا من سوف كما يقول الكوفيون، وأن هذا الحرف لا يدخل إلا على الفعل المضارع ويخلصه إلى الاستقبال بعد أن كان للحال.

ولعل ما يثبت أن هذه العلامة علامة شكلية للفعل المضارع؛ أن الفعل المضارع مضارع قبل دخول السين عليه، ولتمثيل هذه العلامة ينتج لدينا ما يلي:

أولا لنأخذ مثالا على هذه العلامة وهو الفعل (سيأتي)

الفعل الذي يدخل عليه السين	مضارع (مقدمة كبرى)
يأتي	دخل عليه السين (مقدمة صغرى)

....

إذن (يأتي) فعل مضارع (النتيجة)

ولكن نستطيع أن نطبق هذه القاعدة بطريقة النفي، ونأخذ مثالا على ذلك، الفعل (يأتي) في جملة (يأتي الطالب إلى المدرسة كلَّ يوم رغبةَ في الاستفادة) وذلك كالآتي:

الفعل الذي لا يأتي معه السين	ليس فعلا مضارعا (مقدمة كبرى)
يأتي	لم يأتِ معه السين (مقدمة صغرى)

---

(1) مغني اللبيب ١٨٤

(2) والصحيح أن السين حرف استقبال قائم بنفسه مختص بالفعل المضارع كجزء منه، ولذلك لم يكن عاملا فلا يصح أن يفصل بينه وبين فعله. (رصف المباني ٤٦٠) ، وقال الكوفيون: أن السين أصلها سوف، فلما كثر استخدامها في الكلام حذفوا الواو والفاء تخفيفا،؛ لأن العرب يحذفون لكثرة الاستعمال (الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم (٩٢) ، ٢|٦٤٦)

(3) الشعراء ٢٢٧

إذن (يأتي) ليس فعلا مضارعا (النتيجة)

مع أن الفعل يأتي في الجملة السابقة مضارع، لأن علامته الجوهرية في دلالته على الزمن الحاضر وهو يدل أيضا على حدث.

سوف :

ومعظم كتب النحاة تربط السين وسوف مع بعضهما، وسوف حرف يختص بالفعل المضارع.وهي مركبة مع الواو والفاء.

وسوف مرادفة للسين، أو أوسع منها، على الخلاف، وكأن القائل بذلك إلى أنّ كثرة المعنى، وليس بمطّرد، ويقال فيها (سَفَ) بحذف الوسط، و(سَوْ) بحذف الأخير، و (سَيْ)بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة في التخفيف.[1]

يقول سيبويه في السين وسوف، وتقابل السين وسوف الألف واللام التي تلحق الأسماء للمعرفة ((تقول: سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك، فتُلحِقُها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة))[2]. أي أنهما لا يلحقان إلا الأفعال فهما كالألف واللام ولا يلحقان إلا الأسماء .

((وأما سوف فتنفيس فيما لم يكن بعدُ، ألا تراه يقول: سوَّفته[3]))،ويقول المالقي: ((واعلم أن سوف حرف يختص بالفعل المضارع ويخلصه للاستقبال مثل السين، ومعناها التنفيس في الزمان، إلا أنها أبلغ في التنفيس من السين وهي متصلة به))[4]

ولا يجوز الفصل بين سوف وفعلها، وفي ذلك يقول سيبويه: ((فمما لا يليه الفعل إلا مظهرا: قد، وسوف، ولمّا، ... ولو قلت: سوف زيدا أضربُ لم يحسن))[5]، أي لا يجوز أن يأتي بعدها الفعل إلا ظاهرا، فلا يجوز أن يأتي بعدها الأسماء.

وسوف والسين هما إثبات لقول القائل، لن يفعل[6]، أي إذا قلت: لن يفعل، فالجواب سوف يفعل، أو سيفعل. ولعل ما يدل على أن هذه العلامة علامة شكلية؛ أننا نفصل بينها وبين

---

(1) مغني اللبيب ١٨٥ ، ويذكر سيبويه في كتابه ما نصه: (وهما يعينان للاستقبال في حالة دخولهما على الفعل، فنقول: ذهبت أمس ، وسأذهب غدا) ص ١ : ٣٥

(2) الكتاب ١|١٤

(3) الكتاب ٤|٢٣٣ وانظر كتاب حروف المعاني، وفيه (سوف : تنفيس وعدة منه، قيل: سوَّفته، ص :٥)

(4) رصف المباني ٤٦١

(5) الكتاب ١|٩٨

(6) الكتاب. ٣|١١٥، ٤|٢١٧

فعلها بفاصل كما سيأتي، وأن الفعل مضارع قبل دخول سوف عليه، وأن الحرف مثل لام الابتداء تدخل على السين و سوف، مثل قوله تعالى: ((ولسوف يعطيك ربّك فترضى))[١] ، وقوله تعالى: ((فلسوف تعلمون))[٢]

وحسب هذا الكلام نستطيع القول في بيت الشعر التالي:

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء[٣]

إذا فصل بين سوف وفعلها	فإن الفعل ليس مضارعا (مقدمة كبرى)
أدري	فصل بينه وبين سوف (مقدمة صغرى)

....

إذن (أدري)	ليس مضارعا (النتيجة)

علما بأن أدري فعل مضارع، ونستطيع تطبيق بقية القواعد الناتجة على هذا النحو

علامة فعل الأمر

وفعل الأمر هو القسم الثالث من أقسام الفعل، وهو كل لفظ دال على طلب حصول الشيء في المستقبل[٤]، والأصل فيه أن يكون على سبيل الاستعلاء أي يصدر من أعلى إلى أدنى، وقد يخرج عن ذلك لغرض بلاغي يقتضيه السياق[٥].

وفعل الأمر من الأفعال المبنية إضافة إلى الماضي، وهو مبني على السكون ((وهو جميع أمثلة الأمر للمواجه، مما لا حرف مضارعة فيه، وذلك نحو قولك: قم وخذ واضرب وانطلق واستخرج))[٦].

أما لماذا بني فعل الأمر على السكون؟ فيجيب ابن الأنباري بقوله: ((لأن الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء أن يكون على الوقف، فبني على الوقف لأنه الأصل))[٧].

---

[١] الضحى الآية ٥

[٢] الشعراء الآية ٤٩، ويعلل المالقي ذلك بقوله: (لكون سوف على ثلاثة أحرف أشبهت الاسم فدخلت لام التوكيد والابتداء عليها .

[٣] البيت لزهير بن أبي سلمى ، ديوانه ص ٧٣ ،والقوم المقصود بهم الرجال دون النساء ، وانظر مغني اللبيب وقد ورد في الصفحات ٦١ ، ١٨٥ ، ٥١٣ ، ٥١٩ ،فقه اللغة وأسرار العربية (ص ٣٣٦)

[٤] مبادىء العربية في النحو والصرف رشيد الشرتوني ١١

[٥] معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٢، ١٣

[٦] كتاب اللمع في العربية ٧١ ، وهو في باب إعراب الأفعال وبنائها

[٧] كتاب أسرار العربية ٢٨٠

وقد خصص السيوطي لفعل الأمر وظيفة بلاغية ، وهي إفهامه لمعنى الطلب، وعلامة شكلية هي قبوله نون التوكيد، ويذكر السيوطي أن أي كلمة أفهمت الطلب و لم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل مثل (صه) وإذا قبلت الكلمة نون التوكيد و لم تفهم الطلب فهي عنده مضارع [1]

نون التوكيد:

وهي خفيفة وثقيلة، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ((لَيُسجننَّ وليكوناً من الصاغرين))[2]، وهي تكون توكيدا للفعل مخففة أو مثقلة ((والمثقلة تكون أشد توكيدا من المخففة لتكرير النون فيها، ومدخلها أبدا في فعل الطلب وجواب القسم من بين مواضع الأفعال، فتقول في الطلب: اضربن ولا تضربن، وهل تضربن، بتخفيف النون وتشديدها، وتقول في جواب القسم: والله لتضربن زيدا، بالنون الخفيفة والشديدة))[3]، وهذا يعني أن النون قد تدخل على فعل الأمر والمضارع إذا دلَّ على الطلب.

وقد وردت في القرآن الكريم في مواضع منها قوله تعالى: ((ولا تقولنَّ لشيء أني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله))[4]، ((فإما ترينَّ من البشر أحدا))[5]، ((لنصدقنَّ ولنكوننَّ من الصالحين))[6] وورد في الشعر:

ليت شعري هل ثم هل آتِيَنْهُم أو يَحُولَنَّ من دون ذاك الرّدى[7].

((ونونا التوكيد الثقيلة والخفيفة أصلان عند البصريين، وقال الكوفيون: الثقيلة هي الأصل، ومعناهما ما التوكيد، وقال الخليل: والتوكيد بالثقيلة أبلغ، وهي أي النون لا يؤكد بها المضارع إلا إذا كان مستقبلا وفي هذه الحالة يؤكد بها المضارع وجوبا))[8]، أي أن نون التوكيد لا تدخل على الماضي ولا على الاسم .أما ما يحدث في الفعل عند دخول نون التوكيد عليه فهو كالآتي: ((ونونا التوكيد مدخلهما الأمر ، والثقيلة منها تفتح ما قبل نفسها إذا اتصلت بما لا ضمير في آخره كاضرب ونضرب في الحكاية ، وتضرب للمخاطب ويضرب وتضرب للغائب والغائبة وتستصحب مع نفسها ألفا في اتصالها بما في آخره نون جماعة النساء، وتحذف النون بعد ألف الضمير وواوه ويائه، والواو

---

(1) همع الهوامع ١|٧

(2) يوسف ٣٢

(3) رصف المباني في شرح حروف المعاني ٣٩٩ ، وانظر فقه اللغة وسر العربية (ص : ٣٥٣)

(4) الكهف ٢٣

(5) مريم ٢٦

(6) التوبة ٧٥

(7) انظر حاشية شرح المفصل ٨: ١٥١ ، وينسبه إلى الكميت بن زيد، والرواية فيه (دون ذاك حمامي)، والمغني ص ٤٥٨ والرواية فيه (دون ذاك حِمام)، والأشموني ٢: ٤١٠، وهو بلا نسبة في رصف المباني ص ٤٠٠ ، وهمع الهوامع ٣: ١٤٥ وينسبه إلى الكميت بن معروف.

(8) مغني اللبيب ٤٤٣، ٤٤٤

أيضا والياء إذا لم يكن ما قبلها مفتوحا وإذا كان كذلك حركت الواو بالضم والياء بالكسر تحريكا عارضا، كقولك: اخشوُن واخشيِن، وتكون مكسورة بعد ألف الضمير والألف المستصحبة، كقولك: اضربان واضربنان، ومفتوحة في سائر المواضع، ومن شأنها أن ترد المدة المحذوفة من الآخر وإذا كانت ألفا أن تقلبها ياء لا محالة، كقولك: ارمين وادعون واخشين وليرضين والخفيفة لا تخالف الثقيلة في جميع ذلك إلا في وقوعها بعد الألفين فلا ثبات لها، خلافا للكوفيين فهم جوزوا اثباتها ساكنة عند بعضهم مكسورة عند آخرين في الوصل))[1]

أي أن نون التوكيد إذا اتصلت بفعل اقترن به نون النسوة، يأتي معها ألفا، وإذا اتصلت بفعل اتصل به واو الجماعة؛ فإن الواو تحرك بالضم ، والياء بالكسر إذا اتصلت بفعل فيه ياء المخاطبة، وإذا اتصلت بفعل أسند إلى ألف الاثنين فإن النون تكون مكسورة، وفي غير ذلك تكون هذه النون مفتوحة.

وسنطبق على هذه العلامة ما طبقناه على غيرها من العلامات، ويكون على النحو التالي، ونأخذ مثالا على العلامة وهو الفعل (اضرب) في جملة (اضربَن الكرة يا أطفال)

ما يدخله النون	فعل	(مقدمة كبرى)
اضرب	دخلها النون	(مقدمة صغرى)

....

إذن (اضرب)	فعل	(النتيجة)

وهذه النتيجة تثبتها الحقائق النحوية أيضا، حيث أن هذا الفعل يدل على الزمن ويدل على الاستقبال، فهو فعل أمر أيضا من حيث أنه يدل على الطلب.

وهذه العلامة شكلية؛ لأن الأفعال أفعال قبل دخول هذه النون، ولعل ما يثبت شكليتها أيضا أنها دخلت على الأسماء، حيثُ ورد عن العرب قول الشاعر:

أريت إن جاءت به أملودا ... مرجلا ويلبس البرودا

أقائلُنَّ أحضروا الشهودا[2]

ونلاحظ أن نون التوكيد قد دخلت على اسم، وعلى هذا نستطيع القول:

ما يدخله نون التوكيد	فعل	(مقدمة كبرى)
قائل	دخله نون التوكيد	(مقدمة صغرى)

....

(1) مفتاح العلوم ٣٥

(2) البيت لرؤبة في ديوانه (ص ١٧٣) ، الخصائص (١: ١٣٦) ، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣: ٢٤٢) ، الجنى الداني (ص ١٤١) ، شرح الأشموني (ص ١: ١٦) ، أوضح المسالك (١: ٢٤) ، مغني اللبيب (٤٤٣) ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢ :٥١٤).

إذن (قائل)　　　　فعل　　　(النتيجة)

ومما يدل على أن هذه العلامة علامة شكلية؛ أنها قد دخلت على الفعل الماضي، وأنه يجوز حذفها دون أن يؤدي إلى خلل في المعنى.

فمن دخوله على الفعل الماضي قول الشاعر:

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا　　　تجد حطبا جزلا ونارا تأججا[1]

وأراد الشاعر (تأججنْ)، وهذا يوقف فيه على السماع[2]، فالأصل ألا تدخل النون على الفعل الماضي، وعلى ذلك نقول:

الفعل الذي تدخله نون التوكيد	مضارع أو أمر (مقدمة كبرى)
اضربن، يضربن	دخلتهما نون التوكيد (مقدمة صغرى)

....

إذن (اضرب) أمر

و (يضرب) مضارع　　　　(النتيجة)

وهذه النتيجة صحيحة نظرا لمعطيات معنى الفعل وعلامته، وسنفعل الشيء نفسه في الفعل (تـأجج) الذي ورد في البيت السابق.

ما يدخله نون التوكيد	مضارع أو أمر	(مقدمة كبرى)
(تأجج)	دخلت عليه نون التوكيد (مقدمة صغرى)	

....

إذن (تأجج)　　　مضارع أو أمر　　　(النتيجة)

وهذه هي النتيجة إذا آمنا بأن نون التوكيد لا تدخل إلا إلى الفعل المضارع أو فعل الأمر، فقد لاحظنا أن نون التوكيد قد دخلت على الاسم (قائل)، وعلى الفعل الماضي (تأجج) وأنه يجوز حذفها في الشعر والنثر.

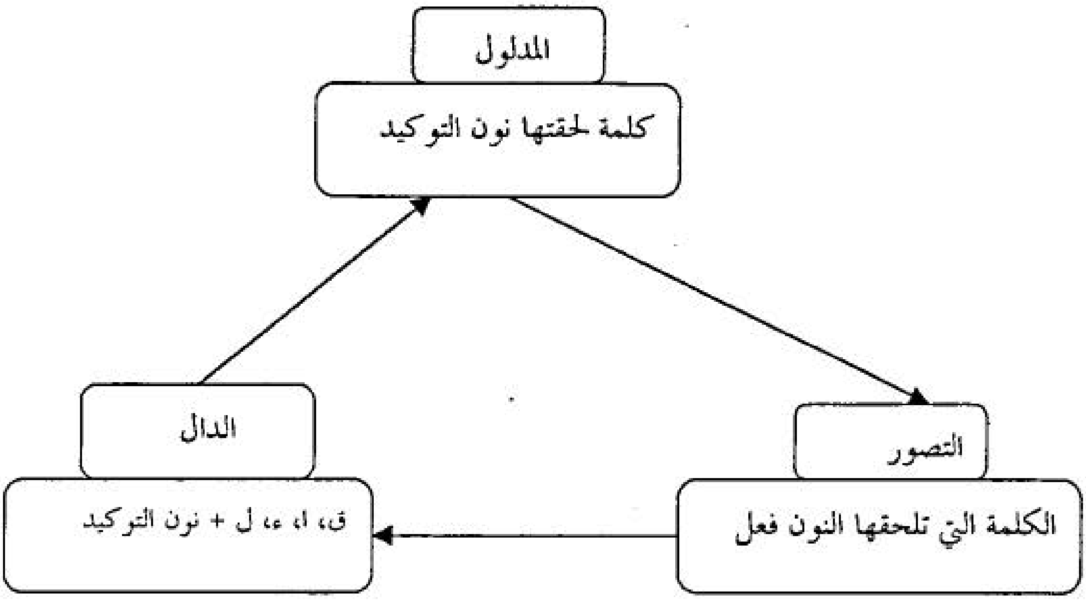
ولعل هذه النتيجة التي خرجنا بها من أن دخول النون على الفعل الماضي وعلى الاسم، يدل على أن هذه العلامة علامة شكلية كما هي بقية علامات الأفعال.ولتمثيل هذه النتيجة حسب نظرية ريشارد وأوجدن، والتمثيل سيكون على كلمة (قائل) التي لحقتها نون التوكيد، والمخطط التالي يبين هذا القول[3]:

---

(1) الكتاب (٣: ٨٦) وقد نسب للحطيئة، سر صناعة ، وشرح المفصل (٧: ٥٣) ، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين(٢: ٥٨٣) ، ورصف المباني (١٤٢ ، ٤٠٠) ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣: ١٥٣) ونسب فيه لعبد الله بن الحر .

(2) رصف المباني　　.　　٤٠٠

(3) ويعلل ابن هشام دخول النون على (قائل) بقوله: (ضرورة سوّغها شبه الوصف بالفعل) (مغني اللبيب ص ٤٤٣)



ومعنى هذا المخطط:أننا إذا نطقنا بالدال وهو جرس الحروف (ق، ا، ء، ل +نون التوكيد)، فإن المدلول لهذا الدال هو كلمة لحقتها نون التوكيد، وأن هذا الكلام يعني أن هذه الكلمة هي فعل، وهو المشار إليه بالتصور.

وبالرموز　　أ　　=　　ب

　　　　ج　　=　　أ

....

إذن　ج　　=　　ب

حيث (أ) هي الدال، والمدلول (ب)، والتصور (ج).

وتمتنع نون التوكيد من الدخول على اسم الفعل، وفي ذلك يقول سيبويه ــ في باب ما لا تجوز فيه نون خفيفة و لا ثقيلة ــ : ((وذلك الحروف التي للأمر والنهي وليست بفعل، وذلك نحو: إيهٍ وصه ومه وأشباهها، وهلُمَّ في لغة أهل الحجاز كذلك. ألا تراهم جعلوها للواحد والاثنين والجميع والذكر والأنثى سواء. وزعم أنها لَمّ أُلحقتها هاءً للتنبيه في اللغتين))[1].

ومواضع نون التوكيد[2]، الفعل الذي للأمر والنهي مثل: لا تفعلنَّ ذاك، واضربنَّ، وإذا خففت تكون افعلنْ ولا تضربَنْ، ومن مواضعها أيضا الفعل الذي لا يجب، وهو الذي دخلته لام القسم، ومن مواضعها الأفعال غير الواجبة وهي التي تكون بعد حروف الاستفهام، وذلك لأنك تريد أعلمني إذا استفهمت، ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد، وذلك لأنهم شبّهوا (ما) باللام التي في لتفعلن.

---

(1) الكتاب . ٣| ٥٢٩ ، ويقصد سيبويه باللغتين ، لغة أهل الحجاز ولغة بني تميم .

(2) الكتاب انظر الصفحات ٣| ٥٠٨ ــ ٥١٨

علامات مشتركة

نون الوقاية:

((اعلم أنّ إضمار المنصوب المتكلم (ني)[1]))، وأما سبب لحوق هذه النون للأفعال فيفسره سيبويه بقوله: ((وإنما قالوا في الفعل: ضربَني ويضربُني، كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الباء كما تدخل الأسماء، فمنعوا هذا أن يدخله كما مُنع الجر))[2]،أي أن نون الوقاية هي التي تدخل على الفعل الماضي والمضارع والأمر، وسبب دخول هذه النون: إنه إذا لحق بالفعل ياء المتكلم وخوفا من أن يكسر الفعل فألحقوا الفعل الداخل على ياء المتكلم نون الوقاية ((ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي ومع المضارع عريا عن نون الإعراب واعلم أن النون إنما تدخل الفعل لتقيه من الكسر لأن ما قبل ياء المتكلم يجب كسره، ولما منعوا الفعل من الجر ولما كانت الكسرة هي أصل علامات الجر كرهوا أن يوجد فيه ما يكون في بعض الأحوال علامة الجر مبالغة في تبعيده من الجر))[3]، فلما توجب كسر ما قبل ياء المتكلم، ولأن الكسر علامة للاسم ألحقوا نون الوقاية للفعل حتى تقي الفعل من الكسر.وهذه النون تلحق الفعل وجوبا إذا اتصل بياء المتكلم وفي ذلك يقول ابن مالك:

وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية، و((ليسي)) قد نُظم

واختلف في أفعل التعجب: هل تلزمه نون الوقاية أم لا ؟ فتقول ما أفقرني إلى عفو الله، وما أفقري إلى عفو الله، عند من لا يلتزمها فيه، والصحيح أنها تلزم[4]، ومع أن النون لازمة مع الفعل المتصل بياء المتكلم إلا أنه ورد عن العرب (ليسي) فحذفت النون من فعل اتصل بياء المتكلم، وسيأتي الكلام عنها لاحقا.

ويذكر ابن هشام أن نون الوقاية قد تلحق الفعل واسم الفعل والحرف مثل إنني، وفي ذلك يقول: ((ونون الوقاية التي تسمى أيضا نون العماد وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد من ثلاثة: الفعل، متصرفا كان نحو ((أكرمني)) أو جامدا نحو ((عساني، وقاموا ماخلاني وما عداني وما حشاني)) إن قدرت فعلا، والثاني: اسم الفعل نحو (داركني) و (تراكِني) و (عليكني) بمعنى أدركني واتركني والزمني، والثالث: الحرف نحو إنني وهي جائز الحذف مع إنَّ وأن ولكنّ وكأن وغالبة

---

[1] الكتاب ٢ | ٣٦٨

[2] المصدر السابق ٢ | ٣٦٩

[3] كتاب الكافية في النحو ٢ | ٢١

[4] شرح ابن عقيل ١ | ١٠٩ ــ ١١١ ، ويقصد بمن لا يلزمها الكوفيين حيث يقرون باسمية أفعل التعجب، وبمن يلزمها البصريين والذين قالوا بفعلية أفعل التعجب

الحذف مع لعل، وقليلة مع ليت. وتلحق أيضا قبل الياء المخفوضة بمن وعن إلا في الضرورة، وقبل المضاف إليها لدُن أو قدْ أو قطْ إلا في قليل من الكلام))[1]

ونون الوقاية: قسمان قسم تلزم الكلمة، وقسم لا تلزمها، فأما اللازمة وهي اللاحقة للأفعال المضارعة والماضية والتي للأمر[2]، إذا وليتها ياء المتكلم، وإنما لزمت فيها محافظة على أن لا يكسر أواخرها لأجل الياء، فتثقل مع أصل ثقلها فيتوالى عليها الثقل، والأفعال لا يدخلها كسر إلا إتباعا نحو: بدا، ولالتقاء الساكنين نحو: اضربِ الرجل، وهما عارضان مع السكون في الفعل، وكذلك تلزم في إن وأخواتها، وتلزم أيضا مع (من) و (عن) كقوله تعالى: ((فتقبل مني إنك أنت السميع العليم)) [3]، وأما القسم الذي يجوز أن تلحق الكلمة أولا تلحقها فـ (لدن) و (قط) و (قد)، ومما يجوز أن تحذف فيه وتثبت الفعل المعرب بالنون (وهي الأفعال الخمسة)، نحو: تضربان وتضربون وتضربين، إذا أوصلته بياء المتكلم أثبت نون الوقاية مراعاة لأصل الفعل في الوقاية من الكسر، وإذا حذفتها فلثقل اجتماع النونين أو النونات والأكثر الإثبات [4].

وقُرِىء قوله تعالى: ((أتحاجونّي في الله))[5] بالأوجه الثلاثة: حذف النون وأثباتها وإدغامها [6] فقد قرأ نافع بتخفيف النون، وقرأ الباقون بتشديدها.

ومن خلال استقراء ما تم ذكره نجد أن نون الوقاية لا تلحق ألا الأفعال والأحرف المشبه بالفعل وبعض الظروف. ولكن حذفت النون من فعل اتصل بياء المتكلم، فقد ورد عن العرب قول الشاعر:

عددت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسي [7]

وبما أنه ورد الفعل (ليس) متصلا بياء المتكلم ومع ذلك لم تلحقه نون الوقاية، وحسب هذا الكلام نستطيع أن نطبق المنطق والبرهان الجدلي على هذه العلامة، وقبل التطبيق لا بد من التذكير ببعض ما قاله النحاة، فالنحاة يقولون: أن النون تلحق الأفعال الثلاثة و إن وأخواتها وبعض الظروف كـ (قد) و (قط) .وبناء على هذا الكلام نستطيع أن نقول في جملة (يعجبني منظر غروب الشمس):

---

[1] مغني اللبيب ٤٥٠

[2] وأرى أن هذه النون لا تلحق كل أفعال الأمر، فهي تلحق فعل الأمر المتعدي فقط، أما اللازم فهي لا تلحقه أبدا، فهل يجوز القول: ذهبني أو ضحكني أظنه لا يجوز.

[3] آل عمران ٣٥

[4] رصف المباني ٢٢٢ ــ ٢٢٥

[5] الأنعام ٨٠

[6] النشر في القراءات العشر ٢ | ٢٥٠

[7] والبيت لرؤبة في ملحق الديوان (ص ١٧٥) ، ولسان العرب ٦ | ١٢٨ ، مادة طيس و ٦ | ٢١١ مادة ليس ، والجنى الداني (ص ١٥٠) وشرح المفصل ٣ | ١٠٨ ، انظر شرح ابن عقيل ١: ١٠٩ ، ومغني اللبيب ٢٢٧ و ٤٥٠ ، وهمع الهوامع ١: ٢١٤ وأوضح المسالك ١: ٧٨ ، وشرح الأشموني ١: ١١٥

إذا اتصلت ياء المتكلم بالفعل فيجب أن تتصل به نون الوقاية (مقدمة كبرى)

يعجبني اتصل بياء المتكلم (مقدمة صغرى)

....

إذن (النون) نون الوقاية (النتيجة)

وهذا الكلام صحيح حيث إن نون الوقاية من علامات الأفعال .

ومرة أخرى مع الحرف:

إذا اتصلت ياء المتكلم بالحروف المشبهة بالفعل فيجب أن تتصل به نون الوقاية

(مقدمة كبرى)

إنني اتصل بياء المتكلم

(مقدمة صغرى)

....

إذن (النون) نون الوقاية (النتيجة)

وهذا الكلام أيضا صحيح حيث أن نون الوقاية تلحق الأحرف المشبهة بالفعل إذا اتصلت بياء المتكلم، مع أنه يجوز حذف هذه النون، ولكن عندما تحذف فإن المالقي يقول: بأن هذه النون التي مع الفعل هي نون الوقاية، وأن النون المحذوفة هي النون الأصلية وقد حذفت لثقل اجتماع النونين[1]

ولا أدري كيف يتم الحكم على هذا الثقل، وأرى أن وجود النونات مجتمعة أخف على اللسان من حذفها.

نستطيع أن نجري تطبيقا آخر على هذه العلامة، وهو:

الكلمة التي تتصل بياء المتكلم و لم تتصل بها نون الوقاية ليست فعلا ولا حرفا مشبهه ولا ظرفا، وبمعنى (أنه اسم)

(مقدمة كبرى)

ليسي (في البيت السابق) اتصلت بياء المتكلم و لم تسبقه نون الوقاية

(مقدمة صغرى)

....

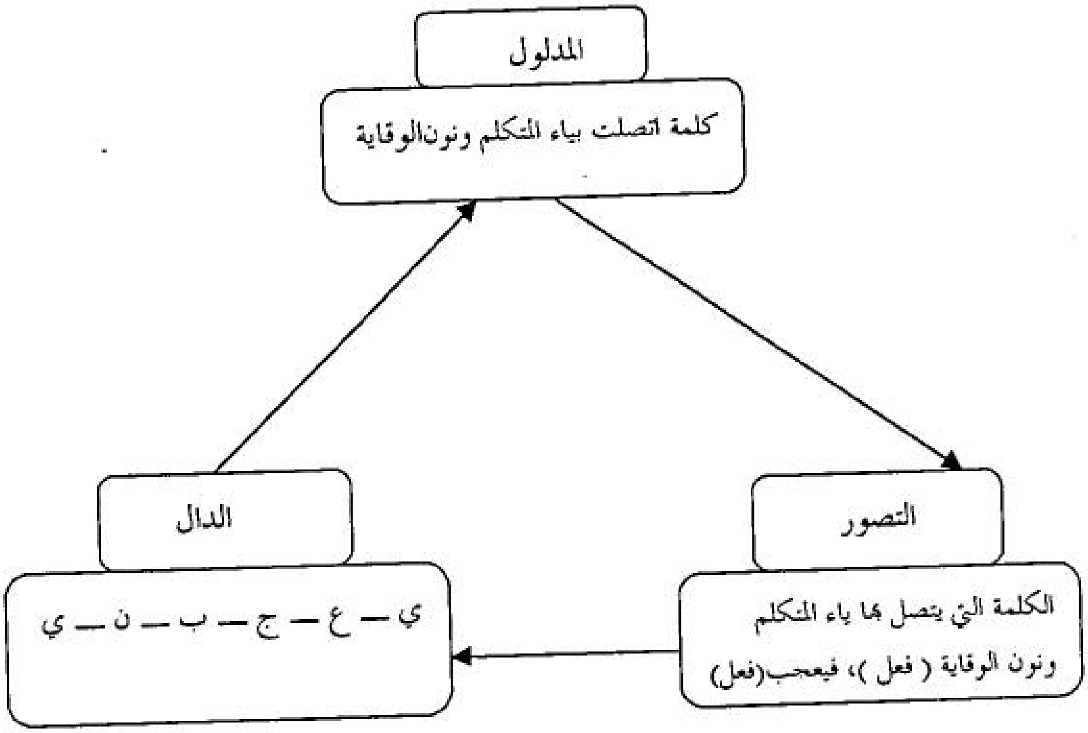
إذن (ليس) ليست فعلا ولا حرفا ولا ظرفا (النتيجة)

أي أن (ليس) وفقا لهذه النظرية ليست فعلا، لأن النظرية واضحة المعالم، وهي إذا اتصل الفعل بياء المتكلم بالذات، فإنه يجب أن تتصل نون الوقاية بهذا الفعل وإلا فإن اتصلت ياء المتكلم

[1] رصف المباني ٤٢٢

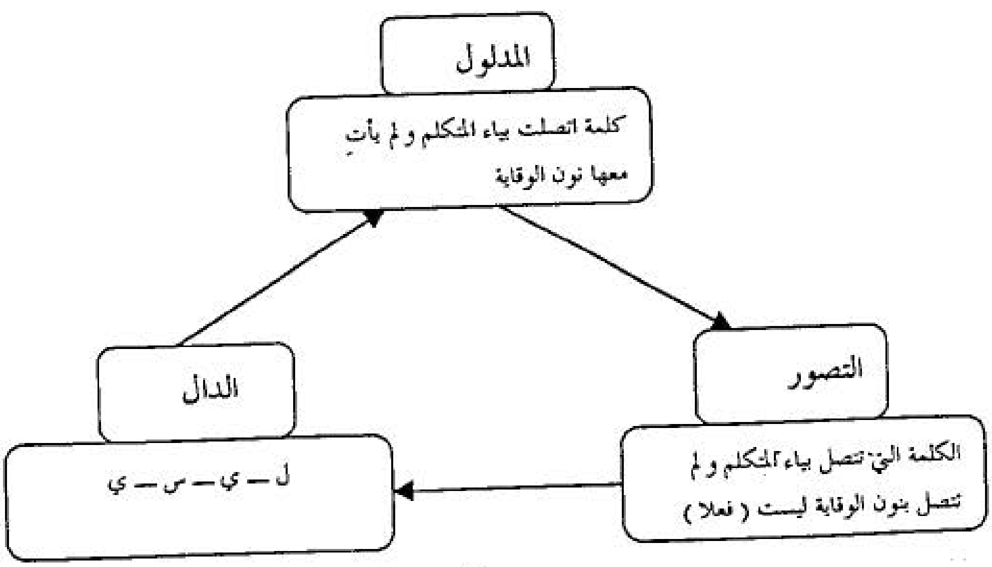
بالاسم فإنه لا يتوجب أن تلحق نون الوقاية هذا الاسم، لأن نون الوقاية ليست من علامات الأسماء، ولكن ياء المتكلم تتصل بالفعل والاسم سواء.

والمخطط التالي يبين أمر هذه العلامة:



فالدال هنا الحروف التي يتكون منها (الفعل و نون الوقاية و ياء المتكلم) أي (ي ـ ع ـ ج ب ـ ن ـ ي)، والمدلول أن الكلمة وهي يعجبني، وهي كلمة اتصل بها ياء المتكلم ونون الوقاية والتصور الذي يحصل هو أن هذه الكلمة هي فعل.

أما (ليس) التي اتصلت بياء المتكلم و لم تتصل بنون الوقاية، فهذا يعني أن هذه الكلمة وفقا للقواعد ليست فعلا، والمخطط التالي يبين ذلك:



أي أن الكلمة وهي الحروف التي تكون كلمة (ليسي): (ل ــ ي ــ س ــ ي)، ومدلول هذه الكلمة أنها اتصلت بياء المتكلم و لم تتصل بنون الوقاية، والتصور الذي يحصل للعربي عند سماع هذه الكلمة أنها ليست فعلا، بل الذي يحدث أن التصور، أن الكلمة اسم، لأن الاسم هو الذي يتصل بياء المتكلم دون أن يتصل به نون الوقاية. وهذا أمر شكلي نظري بحت.

ومما يدل على أن هذه العلامة شكلية أنها دخلت على اسم، فقد ورد عن العرب قول الشاعر:

فما أدري وظني كل ظن　　　أمُسلمُني إلى قومي شراحي[1]

وقول الشاعر:

فإن له أضعاف ما كان أملاً　　　وليس الموافيني لِيُرفد خائبا[2]

نرى في هذين البيتين دخول نون الوقاية ــ والتي هي علامة للفعل وبعض الحروف ــ على الاسم، فقد دخلت النون على (مسلم و موافي) وهما اسمان. ولتطبيق التنظير الجدلي على هذا الأمر أي دخول نون الوقاية على الاسم، نجد ما يلي:

الكلمة التي تلحقها نون الوقاية	(فعل أو حرف مشبه بالفعل أو ظرف) (مقدمة كبرى)
مسلم ومواف	لحقته نون الوقاية (مقدمة صغرى)
إذن (مسلم و مواف)	فعل أو ظرف أو حرف مشبه بالفعل (النتيجة)

وهذا يبين أننا نستطيع أن نحكم وباطمئنان أن هاتين الكلمتين ليسا اسمين لأنه دخلهما نون الوقاية، ونحن نعلم أنهما اسمان، ومن الملاحظ أن نون الوقاية قد دخلت على اسم الفاعل، فمسلم ومواف اسما فاعلين، وقد علل المالقي ذلك من أن الاسم الذي يشبه الفعل، أو كما يسميه الكوفيون الفعل الدائم.

ونستطيع القول أيضا:

الكلمة التي تلحقها نون الوقاية	ليست اسما (مقدمة كبرى)

---

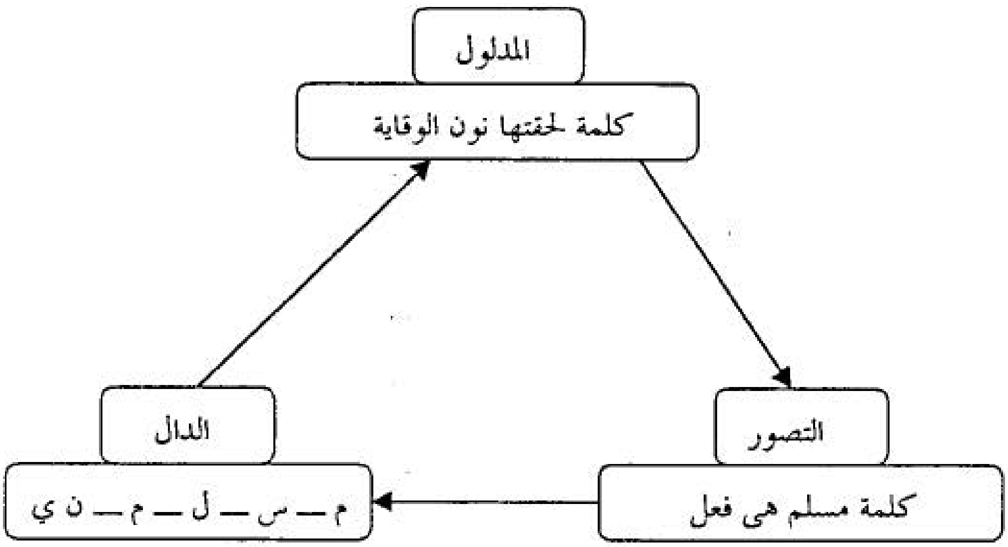
(1) مغني اللبيب　٤٥٠ ، ٨٤٣ ورصف المباني ٤٢٥ ، ولسان العرب مادة شرحل ١ | ٣٥٣ ، وهمع الهوامع ١ : ٢١٧

(2) مغني اللبيب　٤٥١ ، ٨٤٤ (ويقول: أن هذه النون ليست تنوينا لأن التنوين لا يجتمع مع أل، وإنما هي نون الوقاية التي تلحق الأفعال) ، وانظر همع الهومع (١: ٢١٧)ويقول السيوطي: (ومما ورد شذوذا لحوق النون التي للوقاية لاسم الفاعل، وأفعل التفضيل)، والأشموني (١: ١٢٧) ، ويقول الأشموني: (ترد النون مع الأسماء المعربة التي تشبه الفعل، ومما لحقته هذه النون من الأسماء المعربة المشابهة للفعل أفعل التفضيل في قوله ــ صلى الله عليه وسلم ــ : (غيّر الدَّجّال أخوفني عليكم)؛ لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب نحو: ما أحسنني إن اتقيتَ الله)

مسلم ومواف	دخلتهما نون الوقاية (مقدمة صغرى)	
إذن (مسلم ومواف)	ليسا اسمين	(النتيجة)

وهذا الكلام يوافق آراء النحاة من أن نون الوقاية لا تكون علامة للاسم.

وحسب مثلث ريتشارد وأوجدن:



ومعنى هذا المخطط أننا إذا نطقنا بالدال وهو جرس الحروف للكلمة داخل المربع (الـــدال) وهذه الحروف هي (م ـــ س ـــ ل ـــ م ـــ ن ـــ ي)، فإن هذا الدال لا بد لـــه مـــن مدلـــول، ومدلوله أنه كلمة لحقتها نون الوقاية، أما التصور الذي يحدث عند الإنسان العربي أن هذه الكلمـــة (مسلم) هي فعل.

وأما سبب لحق النون بالأفعال التي تتصل بياء المتكلم فيعلله الأشموني ، فهو يقول: ((مذهب الجمهور أنّها سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل الكسر، وقال الناظم: بل لأنها تقي الفعل اللبس في (أكرمني) في الأمر، فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنثة، ففعلُ الأمر أحق بها من غيره، ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر))[1]

إذن نون الوقاية تلحق الأفعال التي تتصل بياء المتكلم، وهي تأتي مع الأفعال للتفريق بـــين يـــاء المتكلم وياء المخاطبة، وتفرق أيضا بين فعل الأمر للمخاطب وفعل الأمر للمخاطبة، ثم هي تكـــون واجبة اللحوق في الأفعال التي تتصل بياء المتكلم، وجائزة في (إنّ وأنّ وكأنّ وليت ولعـــل ولكـــنّ

---

[1] شرح الأشموني ١|١١٧

وبالظروف مثل (قد) و (قط) فيجوز القول قطني وقطي وقدني وقدي وكل ذلك يؤكد أن هـذه العلامة شكلية.

مسألة نعم وبئس فعلان هما أم اسمان

هذه المسألة من المسائل الخلافية عند نحاة البصرة والكوفة، فمنهم من يقول أنهما فعـلان وهـم البصريون، والكوفيون يقولون باسـميّتها، وقد حاول كل فريق أن يثبت رأيه فيما ذهب إليه.

ذهب الكوفيون إلى أن نعم وبئس اسمان مبتدآن، وذلك لدخول حرف الخفض عليهما، فإنه قـد جاء عن العرب أنها تقول: (ما زيد بنعم الرجل) وقول حسان بن ثابت:

ألست بنعم الجار يؤلف بيته   أخا قلة أو معدم المال مصرما[1]

وقول العرب أيضا: (نعم السير على نعم البعير)، وقول الإعرابي الذي بشر بمولودة، عندما قـالوا له: نعم المولودة مولودتك، فقال: والله ما هي بنعم المولودة، نصرها بكاء، وبرُّها سرقة، فـهم هنـا أدخلوا عليه حرف الخفض، ودخول حرف الخفض يدل على أنهما اسمان؛ لأن الخفض من علامـات الأسماء، وضربوا مثالا آخر على اسـميتهما قول العرب: (يا نعم المولى ويا نعم النصير) فنداؤهـم يدل على اسـميتهما، لأن النداء من علامات الأسماء، ولو كان فعلا لمـا توجه نحوه النداء ، وممـا يدل على أنهما اسمان أيضا أنهما لا يقترنان بالزمن، فلا نقول: نعم الرجل أمس ولا نعم الرجل غـدا، ودليل آخر على اسـميتهما، أنـهما لا يتصرفان؛ لأن التصرف من علامات الفعل، ومنهم من قال: قد ورد عن العرب (نعيم الرجل)، وليس في الأفعال (فعيل) أبدا فدلَّ على أنـهما اسـمان، وليسا فعلين

وذهب البصريون إلا أنـهما فعلان، والدليل على ذلك اتصال الضمير المرفوع بـهما علـى حد اتصاله بالفعل المتصرف، واتصال تاء التأنيث الساكنة بـهما؛ لأن تاء التأنيث مـن علامـات الأفعال [2]

وسيبويه يقرر أنـهما فعلان، والدليل على فعليتهما عنده أن الحرف الثاني في الأفعال متحـرك، لأنه دائما الحرف الثاني في الأفعال متحرك، ((ومثل ذلك في نِعْمَ وبِئْس، إنما هما فَعِلَ وهو أصلـهما، ومثل ذلك (فبها ونعمت) إنما أصلها فبها ونَعَمت، وبلغنا بعض العرب يقول: نَعْمَ الرَّجُلُ))[3]

أي بما أن الأصل في الحرف الثاني فيهما متحرك، فهذا يعني أنـهما فعلان حسب كلام سيبويه .

---

(١) ديوان حسان بن ثابت . ص ٢١٨ والرواية في الديوان على النحو التالي:

ألست بنعم الجار يولف بيته   لذي العُرفِ ذا مالٍ كثيرٍ ومُعدِما

وورد ذكر هذا البيت في كتاب أسرار العربية (ص ١٠٣)، والإنصاف في مسائل الخلاف (١ : ٩٧).

(٢)انظر في هذه المسألة، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم (١٤) الصفحات ٩٧ — ١٠٥

(٣) الكتاب ٤| ١١٦، و٢| ١٧٩ (وأصل نعم وبئس: نَعِم وبَئِس) ، وانظر التبصرة والتذكرة ١| ٢٧٤

الحرف الثاني في الأفعال　　　متحرك　　　(مقدمة كبرى)

نعم وبئس　　　الحرف الثاني فيهما متحرك (مقدمة صغرى)

....

إذن (نعم وبئس)　　　فعلان　　　(النتيجة)

وهذه النتيجة تقرها القضية الشرطية التي تم تطبيقها حسب كلام سيبويه،وهي:

أ = الحرف الثاني في الأفعال

ب = متحرك

ج = نعم وبئس

إذا كان (أ)　　　=　　　(ب) (مقدمة كبرى)

(ج)　　　=　　　(أ) (مقدمة صغرى)

....

إذن (ج)　　　=　　　(أ) (النتيجة)

ويقول سيبويه في موضع آخر: ((واعلم أنك لا تُظهِرُ علامة المضمرين في نِعْمَ،لا تقول:نِعْمُوا رجالا، يكتفون بالذي يفسره، كما قالوا: مررت بكلٍّ. وقال عزّ وجلّ: (كلٌّ أتَوهُ داخِرِينَ)[1] ، فحذفوا علامة الإضمار وألزموا الحذف، كما ألزموا نِعْمَ وبِئْسَ الإسكان))[2] . ولعل هذا يؤكد بأن نعم وبئس ليسا فعلين، لأننا لو طبقنا القضية الشرطية السابقة التي تتبع النظرية الجدلية سيكون لدينا ما يلي:

الفعل　　　تظهر فيه علامة الإضمار　　　(مقدمة كبرى)

نعم وبئس　　　لا تظهر فيهما علامة الإضمار (مقدمة صغرى)

....

إذن (نعم وبئس)　　　ليسا فعلين　　　(النتيجة)

وبطريقة أخرى نستطيع القول:

إذا لم تظهر الضمائر في نعم وبئس　　　أذن لم يكونا فعلين (مقدمة كبرى)

نعم وبئس　　　لم يقترنا بالضمائر (مقدمة صغرى)

....

إذن (نعم وبئس)　　　لم يكونا فعلين (النتيجة)

وباستبدال هذه القضايا بالرموز تكون لدينا الصورة التالية:

---

[1] النمل　　　الآية ٨٧

[2] الكتاب　　　٢/ ١٧٩

إذا لم يكن (ب)　　　لم يكن (أ)　(مقدمة كبرى)

لكن لا (ب)

إذن لا (أ)

ويسمى هذا النوع من العلاقة ((عكس النقيض)) ، فـ (إذا كان لا (أ) إذن لا (ب)) هي عكس للصورة (إذا كان أ إذن ب)[١].

نلاحظ في الصورة الثانية للقضية الشرطية وهي صورة (عكس النقيض) أننا جعلنا المقدم هو التالي،والتالي هو المقدم، ولذلك قدّمنا المتغيّر أو الرمز (ب) على المتغيّر أو الرمز (أ)، ويمكن إدراك ذلك إذا ما قابلنا بين الصورتين للقياس الشرطي السابق. لا سيما فيما يتعلق بالمقدّم والتالي في كل شيء.

ويؤكد ابن السراج ما ذهب إليه سيبويه من أن نعم وبئس لا تظهر فيها الضمائر، حيث يقول في هذا الباب: ((واعلم أنه لا يجوز أن تقول: قومك نعموا أصحابا، ولا قومك بئسوا أصحابك ولا أخواك نعما رجلين، ولا بئسا رجلين، وتقول: نعم الرجلان أخواك، ونعم رجلين أخواك، وبئس الرجلان أخواك، وبئس رجلين أخواك))[٢] ، ((ولا يجوز أن نعْما ولا نعْمُوا؛ لأنه فعل غير متصرف)) [٣] .

ومما يدل على فعلية نعم وبئس عند سيبويه أنهما يأخذان فاعلا، وهذه من علامات الأفعال؛ لأن الأفعال هي وحدها التي تأخذ فاعلا، وأما فاعل هذين الفعلين، فيقول سيبويه: ((وأما قولهم: نعم الرجل عبد الله فهو بمنزلة: ذهب أخوه عبد الله، عمل نعم في الرجل و لم يعمل في عبد الله، وإذا قال: عبد الله نعم الرجل، فهو بمنزلة عبد الله ذهب أخوه، كأنه قال: نعم الرجل، فقيل له: من هو؟ فقال: عبد الله، وإذا قال: عبد الله، فكأنه قيل له: ما شأنه؟ فقال: نعم الرجل))[٤] ، ومعنى كلام سيبويه: أن فاعل نعم وبئس دائما اسم ظاهر ولا يجوز أن يأتي فاعلهما مضمرا. ولو قمنا بإجراء الاستدلال الجدلي على هذه العلامة لنتج لدينا ما يلي:

الفعل　　　يجوز في فاعله الإضمار والإظهار　(مقدمة كبرى)

ذهب، ضرب...　　　يجوز في فاعلها الإضمار والإظهار　(مقدمة صغرى)

....

إذن (ذهب، ضرب، ......)　　　أفعال　　　(النتيجة)

---

[١] المنطق　ص٥٠

[٢] الأصول في النحو　١ | ١١٧،وعند ابن عصفور يجوز ذلك، انظر المقرب (١ | ٢٣٨)

[٣] التبصرة والتذكرة -　١ | ٢٧٦

[٤] الكتاب　٢ | ١٧٦

وهذه النتيجة التي تم التوصل إليها من خلال القضية الشرطية السابقة، يقرها النحاة، وهو موجود في ثنايا كتب النحو المختلفة.

وحسب كلام سيبويه:

الفعل	يجوز في فاعلهما الإضمار والإظهار	(مقدمة كبرى)
نعم وبئس	يجوز في فاعلهما الإضمار و الإظهار	(مقدمة صغرى)

....

إذن (نعم وبئس)	فعلان	(النتيجة)

وهذا نتوصل إليه من خلال استقراء آراء النحاة في الأفعال حيث أنه يجوز في فاعل الأفعال الإضمار والإظهار.

ونجد عند ابن عصفور أنه يجوز أن يأتي الفاعل في نعم وبئس ظاهرا ومضمرا، فبعد أن قسم فاعل نعم وبئس [1]يقول في القسم الثاني: ((الثاني من أنواع تعم وبئس أن يكون ضميرا مفسرا باسم نكرة نحو قولك: نعم رجلا زيد فنعم فعل ماضٍ لإنشاء المدح، وفاعله ضمير مستتر وجوبا مفسر بالاسم النكرة بعده وهو رجلا المنصوب على التميز، وهو من المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة والجملة خبر مقدم والمخصوص بالمدح بعده وهو زيد مبتدأ مؤخر))[2]، ونلاحظ هنا أن ابن عصفور يقول في جواز أن يكون فاعل نعم وبئس ضميرا مستترا، وهذا لم نجده عند سيبويه.

ونجد مثل ذلك في مفتاح العلوم ((واعلم أنه لا يلتزم في الفاعل شيء لكونه مضمرا مفسرا أو غير مفسر أو مظهرا معرفا باللام أو بالإضافة أو غير معرف بذلك في نوع من الأفعال إلا في أفعال المدح والذم وهي نعم وبئس وساء وحبذا فالتزم في في نعم وهو للمدح العام أن يكون الفاعل إما مضمرا بنكرة منصوبة موضحا باسم معرفة مرفوعة يسمى مخصوصا بالمدح، وإما مظهرا معرفا بلام الجنس أو مضافا إلى معرفة بذلك المخصوص، ويجوز الجمع بين المفسر والمظهر كنحو نعم الرجل رجلا أو رجلا الرجل زيد))[3] ، ويبدو أن هذا الكلام تأكيدا على ما قال به ابن عصفور من أن فاعل هذين الفعلين، يجوز أن يأتي ضميرا.

ومما يدل على فعلية نعم وبئس عند سيبويه أنه يجوز أن تدخل عليهما تاء التأنيث الساكنة، وهذه التاء هي من علامات الأفعال، ويجوز في نعم وبئس التأنيث والتذكير وفي ذلك يقول سيبويه:((واعلم أن نعم تؤنث وتذكر، وذلك قولك: نعْمت المرأة، وإن شئت قلت: نعْمَ المرأةُ، كما قالوا: ذهب

(١)فقد قسم فاعل نعم وبئس إلى ثلاثة أقسام: ١ ـــ معرفا بأل واللام. (١ | ٢٣٨)

٢ ـــ أن يكون ضميرا مفسرا باسم نكرة. (١ | ٣٤١)

٣ ـــ أن يكون فاعل نعم وبئس اسما ظاهرا مضافا إلى نكرة. (١ | ٣٥٠)

[2] المقرب . . ١ | ٢٤١، ومهما يكن فإن فاعل هذين الفعلين له شروط وخاصة إذا كان ضميرا.

[3] مفتاح العلوم ٤٣

المرأةُ. والحذف في نعمُت أكثر، وأما قولهم: هذه الدار نِعْمُتِ الدار فإنه لما كان البلد الدار أقحموا التاء، فصار كقولك: من كانت أمك، وما جاءت حاجتَك، ومن قال نِعْمَ المرأةُ قال نِعمَ البلدُ، وكذلك هذا البلد نِعْمَ الدار، لـمّا كانت البلد ذكرت، فلزم هذا في كلامهم لكثرته، ولأنه صار كالمثل، كما لزمت التاء في ما جاءت حاجتك))[1].

ومذهب جمهور النحويين ــ كما يقول ابن مالك ــ أن (نعم وبئس) فعلان؛ بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما، نحو ((نعمت المرأة هندٌ، وبئْست المرأة دعدٌ))[2]، ويقول ابن هشام في مثل هذا المثال: ((نعم: فعل ماضٍ والتاء علامة للتأنيث. والمرأة رفع بنعم، وهند خبر ابتداء مضمر، وابتداؤه وخبره فيما قبله وإن شئت قلت: (نِعم المرأة هِند)[3]، وهذا إثبات لمن يقول بفعلية نعم وبئس، وحسب أقوال النحاة السابق، نستطيع القول حسب التنظير الجدلي للقضايا الشرطية ينتج ما يلي:

الكلمة التي تدخلها تاء التأنيث	فعل	(مقدمة كبرى)
نعم وبئس	تتصل بتاء التأنيث	(مقدمة صغرى)
....		
إذن (نعم وبئس)	فعلان	(النتيجة)

وابن هشام في كتاب أسرار العربية يقول تأكيدا لهذا النتيجة: ((أن تاء التأنيث الساكنة التي لم يقبلها أحد من العرب هاء في الوقف، تتصل بهما كما تتصل بالأفعال، نحو: نعمت المرأة، وبئست الجارية))[4].

أما أل (ما) التي تلحق تعم وبئس فهي عند سيبويه اسم وفي ذلك يقول: ((ونظير جعلهم ما وحدها اسما قول العرب: أنني مما أن أصنع، أي من الأمر أن أصنع،فجُعل ((ما)) وحدها اسما، ومثل ذلك غسلته غسلا نعمّا، أي نعم الغسل))[5]، وهذا من الأمور الغامضة الموجودة في الكتاب التي تستوقفك وتتحدى قدرتك على الفهم[6] بينما يرى بعض النحاة أنه إذا جاء بعد نعم وبئس (ما) فإنها تبطل عملها ((فإذا أدخلت (ما) على نعم وبئس بطلَ عملها، وجاز أن يليهما ما لم يكن يليهما قبل دخول (ما) تقول: نِعْم ما أنت، وبئس ما صنعت، قال الله عزّ وجل:

---

(1) الكتاب ١/ ١٧٨، ١٧٩

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ١٦٠

(3) شرح جمل الزجاجي ١٨٩

(4) كتاب أسرار العربية ١٠٢

(5) الكتاب ١/ ٧٣

(6) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ١٢٦

((بيسما اشتروا به أنْفُسَهُم))[1]، و لم يجز قبل أن تدخل (ما) أن تقول: نِعـم أنـت، ولا بئـس صنعت.

إذن الذي حدد فعلية نعم وبئس عند سيبويه ونحاة البصرة ومن قال قولهم[2]، الهما يقبلان تـاء التأنيث، ويأخذان فاعلا، والحرف الثاني فيهما أصل متحرك، وقبولهما للضمائر خلافا لسيبويه، وإنهما مبنيان على الفتح. وعلى هذا نقول:

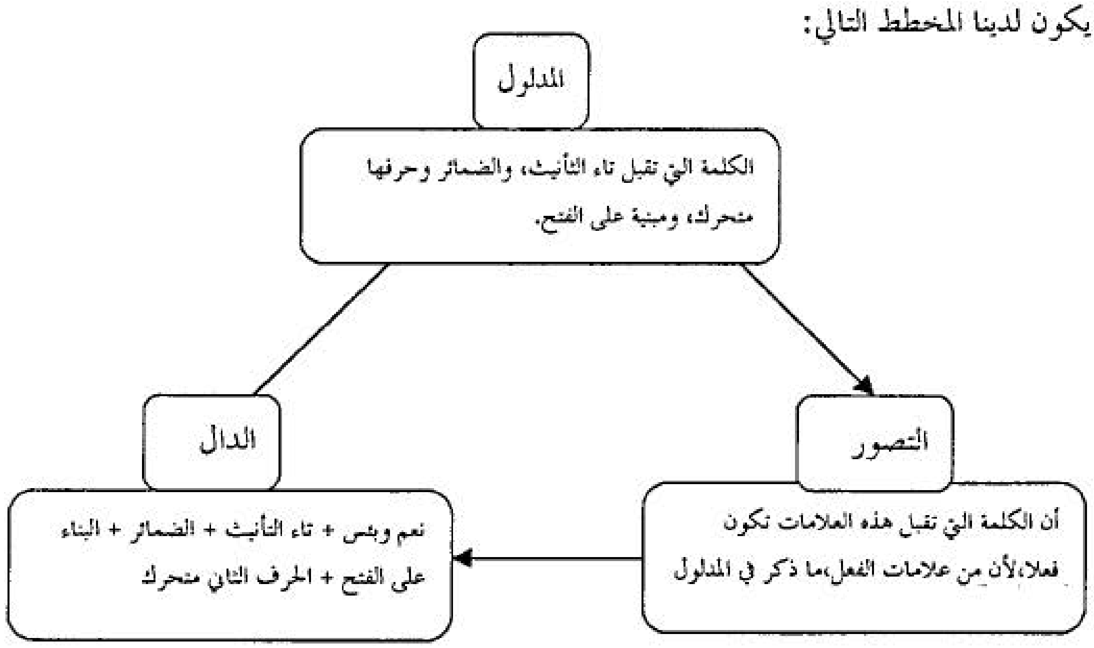
الفعل يقبل تاء التأنيث، ويأخذ فاعلا، والحرف الثاني فيه متحرك، ويقبل الضمائر،ومبـني على الفتح. { مقدمة كبرى }

نعم وبئس يقبلان تاء التأنيث، ويأخذان فاعلا، والحرف الثاني الأصل فيه متحـرك، ويقبـل الضمائر، وهما مبنيان على الفتح. { مقدمة صغرى }

....

إذن (نعم وبئس وفقا لهذه المعطيات) هما فعلان { النتيجة }

وعند مهدي المخزومي أهما فعلان شاذان جامدان متخلفان عن سائر الأفعـال، فليـس في أمثلة الأفعال وأبنيتها مثال على (فِعْلَ)، ثم ذكر ما ذكره النحاة والذي تم ذكره آنفا، ويضيـف وإذ تخلّفت (نعم وبئس) عن سائر الأفعال اتخذتا أسلوبا خاصّا، واستعمالا خاصّا، فهما تسـتعملان في العربية لتأدية معنى جديد، وهو المدح والذم[3]، وتمثيل هذه العلامة حسب مثلث ريتشارد وأوجـدن يكون لدينا المخطط التالي:



---

(1) الآية ٩٠ من سورة البقرة ، وإبدال الهمزة ياء في (بئس) قراءة ورش من طريقيه وأبي عمرو من طريق السوسي، وهي أيضا قراءة أبي جعفر، انظر التيسير ص ٣٥ و ٣٦ ، والنشر في القراءات العشر (١ | ٣٩٠ ــ ٣٩٢).

(2) وإلى هذا ذهب الكسائي من نحاة الكوفة . انظر الإنصاف في مسائل الخلاف (١ |٩٧)

(3) في النحو العربي قوعد وتطبيق ١٣٦

ومعنى هذا المخطط أن الدال هو الحروف التي تتكون منها (نعم وبئس) و (تاء التـــأنيث) و الضمائر التي تتصل ب (نعم وبئس) وحركة على الحرف الثاني و حركة الفتح التي يبـــنى عليـــها الفعلان، والمدلول هو أن (نعم وبئس) كلمة تتصل بتاء التأنيث والضمائر ومبني على الفتح والحرف الثاني متحرك، فإن التصور الذي يحدث عند سماع هذه الكلمة وما اتصل بهما فإن هذه الكلمة هـــي فعل.

ولكن هل يقبل هذان الفعلان كل علامات الأفعال التي ذكرها النحاة، أعتقد أنها لا تقبل العـــدد الأكبر من علامات الأفعال، وإذا عدنا إلى تعريف الفعل وأنه حدث اقترن بزمن، فهل نعم وبئـــس تقترنان بزمن، وتتصرفان وتقبلان قد والسين وسوف وياء المخاطبة ونون النسوة وناء الفاعلين وتـــاء المتكلم وغيرها من علامات الأفعال.

وعلى هذا نقول:

الفعل	هو ما دل على حدث اقترن بزمن (مقدمة كبرى)
نعم وبئس	يدلان على حدث غير مقترن بزمن (مقدمة صغرى)

....

إذن (نعم وبئس) ليسا بفعلين (النتيجة)

وهذه من العلامات التي قال بها النحاة البصريون والكوفيون على حد سواء، فهل هذا يعـــني أن نحاة البصرة قد جانبهم الصواب في فعلية نعم وبئس؟.

أما رأي نحاة الكوفة فإن (نعم وبئس) اســـمان، وقد قالوا ذلك لأنهم رأوا أنهمـــا تقبـــلان علامات الأسماء، أكثر من قبولهما لعلامات الأفعال، وأوردوا مجموعة من العلامات التي تؤيد مذهبهم وهذه العلامات[1] هي:

١ ـــ دخول حرف الجر عليهما كقول حسان:

ألست بنعم الجار يؤلف بيته   أخا قلة أو معدم المال مصرما[2]

٢ ـــ دخول النداء عليهما.

٣ ـــ أنهما لا تقترنان بزمن.

٤ ـــ أنه ورد عن العرب (نعيم) على وزن فعيل، وصيغة فعيل ليست موجودة في الأفعال

---

[1] انظر في هذا الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (١٤)، ١ | ٩٧ وما بعدها، وكتاب أسرار العربية ص ١٠٢ ـــ ١٠٤ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢ | ١٦٠ وفيه أن تخريج دخول حرف الجر على نعم وبئس على جعل ((نعم وبئس)) مفعولين لقـــول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف، وهو المجرور بالحرف، لا ((نعم وبئس))، والتقدير مثلا في ((والله ما هي بنعم الولد، نصرهـــا بكاء، وبرها سرقة)) على أنه وما هي بولد مقول فيه نعم الولد؛ فحذف الموصوف والصفة، وأقيم المعمول مقامهما مع بقاء ((نعـــم وبئس)) على فعليتهما.

[2] سبق الكلام على هذا الشاهد

٥ ــ أنهما لا يتصرفان، ولو كانا فعلين لكانا متصرفين، لأن التصرف من خصائص الأفعال.

إذن تحددت اسمية نعم وبئس لأن حرف الجر يدخل عليهما، والجر من علامات الأسماء، ولقبولهما حرف النداء كما ورد عن العرب، والنداء أيضا من علامات الأسماء، وليس من علامات الأفعال، ولأنهما تجردا من الزمن، والاسم فقط هو الذي يتجرد من الزمن، لأنه حدث غير مقترن بزمن، ولأنهما غير متصرفين، فهما لم يردا إلا على صورة واحدة فلم يأتِ منهما مضارع ولا أمر، وبما أنهما جامدان فالأولى أن يكونا اسمين؛ لأن الجمود من علامات الأسماء، ولأنهما وردا على فعيل وهذه الصيغة ليست من أوزان الأفعال وإنما من صيغ الأسماء، كل هذا جعل الكوفيين يحكمون باسمية نعم وبئس، خلافا للبصريين الذين حكموا عليهما بأنهما فعلان ودللوا على ذلك كما ذكرت.

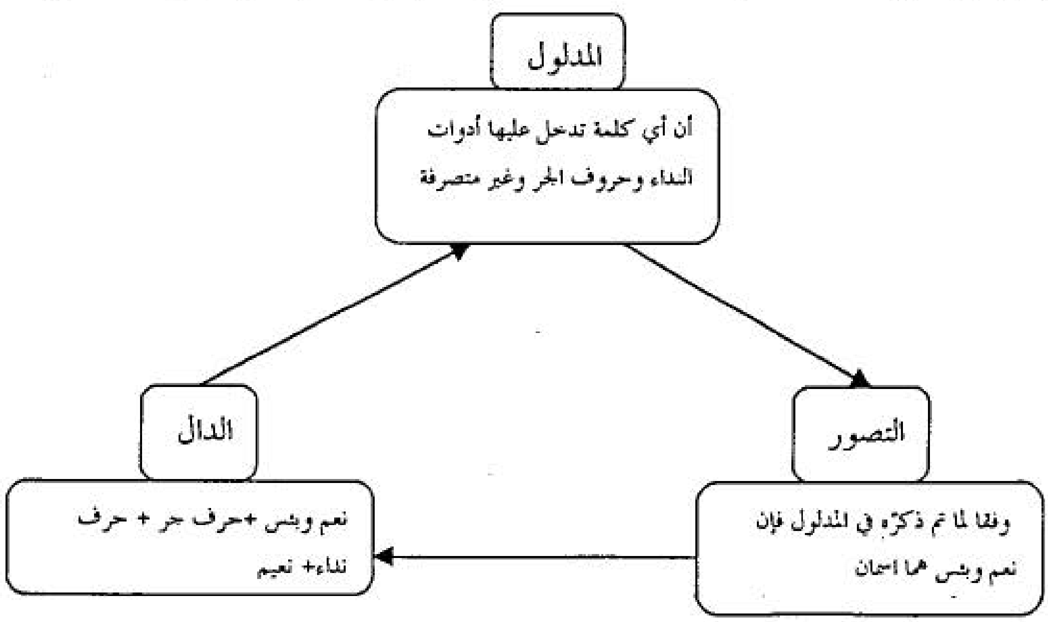
إذن يمكن عمل البرهان المنطقي على أدلة الكوفيين، التي تقول باسمية نعم وبئس على النحو التالي:

الاسم	يقبل حرف الجر، وأدوات النداء، وغير مقترن بزمن، ويأتي على صيغة فعيل، ولا يتصرف. { مقدمة كبرى }
نعم وبئس	يقبلان حرف الجر، والنداء، وغير مقترنان بزمن، وتأتي على وزن فعيل، ويلازمان حالة واحدة (أي لا يتصرفان) { مقدمة صغرى }

....

إذن (نعم وبئس) اسمان { النتيجة }

وهذه النتيجة صحيحة ومنطقية وفقا للمعطيات التي أوردها الكوفيون ليدللوا على اسمية (نعم وبئس)، ويمكن تمثيل هذه النتيجة وفقا للمخطط السيميائي، الذي أوجده ريتشارد وأوجدن، الآتي:



ومعنى هذا المخطط: أن جرس الحروف التي تتكون من (حرف جر مع نعم وبئس ـــ وحرف نداء مع نعم وبئس ـــ حروف كلمة نعيم عندما ترد بهذا الوزن) وهذا هو الدال، أما مدلول هذا، فإن نعم كلمة اتصلت بما تم ذكره، والتصور الذي يحدث حيال ذلك أن (نعم وبئس) اسمان.

وعند مناقشة آراء الكوفيين بما قالوه باسمية نعم وبئس نجد أن أول علامة عندهم هي دخول حرف الخفض (الجر) عليهما، ولكن هذا الجر شكلي لفظي فهو لا يحمل معنى الإضافة، لأن الإضافة تدخل في الأسماء التي تملك شيئا وتستحقه، فلا يجوز القول مثلا (بيت نعم) ولا(أخو بئس)، علاوة على أن حركة الميم في نعم وحركة السين في بئس لم تتغيرا عن الحركة الأصلية لهما، فبعد دخول حرف الجر ظلاّ مبنيين على الفتح، كما هو الحال قبل دخول الحرف عليهما، وهذا يرد اسمية نعم وبئس.

والدليل الآخر الذي ساقوه على اسمية نعم وبئس هو النداء، والنداء كما يقول سيبويه: ((النداء كل اسم مضاف فيه، فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع وهو في موضع نصب))[1]، وبما أن المنادى مفعول به في المعنى لفعل محذوف تقديره أدعو أو أنادي، ينفي كينونة الاسمية عن نعم وبئس، لأنه لا يحمل أي نوع من المفعولية عندما يدخل على نعم وبئس كما هو الحال عندما يدخل على بقية الأسماء، فعندما نقول (يا محمد) فهذا يعني أدعو محمدا، ولكن عندما نقول (يا نعم) فهل هذا يعني (أدعو نعم)، ولعل هذا يدل على أن دخول النداء عليهما هو دخول شكلي.

وعرف النحاة الاسم بأنه ما دل على مسمى، وهذا يعني أن لكل اسم صورة مختزنة في الذهن لها صفات وخصائص، وعند النطق بهذا الاسم تتداعى هذه الصورة المختزنة، ولكن نعم وبئس فلا يوجد لها صورة في الذهن.

وما قيل في آراء الكوفيين، يقال في آراء البصريين، فأدلتهم ليست أكثر إقناعا من أدلة الكوفيين، ويمكن رد ما قالوا: من أن نعم وبئس فعلان، وأول ما يقال في ذلك هو حدهم للفعل، فقد حدوه بأنه حدث اقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، أو هو ((ما كان صفة وغير موصوف نحو قولك: هذا رجل يقوم، فيقوم صفة لرجل، ولا يجوز أن تصف يقوم بشيء))[2] ، وبما أن الفعل حدوه بهذه الحدود، فتعريفهم يبطل رأيهم، فلا يجوز أن يأتي نعم وبئس صفة، فلا يجوز القول: هذه البنت بئست، وهذا الرجل بئس، ولا هذا الرجل نعم ولا هذا الرجل بئس، جاعلين نعم وبئس صفة للرجل والمرأة.

وبعد هذه النتائج نستطيع أن ندرك، بأن النحاة قد حكموا على نعم وبئس بالفعلية أو بالاسمية، نظرا لقبولهما لبعض العلامات التي تخص الفعل والاسم؛ لأن أقيستهم شكلية مترتبة على

---

(1) الكتاب ٢ | ١٨٢ .

(2) الإيضاح في علل النحو، ٥٣

نظرهم السطحية للظواهر اللغوية، وإلحاق بعضها ببعض بغض النظر عمّا يوجد بينها من أوجه اختلاف، وبعبارة أخرى فإنه لا يوجد علاقة بين البنية السطحية للأدلة النقلية التي استحضروها لتدعيم مذهبهم، والبنية العميقة لتلك الأدلة؛ مما أوقعهم في التناقض، ومن ثمّ اضطراب أحكامهم، وعدم صدق نتائجهم.لأنهم لم ((يستندوا في كل ذلك إلى سند موضوعي، أو يعتمدوا على أساس الملاحظة الدقيقة المستوعبة للظواهر، ومن ثم فإن القياسات النحوية لم تبدأ بما كان ينبغي أن تبدأ منه بتصنيف الظواهر، وتحديد علاقتها؛ لاكتشاف مقوّماتها وبلورة خصائصها، مما يقدم أساسا مقبولا للتعامل المباشر مع الظواهر من حيث إلحاق بعضها إلى بعض، وإنما على العكس من ذلك بدأت بنقل الأحكام من ظاهرة إلى أخرى بتطبيق القواعد الشكلية للإلحاق،؛ فقفزت إلى النتائج دون أن تلم بالمؤثرات الموضوعية التي أسلمت إليها))[1] ، ولذا فإن الحكم المشروط بعدد محصور من علامات الأسماء و الأفعال الشكلية لا يمكن التسليم به، لا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن النتيجة جاءت متضمنة معلومات تتجاوز محمول المقدمة الصغرى.

وبصورة المقدمات والنتائج يمكن توضيح الصورة لكل من البصريين والكوفيين على النحو التالي:

أولا ــ عند البصريين:

(علامة الفعل هي تاء التأنيث الساكنة، وضمير الرفع المتحرك، ونون الوقاية، ونون النسوة، ونون التوكيد الثقيلة والخفيفة، وحروف الجزم، والنصب، وسوف، والسين، وقد، والأفعال الماضية مبنية على الفتح وغيرها........)

{ مقدمة كبرى }

((نعم وبئس)) تقبل العلامات (تاء التأنيث، والضمائر، والبناء على الفتح كالأفعال الماضية

{ مقدمة صغرى }

....

إذن (نعم وبئس) أفعال { النتيجة }

ونلاحظ أن النتيجة جاءت معممة ومطلقة برغم أنها تتجاوز محمول المقدمة الصغرى، حيث أنهما لم يقبلا، إلا ثلاث علامات من علامات الأسماء، ومع ذلك حكموا لنعم وبئس بالفعلية بالرغم من أنهما لم يقبلا جميع العلامات.

ثانيا ــ عند الكوفيين

علامات الأسماء هي الجر والنداء وعدم التصرف والتجرد من الاقتران بالزمن والتصغير والإضافة والفاعلية والمفعولية والتنوين والنعت والنسب إليه وغيرها { مقدمة كبرى }

---

[1] تقويم الفكر النحوي ص ١١٤ و ١١٥

نعم وبئس دخلتها فقط العلامات (الجر والنداء وعدم التصرف والتجرد من الاقتران بالزمن. { مقدمة صغرى }

....

إذن (نعم وبئس) اسمان { النتيجة }

أيضا هنا جاءت النتيجة معممة ومطلقة وتجاوزت محمول المقدمة الصغرى التي جاءت أصلا ناقصة عن محمول المقدمة الكبرى.

وعند تمام حسان نجد أنه وضع نعم وبئس مع الخوالف[1]، وهو القسم الخامس من أقسام الكلم عند تمام حسان، والخوالف عند تمام حسان، هي كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية أي في الأساليب التي تستعمل في الكشف عن موقف انفعالي، وتقسم هذه الكلمات إلى أربعة أقسام: خالفة الإخالة، وهي عند النحاة (اسم الفعل)، وخالفة الصوت، وهي ما يسميها النحاة (اسم الصوت)، خالفة التعجب، وهي عند النحاة (صيغة التعجب)، وخالفة المدح والذم، وهي ما يسميها (فعلا المدح والذم)، وفي خالفة المدح والذم أورد تمام حسان اختلاف النحاة في نعم وبئس، ورد على البصريين بأنهم غفلوا عن أن هذين اللفظين لا يقبلان من علامات الأفعال إلا تاء التأنيث، أما تاء الفاعل وياء المخاطبة ونون التوكيد والتصرف إلى مضارع وأمر، بل إن التصرف داخل الإسناد فيما عدا قبول تلك التاء فلا يقبل هذان الفعلان شيئا منه، وكل ذلك يطعن في فعلية نعم وبئس، ورد على الكوفيين بأن نعم وبئس لا تقبل علامات الأسماء كلها وإنما تقبل حرف الجر فقط، وزاد على ذلك بأن قال أن حرف الجر يدخل على الجمل المحكية[2]، فليس في دخول الباء على (نعم) في (والله ما هي بنعم الولد) ما يؤكد اسميتها[3].

ثم يذكر تمام حسان أن ما يقال في نعم وبئس يقال في (حبذا ولا حبذا) فلا صلة لهما بمعنى (ح ب ب)[4].

وبعد أن عرضت الدراسة علامات الفعل، نستطيع أن نستنتج هذه العلامات وهي:

- دلالته على الحدث والزمن، وهي اللامة الوحيدة المعنوية أو التضمنية.
- يقبل حروف الجزم، وهذا يختص بالمضارع.
- وبما أن الجر من علامات الأسماء، فهو (أي الفعل) لا يقبل الجر.

---

(1) فقد قسم تمام حسان الكلم إلى خمسة أقسام: الاسم، والصفة، الفعل، الضمير، الخوالف.

(2) وقد سبق تمام حسان إلى هذا الرأي البصريين في ردهم على الكوفيين، من أن حرف الجر يدخل على الجمل المحكية، وللمزيد انظر (الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (١٤) ص ١١٢ ــ ١١٧).

(3) اللغة معناها ومبناها، الصفحات (٩٨ ــ ١١٥)، ويضيف أن هذين اللفظين ليس معناهما الفعل الماضي كما قال القائلون بذلك، وإنما معناهما الإفصاح عن تأثر وانفعال دعا إلى المدح أو الذم

(4) اللغة العربية معناها ومبناها، ١١٥

- لا تدخل عليه (أل) التعريف التي تدخل على الأسماء.
- لا يثنى ولا يجمع وإنـــما يسند إلى الضمائر التي تدل على المثنى والجمع.
- لا يباشره حرف النداء، وإذا دخل فهو من باب الشذوذ.
- لا ينون.
- يتصرف إلى ماضٍ ومضارع. وبعض الأفعال جامدة.
- يختص بقبول قد والسين وسوف ونون التوكيد و نون الوقاية وحروف الجزم وتاء التـــأنيث وأحرف المضارعة وأدوات الشرط ياء المخاطبة، ومن الملاحظ أن منها ما هو مختص بالمضـــارع ومنها ما هو مختص بالمضارع والأمر ومنها ما هو مختص بالمضارع والماضي.
- الفعل مع الفعل لا يشكل كلاما .
- لابد للفعل من اسم حتى يكون كلاما، فهو لا يستغني عن الاسم، والاسم يستغني عنه.

الفصل الثالث

الحروف

الحروف

الحرف هو القسم الثالث من أقسام الكلم، وبعد أن عرضت الدراسة علامة كل من الاسم والفعل، ستعرض الدراسة لعلامات الحروف، وقبل ذلك سأعرض إلى تعريف الحرف في اللغة والاصطلاح، وتعريفه سيكون من كتب اللغة والنحو.

تعريف الحرف:

لغة: فقد ورد في معجم مقاييس اللغة، في مادة (حرف)، ما نصه: ((حرف، الحاء والراء والفاء أصول: حدّ الشيء، والعدول، وتقدير الشيء، فأما الحد فحرف كل شيء حدّه، كالسيف وغيره ومنه الحرف وهو الوجه، تقول: هو من أمره على حرف واحد أي على طريقة واحدة، قال تعالى:((ومن الناس من يعبد الله على حرف))[1]أي على وجه واحد، ويقال للناقة حرْفٌ، فقال قوم: هي الضامر، وشبهت بحرف السيف، وقال آخرون: بل هي الضخمة، شبهت بحرف الجبل وهو جانبه))[2] ، أي أن الحرف معناه عند أحمد بن فارس الناقة الضامر أو الناقة الضخمة، والطرف والجانب، و لم يذكر معناه من وجهة نظر النحاة.

وفي القاموس المحيط، والحرف من كل شيء طرفه وشفيره، وحرف الجبل أعلاه، وهو واحد حروف التهجي، والناقة الضامرة أو العظيمة ومسيل الماء، وعند النحاة ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، ومن الناس من يعبد على الله على حرف أي على وجه واحد، وهو أن يعبده على السراء والضراء، وأنزِل القرآن على سبعة أحرف، سبع لغات وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، وإن جاء على سبعة أو على عشرة أو أكثر، ولكن المعنى هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن الكريم.[3]، ونلاحظ هنا أن الفيروز الآبادي قد ذكر معنى الحرف النحوي، وهو ما جاء لمعنى ليس باسم ولا حرف.

وعند ابن جني نجد في كتابه سر صناعة الإعراب، قولة: ((فأما الحرف فالقول فيه وفيما كان من لفظه: (ح ر ف) أينما وردت وقعت في الكلام يراد بها حد الشيء وحِدَّته؛ من ذلك حرف الشيء أنما هو حدّه وناحيته، وطعام حرِّيف: يراد حدّته، وانحرف عني أي جعل بينه وبيني حدّاً بالبعد والانعدال[4].

---

[1] الآية ١١ من سورة الحج، والآية هي: ((ومن الناس من يعبد الله على حرف فإن أصابه خير اطمأن وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه خسر الدنيا والآخرة ذلك هو الخسران المبين)) ، ((وعلى حرف معناه: على انحراف منه على العقيدة البيضاء))
انظر النهر الماد من البحر المحيط ٤ | ١٨٠

[2] معجم مقاييس اللغة، مادة (حرف) ، ٢ | ٤٢

[3] القاموس المحيط ٣ | ١٣٠

[4] سر صناعة الإعراب ١ | ١٦ ، والانعدال: التنحي والانصراف عن الشيء.

أما ابن منظور، فعنده: ((الحرف من حروف الهجاء: معروف، واحد حروف التهجي. والحرف: الأداة التي تسمى الرابطة، لأنها تربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل كعن وعلى ونحوهما، وكل كلمة تقرا على الوجوه من القرآن تسمى حرفا، هذا حرف ابن مسعود أي قراءة ابن مسعود، والحرف القراءة التي تقرأ على أوجه، ويراد بالحرف أيضا اللغة، والحرف في الأصل: الطرف ةالجانب، وبه سُمي الحرف من حروف الهجاء، وحرفا الرأس: شقاه، وحرف السفينة والجبل: جانبهما، والجمع أحرف وحروف وحِرَفة. وحرف كل شيء طرفه وشفيره وحَده، ومنه حرف الجبل وهو أعلاه المحدد، والحرف من الإبل: النجيبة الماضية التي أنضتها الأسفار، شبهت بحرف السيف في مضائها ونجائها ودقتها، وقيل هي الضامرة الصُّلبة، والحرف الناقة المهزولة، تُشبَّه بالحرف من حروف المعجم وهو الألف لدِّقتها، وأحرفتُ ناقتي إذا هَزَلْتها، وحرف الشيء: ناحيته،وإذا مال الإنسان عن شيء يقال تحرَّف وانحرف واحرورف))[1].

ويعلل ابن جني سبب تسمية الحروف بهذا الاسم بقوله: ((وسميت حروف المعجم حروفا؛ وذلك أن الحرف حد منقطع الصوت وغايته وطرفه. كحرف الجبل، ويجوز أن تكون سميت حروفا لأنها جهات للكلم ونواح))[2]، و ((سمى أهل العربية أدوات المعنى حروفا؛ لأنها تأتي في أوائل الكلام وأواخرة في غالب الأمر، فصارت كالحروف والحدود له))[3]

وبعد هذا العرض نجد أن (حرف) في اللغة تعني: اللغة والطرف والجانب والشق والضمور (أي الضعف الجسدي)، والانعدال عن الشيء والتغير والميل والناحية والقراءة في القرآن تعني أيضا الحرف، وتطلق كلمة حرف على الأداة التي تربط بين اسم واسم أو بين فعل وفعل أو بين اسم وفعل كحروف الجر وغيرها.

الحرف اصطلاحا وهو ما يهمنا هنا، وهو القسم الثالث لأقسام الكلمة التي تحدث فيه النحاة.

وأول من عرّف الفعل نحويا هو سيبويه حيث يقول: ((هذا باب علم ما الكلم من العربية. فالكلم: اسم وفعل، وحرف جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل، وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا حرف فنحو: ثمّ وسوف وواو القسم ولام الإضافة)) [4]،وقصد بـ (ثم) حروف العطف التي

---

(٢) لسان العرب ، مادة (حرف) ، ٤ | ٨٨ ـــ ٨٩، وانظر اتفاق المباني وافتراق المعاني ص: ١٤٦، ومختار الصحاح مادة حرف

(٢) سر صناعة الإعراب ١ | ١٦

(٣) المصدر السابق ١ | ١٧

(٤) الكتاب ١ | ١٢

(واو القسم) حروف الجر التي لا تدخل إلا على الأسماء. وابن السراج لم يعرف الحرف وإنما تكلم عما يميزه عن الاسم والفعل، فهو يقول: ((ما لا يجوز أن يخبر عنه ولا يجوز أن تكون خبرا، نحو: من وإلى))[1].

وابن جني يعرف الحرف بقوله: ((والحرف ما لم تحسن فيه علامة من علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وإنما جاء لمعنى في غيره، نحو هل وبل وقد. ولا تقول: من هل، ولا قد هل ولا تأمر به))[2] . ويحد الصيمري الحرف بأنه: ((لفظ يدل على معنى في غيره كقولك: هل زيد منطلق؟ فهل دلت على استفهام في غيرها، وكذلك سائر الحروف))[3]

ويقول ابن الحاجب في الحرف: ((والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها))[4]ويضيف ((وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره، مطابقة وذلك إذا كان ذلك الغير لازم الإضمار كما دل همزة اضرب ونون نضرب على معنى الضميرين اللازم اضمارها، وقد يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والأغلب في معنى الحرف أن يكون معنى الأسماء الدالة على المعاني دون الأعيان))[5]

ويقول ابن يعيش: ((والحرف كلمة دلت على معنى في غيرها، وهو أمثل من قول من يقول ما جاء لمعنى في غيره؛ لأن في قولهم ما جاء لمعنى في غيره إشارة إلى العلة والمراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها إذ علة الشيء غيره))[6].

ويقول ابن مالك: ((والكلم اسم جنس جمعي واحده كلمة، وهي: إما اسم وإما فعل وإما حرف؛ لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل، وإن لم تدل على معنى في نفسها — بل في غيرها — فهي الحرف)) [7] ثم أشار إلى ما يميزه عن الاسم والفعل، حيث أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بأنه لا يقبل علاماتهما، وقال بأن الحرف ينقسم إلى قسمين مختص وغير مختص، والمختص نوعان، مختص بالأسماء وبالأفعال[8].

---

(1) الأصول في النحو ١ | ٣٧

(2) اللمع في العربية ١

(3) التبصرة والتذكرة ١ | ٧٤

(4) كتاب الكافية في النحو ١ | ٩

(5) المصدر السابق ١ | ١٠ ، ويقول أيضا: ((الحروف لا يطرأ على معانيها شيء بل معانيها طارئة على معاني ألفاظ أخر)) ١ | ٢١

(6) شرح المفصل ٨ | ٣ ويضيف: ((ولما اشترط في الحرف أن يكون مصحوبا بغيره إذ لا معنى له في نفسه استثني منه حروفا قد حذف الفعل وبقي الحرف مفيدا لمعناه وحده مفيدا معنى، وتلك الحروف هي التي يجاب بها، وهي نعم وبلى وإي و إنه التي بمعنى نعم)) ٨ | ٦.

(7) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ | ١٥

(8) المصدر السابق ١ | ٢٤ وصاغ ذلك شعرا: سواهما الحرف كهل وفي و لم فعل مضارع يلي لم كيشم

وفي شرح الأشموني نجد أن الحرف: ((هي الكلمة التي لا تقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وهو على ثلاثة أنواع: مشترك ومختص بالأسماء ومختص بالأفعال))[1].

وعند ابن الأنباري الحرف هو: ((ما جاء لمعنى في غيره، وينقسم إلى قسمين: معمل ومهمل، فالمعمل هو الحرف المختص، كحروف الجر، وحروف الجزم. والمهمل غير المختص، كحروف الاستفهام، وحروف العطف، ثم الحروف المعملة والمهملة كلها تنقسم إلى ستة أقسام، فمنها: ما يغير اللفظ والمعنى، ومنها: ما يغير اللفظ دون المعنى، ومنها ما يغير المعنى دون اللفظ، ومنها ما يغير اللفظ والمعنى ولا يغير الحكم، ومنها ما يغير الحكم ولا يغير لا لفظا ولا معنى، ومنها لا يغير لفظا ولا معنى ولا حكما))[2].

ويقول ابن هشام: ((والكلمة هي: اسم أو فعل أو حرف، ودليل الحصر أن المعاني ثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة للحدث بالذات، والرابطة الحرف، وأن الكلمة إن دلت على معنى في غيرها فهي الحرف))[3]

وقال الأزهري في تهذيب اللغة ـــ وقد أطلق الحرف على الأداة التي تسمى الرابطة؛ لأنها تربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل ـــ : ((كل كلمة بنيت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني فاسمها حرف، وأن كان بناؤها بحرف أو فوق ذلك مثل حتى وهل وبل ولعل))[4]

وفي الجنى الداني يقول المرادي في حد الحرف: ((ومعنى قولهم الحرف يدل على معنى في غيره: ذلك أن دلالة الحروف على معناه الافرادي متوقفة على ذكر متعلقه بخلاف الاسم والفعل، فإن دلالة كل منهما على معناه الإفرادي غير متوقفة على ذكر متعلق. ألا نرى أنك إذا قلت: ((الغلام)) فهم من التعريف. ولو قلن ((أل)) مفردة لم يفهم منه معنى، فغذا قرن بالاسم أفاد معنى التعريف، وكذلك باء الجر فإنما لا تدل على معنى الإلصاق حتى تضاف إلى الاسم الذي بعدها)) [5].

---

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ١|٢٤

(٢) كتاب أسرار العربية، ص ٣٦ ، ويقول في تأخير الحرف عن الاسم والفعل: ((وأخر الحرف عن الفعل لأنه لا يفيد مع اسم واحد، فإنك لو قلت: بزيد أو لزيد، من غيره أن تعلق الحرف بشيء لم يكن مفيدا، فلما كان الفعل مع اسم واحد كان الفعل مقدما عليه)) ص : ٣٩ ، وانظر شرح قطر الندى وبل الصدى لنفس المؤلف، (ص : ٤٨)

(٣) شرح شذور الذهب، ص : ١٤، ١٥ ، وانظر شرح جمل الزجاجي ص : ٨٦

(٤) تهذيب اللغة، مادة حرف، وانظر اللسان مادة حرف ٤ | ٨٨

(٥) الجنى الداني في حروف المعاني ، ص : ٨٦

وقال السيرافي: ((وفي قولنا في الحرف يدل على معنى في غيره. نعني به أن تصور معناه متوقف على خارج عنه، ألا ترى أنك إذا قلت: ما معنى (من) ؟ فقيل لك: التبعيض.وخُلّيت وهذا. لم تفهم معنى (من) إلا بعد تقدم معرفتك بالجزء والكل))،[1]وكلام السيرافي هذا جاء بعد أن تكلم، عن أنّ معنى الاسم والفعل في نفسيهما وليس كالحرف الذي لا يؤدي معنى إلا في غيره.

من كل ما تقدم نجد أن النحاة في تعريفهم للحرف قد انقسموا إلى فريقين: فريق يرى أن الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا حرف، ومنهم سيبويه، والمبرد[2]، وفريق آخر يرى بإن الحرف ما دل على غيره، ومنهم المرادي، والسيرافي ، وابن يعيش، وابن هشام، وابن الأنباري، وغيرهم.

ونستطيع أن نتبين أيضا سبب تسمية الحروف بالحروف، هو ما أورده ابن جني في كتابه سر صناعة العربية، فهي لا تأتي في أوائل الكلام ولا في أواخره فصارت كالحروف والحدود لها، وما قال به المرادي: ((لأنه طرف في الكلام))[3].

الحرف عند المحدثين:

لقد أطلق النحاة المحدثون على الحرف الأداة، ومن هؤلاء مهدي المخزومي، ويقول في باب الأداة: ((الأدوات: كلمات إذا أخذت مفردة، غير مؤلفة، فليس لها دلالة على معنى، ولا تدل على معانيها إلا في أثناء الجملة))[4]، أي أن المخزومي ممن أخذ بأن الحرف كلمة تؤدي معناها في غيرها.

ويقول أيضا: ((فالفعل والاسم والأداة إذن، هي الأقسام التي اتفق النحاة عليها منذ نشوء هذه الدراسة، وليتهم قد وفوا هذه الأقسام حقها من الدرس، وأما الفعل والأداة فلم يوفوهما حقهما، و لم يتناولوهما بالدرس إلا بمقدار ما لهما من صلة بالعمل والعامل، وإلا بمقدار ما لهما من تأثير في الأسماء رفعا وخفضا ونصبا))[5].أي أن النحاة القدماء ــ حسب رأي المخزومي ــ كان اهتمامهم منصبا على نظرية العامل، وأكثر اهتمامهم كان بالاسم، لأنه الاسم معمول ويبدو تأثير العامل فيها واضحا.

والحرف هو اللغة، والذي يرى فيه القدماء بأنه أنواع ثلاثة فكرية ولفظية وخطية، فالفكرية معانيها الألفاظ واللفظية أصوات محمولة في الهواء وملتقطة بعضو السمع، والخطية مرسومة باليد،

---

[1] الجنى الداني في حروف المعاني، ص ٨٧ ، وانظر همع الهوامع ١ | ٢٢ ، ٣٩

[2] المقتضب ١ | ٣ ، وفيه يقول: ((الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، لا يخلو الكلام ــ عربيا أو أعجميا ــ من هذه الثلاثة))

[3] الجنى الداني ، ٨٨

[4] في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص ٣٧

[5] المصدر السابق ، ٤٥ ، وقد قسم مهدي المخزومي الكلمة إلى أربعة أقسام: الفعل والاسم والأداة والكناية.

وملتقطة بعضو النظر للدلالة على الحروف اللفظية التي وضعت بدورها للدلالة على الحروف الفكرية التي هي الأصول.[1] فهو امتداد التفكير في التعبير[2].

أو هو كما يقول الفارابي: الحرف هو من الألفاظ الدالة التي يسميها النحويون الحروف التي وضعت للدلالة على معان، وأهل اللسان اليوناني صنفوها بالخوالف والوصلات والواسطة والحواشي والروابط[3] ، أي هي عبارة عن وصلات بين الأسماء و الأسماء، أو بين الأسماء والأفعال، أو بين الأفعال والأفعال.

ويسمي أرسطو الحرف، رابطة: ((أما القسم الذي غلب على ظن الناس أنه القسم الثالث عند أرسطو عرض فهو الذي عرض له في عمل آخر غير أعماله المنطقية وهو الذي يسمى الرابطة، وهي عنده صوت بلا معنى))[4] ، أي حسب رأي أرسطو أن الحرف هو صوت بلا معنى، وليس له أي وظيفة في الكلام عندما يتكلم به وحده . ولكن عبده الراجحي يقول في الرد على ذلك: ((على أن لكل حرف من حروف اللغة العربية له معنى، ولا يتحقق هذا المعنى إلا من خلال السياق، فدلالة الحرف للإضافة أو للقسم أو غيره؛ إنما يحدده معنى الجملة، فالواو للقسم في والله، وهي للعطف في (محمد وأحمد مجتهدان) و للمعية في (سرت ضوء القمر)))[5]، وغير ذلك، وأقول أن معنى الحرف هو الرابطة، وتنبع أهمية الحروف من كونها تربط بين الجمل، وبالتالي تحقق معنى الجملة

والأداة عند تمام حسان مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق، والعلامة التي تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة، وتنقسم إلى قسمين أصلية وهي الحروف ذات المعاني كحروف الجر والعطف وغيرها، ومحوّلة وقد تكون ظرفية أو اسمية أو فعلية أو ضميرية، وكل جملة في اللغة الفصحى على الإطلاق تتكل في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة[6] ، وتشترك الأدوات جميعا في أنها لا تدل على معان معجمية لكنها تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق ثم تختص بوظيفة خاصة كالنفي والتأكيد، حيث تكون الأداة العنصر الرابط بين أجزاء الجملة، فيكون معنى هذه الأدوات هو معنى الجملة كاملة [7].

فالمحدثون يطلقون على الحروف الأدوات، ومنهم من يضعها مع الضمائر ومنهم من يطلق عليها الأدوات، ويتحدث عنها و كأنها الحروف.

---

(1) أسرار الحروف، أحمد زرقة ص : ١١

(2) المصدر السابق ص : ١٢

(3) أسرار الحروف ، ٢٩

(4) النحو العربي والدرس الحديث ، ٩٧

(5) المصدر السابق ٩٨

(6) اللغة العربية معناها ومبناها ١٢١

(7) المصدر السابق ١٢٥

ومن حيث التفاهم، فالأدوات جميعا ذات افتقار متأصل إلى الضمائر، إذ لا يكتمل معناهـا إلا بـها، فلا يفيد حرف الجر إلا مع المجرور، وأما من حيث الرسم الإملائي فهي إما متصلـة وإمـا منفصلة.

أقسام الحروف وعلاماتها:

تقسم الحروف إلى قسمين: حروف المباني، وهي التي تدخل في بنية الكلمة، فإذا فصل الحـرف عن بقية الحروف التي تتكون منها الكلمة، لم يدل على شيء أصلا كالواو في وجد والفاء في فهم.

وحروف المعاني وهي التي تدل على معنى في غيرها كالواو في قولنا: جاء زيد وعمرو، وكالفـاء في قوله تعالى: ((أنزل من السماء ماءً فسالت أودية بقدرها))[1] فإنها دلت على الترتيب والتعقيب

وحروف المعاني تقسم إلىقسمين: مختصة وغير مختصة، والمختصة تقسم إلى قسمين: مختصة بالفعل فقط، ومختصة بالاسم.

وبهذا يكون لدينا التقسيم التالي لحروف المعاني:

حروف لا يأتي بعدها إلا الأفعال، وحروف لا يأتي بعدها إلا الأسماء، وحروف تدخل على الأسماء والأفعال.وعند سيبويه ثلاثة أنواع من الحروف، قسم لا يليه إلا الفعل ولا تغير إعرابه، وقسم يليـه الفعل والاسم، وقسم يغلب دخولها على الفعل[2]. ويقول ابن السراج: ((الحروف أدوات تغـيّر ولا تتغير، فالتغير الواقع))[3]، ومن علامات الحروف عند ابن السراج أنه: ((ما لا يجوز أن يخبر عنـه كما يخبر عن الاسم، ألا ترى أنك لا تقول: إلى منطلق كما تقول: الرجل منطلـق، ولا يجـوز أن يكون خبرا، والحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام، ولا يأتلف من الحرف والفعل كلام، ولا يأتلف من الحرف والاسم كلام))[4] ، ((ومن خواص الحرف: امتناع كون خواص الاسم والفعل فيه، أي أن الحرف لا تدخل عليه الألف واللام، ولا يثنى، ولا يجمع، ولا يتصرف تصريـف الفعـل))[5]، ويقول ابن جني في المنصف: ((الحروف لا يصح فيها التصريف ولا الاشتقاق، لأنها مجهولة الأصول، وإنما هي كالأصوات نحو صه ومه ونحوهما، والحروف لا تمثل بالفعل لأنها لا يعرف لها اشـتقاق، إلا أن تنقلها إلى التسمية بها فحينئذ يجوز وزنها بالفعل، فأما وهي على ما هي عليه من الحرفيـة فـلا تصرف))[6] إذن من علامات الحروف عند ابن جني أنه لا يصح فيها التصريف ولا الاشتقاق.

---

(1) الآية ١٧ من سورة الرعد

(٢) الكتاب ٣|١١٤ ــ ١١٧

(3) الأصول في النحو ، ١|٤٣

(4) الأصول في النحو ، ١|٤٠

(5) التبصرة والتذكرة ، ١|٧٥

(6) المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، ١|٧

ولا يتقدم ما دخل عليه الحرف على الحرف، ((وكل ما كان موضوعة من الحروف على الدلالة على قسم من أقسام الكلام فلا يتقدم شيء مما في حيزه عليه، كالاستفهام والشرط والنداء وأشباهها، وسر ذلك قصدهم إلى التنبيه على القسم الذي دل عليه الحرف ليصرف السامع فهمه ويتوفر خاطره على مقاصد معاني ما يسمعه، وذلك يحصل بتقدم ذلك الحرف ولو أخره لكان منقسم الخاطر في معاني ذلك الكلام))(1) و ((الحرف لا يستحق الإعراب لأنه لا يقول بنفسه، وإنما يصير كبعض حروف ما يدخل عليه، وبعض الكلمة لا يعرب فوجب ألا يعرب الحرف لذلك))(2)

ويقول ابن هشام: ((ويعرف الحرف بأنه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع ـ ويقصد ابن هشام علامات الأسماء والحروف ـ ؛ كهل وفي و لم، وقد أشير بهذه الـمُثُل إلى أنواع الحروف؛ فإن منها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال فلا يعمل شيئا كهل، تقول: هل زيد أخوك؟ وهل يقوم؟ ومنها ما يختص بالأسماء فيعمل فيها كـ (في)، نحو (وفي الأرض آيات وفي السماء رزقكم)(3)ومنها ما يختص بالأفعال فيعمل فيها كـ (لم) نحو: (لم يلد ولم يولد)(4)))(5)

ويقول ابن يعيش: ((والحرف يدخل إما لربط اسم باسم وهو معنى العطف، مثل جاء زيد وعمرو، وأما أن يدخل لربط فعل باسم، نحو نظرت إلى زيد وانصرفت عن جعفر، وهو معنى التعدية وإما أن يدخل لربط جملة بجملة نحو: إن تعطني أشكرك، وكان الأصل تعطيني أشكرك، وليس بين الفعلين اتصال ولا تعلق ملما دخلت إن علقت إحدى الجملتين بالأخرى وجعلت الأولى شرطا والثانية جزاء))(6). والسيوطي في الأشباه والنظائر يقسم الحرف إلى عشرة أقسام: ((والحروف تأتي على عشرة أقسام، إحداها أن يدل على معنى في الفعل وهو السين وسوف، والثاني أن يدل على معنى في الاسم وهو الألف واللام، والثالث أن يكون رابطا بين اسمين أو فعلين وهي حروف العطف، الرابع أن يكون رابطا بين فعل واسم وهي حروف الجر، الخامس أن تربط بين جملتين وهي الكلم الدالة على الشرط، السادس أن تدخل على الجملة فتغير معناها دون لفظها، وذلك هل وما أشبهها، السابع أن تدخل على الجملة فتغير لفظها دون معناها، الثامن أن يدخل على الجملة، فيغير لفظها ومعناها نحو ما الحجازية، التاسع أن يدخل على الجملة فلا يغير لفظها ولا معناها، والعاشر أن يكون

---

(1) أمالي ابن الحاجب ، ٧٥٥

(2) التبصرة والتذكرة ، ١ | ٥٦

(3) من الآية ، ٢٢ من سورة الذاريات

(4) الآية ، ٣ من سورة الإخلاص

(5) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ١ | ٢٠

(6) شرح المفصل ، ٨ | ٥ ، ويقول في استغناء الحرف عن الاسم والفعل وهي أحرف الجواب: ((فهذه الأشياء ـ وهي نعم وأخواتها ـ قد يكتفى بها في الجواب فيقال: أقام زيد؟ فيقال: في جوابه (نعم) أي نعم قد قام، فنعم قد أفادت أيجاب الجملة بعدها إلا إنها قد حذفت لدلالة الجملة المستفهم عنها قبلها)) أي أنه لا يجوز الحذف إلا إذا دل على الجواب دليل.

زائدا))[1] كقوله تعالى: ((فبما رحمة من الله لنت لهم))[2]. ويقول في الهمع: ((والحرف لا علامة له، فإن اختص باسم أو فعل عمل، وإلا فلا يعمل. ويستثنى من الأول (هل) التي في حيزها فعل، ومن الثاني (ما) و (لا) و (إن) النافيات))[3].

على أن الحرف في اللغة لايؤدي معنى في حال انفراده، أي لا يكتفى فيه بمعناه المعجمي لأنه يفتقر إلى هذا المعنى، ولعل هذا ما يبرهن أن النحاة القدماء، عندما يوردون حرفا ما، فإنهم يعززونه بالشواهد، ويوضحونه بالأمثلة المختلفة؛ لأن معنى الكلمة يستفاد من التركيب والالتحام، وهذا ما يؤيده علماء اللغة المحدثون، فهم يرون أن المعنى يستفاد بالنظرة الأفقية في التركيب، من خلال النظر إليها مع غيرها في السياق، وليس النظر في نفسها منفردة. وفي ذلك يقول أولمان — وهو يتحدث عن السياق — : ((إن المعنى الوحيد الذي يهم مشكلتنا في الحقيقة، هو معناها التقليدي، أي النظم اللفظي للكلمة، وموقعها من ذلك النظم))[4]. وللدكتور كمال بشر رأي في المعنى اللغوي: ((أن هناك من يظن أن علم المعنى يهتم بدراسة المعنى على مستوى اللفظة، على نحو ما يجري في المعجمات وما يشبهها من كتب الثروة اللفظية، التي تعنى بجمع الألفاظ وتفسيرها بوجه من الوجوه، غير أن المدققين يرون أن هذه نظرة ضيقة قنعت بالأمور السطحية و لم تأتِ بجديد في هذا الشأن))[5]، ويضيف: ((فالكلمة منعزلة ضرب من العبث، فلا بد من سياق يبرز دلالتها، وهو ما اصطلحوا على تسميته بسياق الحال))[6]، على أن عبد القاهر الجرجاني قد سبق الجميع في هذه القضية، فهو يرى أن المعنى اللغوي لا يدرس إلا من بعد العلم بالنظم، فلا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادا ومجردة من معاني النحو[7]، ويقول في موضع آخر: ((ليس كلامنا فيما يفهم من لفظتين مفردتين، نحو: قعد، وجلس، ولكن فيما يفهم من مجموع كلام ومجموع كلام آخر))[8]

وهكذا نرى أن أهم علامة للحروف، أنه لا يقبل علامة الأسماء ولا علامات الأفعال لأنه هو العلاقة نفسها في أكثر الأحيان، وأنه لا يؤدي مع الفعل وحده معنى ولا مع الاسم، وأما أقسامه، فهو على قسمين: المختص وغير المختص، والمختص قسمان: مختص بالاسم، ومختص بالفعل، ومشترك أي

---

(1) الأشباه والنظائر ٢|١٩

(2) الآية ١٥٩ ، من سورة آل عمران

(3) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ١| ٣٩ ، ويقول أيضا: ((والحرف لا علامة له وجودية، بل علامته ألا يقبل شيئا من خواص الاسم ولا من خواص الفعل، وهو ثلاثة أقسام: مختص بالاسم، ومختص بالفعل، ومشترك بينهما، والأصل في كل حرف يختص أن يعمل فيما اختص به، وفي كل حرف لا يختص ألا يعمل.

(4) دور الكلمة في اللغة ، لأولمان ، ترجمة د. كمال بشر ، ٥٤ — ٥٥

(5) دراسات في علم اللغة، د. كمال بشر ، ١٥٣

(6) المصدر السابق ، ١٥٣

(7) دلائل الإعجاز ، ٣٨٦

(8) المصدر السابق ، ٢٧١

يدخل على الاسم والفعل، ومن هذه الحروف ما لا يغير شيئا في المعنى والإعراب، ومنها ما يغير الحركة الإعرابية، ومنها ما يغير المعنى، ومنها ما يكون زائدا.

والناظر في كتاب سيبويه وغيره من النحاة يرى أقساما كثيرة من الحروف، فمنها: (حروف الإضافة)، (حروف التحضيض)، (حروف التفسير، مثل أي وإن)، (حروف التنبيه)، (حروف الجر)، (حروف الجواب)، (حروف الخطاب)، (حروف الردع)، (الحروف الزائدة)، (حروف الشرط)، (حروف العطف)، (حروف القسم)، (الحروف المشبهة بالفعل)، (الحروف المصدرية)، (حروف النداء)، (حروف النفي). وغيرها كالحروف التي تدخل على المضارع وهي حروف المضارعة.

عدد الحروف:

يقول المرادي: ((ذكر بعض النحويون أن جملة حروف المعاني، ثلاثة وسبعون حرفا، ومنهم من زاد بأن جعلها نيفا وسبعين حرفا، وقد وقفت على كلمات أخر مختلف في حرفيتها ترتقي بها عدة الحروف على المائة، وهي منحصرة في خمسة أقسام: أحادي، وثنائي، وثلاثي، ورباعي، وخماسي.))[1]

الحروف المختصة بالاسم:

أولا ــ حروف الجر.

ثانيا ــ الحروف المشبه بالفعل.

الحروف المختصة بالفعل:

أولا ــ حروف الجزم.

ثانيا ــ حروف النصب.

الحروف المشتركة:

أولا ــ حروف الاستفهام.

ثانيا ــ حروف العطف.

حروف الجر

وقد سبق الكلام على الجر في الفصل الأول، ولكن هنا ستتناول الدراسة، الكلام في حروف الجر وليس الجر كعلامة، لأن الجر يكون بالحروف والإضافة والتبعية، وستمثل الدراسة ببعض حروف

---

[1] الجنى الداني ، ٩٣

الجر، وبخاصة تلك التي اختلف فيها النحاة، وذلك في كتاب سيبويه وغيره من النحاة الذين جاؤوا بعده.

حاشا وخلا وعدا

وهي إما حروف جر وإما أفعال، وفي ذلك يقول سيبويه: ((وأما حاشا فليس اسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعده، وفيه معنى الاستثناء. وبعض العرب تقول: ما أتاني القوم خلا عبدِالله، فيجعل خلا بمنزلة حاشا، فإذا قلت ما خلا، فليس فيه إلا النصب، لأن ما اسم ولا تكون صلتها إلا الفعل ها هنا، وهي ما التي في قولك: أفعل ما فعلت. ألا ترى أنك لو قلت: أتوني ما حاشا زيدا لم يكن كلاما))(١)

أي أن سيبويه لا يقر بأن تسبق ما المصدرية حاشا، وهو هنا يجعلها حرف جر، وهي ليست باسم ولا حرف، وتدخل في باب الاستثناء لمضارعة إلا بما فيه من معنى النفي.

ويقول ابن يعيش في (حاشا): ((وأما حاشا فهو حرف جر عند سيبويه يجر ما بعده وهو وما بعده في موضع نصب بما قبله، وفيه معنى الاستثناء كما أن حتى حرف يجر ما بعده وفيه معنى الانتهاء تقول: أتاني القوم حاشا زيد، وما أتاني القوم حاشا زيد والمعنى سوى زيد))(٢) ويوافق ابن يعيش ما ذهب إليه سيبويه، إذ يقول: ((والصواب ما ذهب إليه سيبويه ــ أي أنها حرف ــ وذلك أنها لو كانت فعلا بمنزلة خلا وعدا، لجاز أن تقع في صلة (ما) فتقول: أتاني القوم ما حشى زيدا كما تقول: ما خلا، وما عدا فلما لم يجز ذلك دل على حرف))(٣).

أي أن ابن يعيش ذهب إلى أن (حاشا) حرف يفيد الجر. وهي ليست اسما ولا فعلا، وفي الجنى الداني أن لـ (حاشا) ثلاثة أوجه أو أقسام:

الأول ــ أن تكون فعلا ماضيا بمعنى استثنى.

الثاني ــ أن تكون للتنزيه، كقولهم: حاشا لزيد، و (حاشا) هذه ليس معناها الاستثناء، بل معناها التنزيه عما لا يليق بالمذكور. وقد يراد بها تنزيه اسم فيبتدرون به اسم الله تعالى.

الثالث ــ أن تكون من أدوات الاستثناء، نحو قام القوم حاشا زيد.(٤)

وبالنسبة لمن قال بفعليتها، نستطيع القول:

الكلمة التي تدخل على الاسم ولا تأخذ فاعلا	ليست فعلا	(مقدمة كبرى)
(حاشا)	لا تأخذ فاعلا	(مقدمة صغرى)

---

(١) الكتاب ، ٢| ٣٤٩، ٣٥٠

(٢) شرح المفصل ، ٢| ٨٤

(٣) المصدر السابق ، ٨| ٤٨، ٤٩

(٤) الجنى الداني ٥١٠ ــ ٥١٣

إذن (حاشا)	ليست فعلا (النتيجة)

وهذه النتيجة يتوصل إليها وفقا لما أورده النحاة أنفسهم من أن لكل فعل فاعلا، سواء كان ظاهرا أو متصلا أو مستترا، وعلى هذا تكون حاشا ليست فعلا.

((وخلا تأتي على وجهين: أن تكون حرفا جارا للمستثنى، والثاني: أن تكون فعلا متعديا ناصبا له، وفاعلها على الحد المذكور في حاشا، أي أن حاشا وخلا فعلان لا فاعل لهما، ودخول ما على خلا يعينها للفعلية؛ لأن (ما) مصدرية وموضع ما خلا نصب، وقيل على الظرف، ويجوز الجر على أن (ما) زائدة، وذلك فاسد لأن (ما) لا تزاد قبل الجار، بل بعده، مثل قوله تعالى: ((عما قليل ليصبحن نادمين))[1] و أن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ))[2]

لعل

ويقول عنها سيبويه: ((ولعل وعسى: طمع وإشفاق))[3]، ((ولعل هذا زيد ذاهبا وإذا قلت لعل فأنت ترجوه أو تخافه في حال ذهابه))[4] ، فهي للرجاء والخوف. واللام التي في لعل زائدة ((لأن اللام ها هنا زائدة، بمنزلتها في لأفعلن، ألا ترى أنك تقول: علك))[5]، إذن كلام سيبويه في لعل آراؤه، أنها للطمع والإشفاق، والرجاء والخوف، واللام التي في أول لعل زائدة، وكما قال رؤبة:

يا أبتا علك أو عساكا[6]

وقول الشاعر:

ولست بلوام على الأمر بعدما … يفوت، ولكن علّ أن أتقدما[7]

وكقول الشاعر:

[1] من الآية ٤٠ / سورة المؤمنون

[2] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ١٧٩

[3] الكتاب ، ٤ | ٢٣٣ ، وهو في باب عدة ما يكون عليه الكلم

[4] المصدر السابق ، ٢ | ١٤٨

[5] الكتاب ، ٣ | ٣٣٢ .

[6] ملحقات ديوان رؤبة، ١٨١ ، وانظر الكتاب ٢ | ٣٧٥ ، والمقتضب ٣ | ٧١ ، والخصائص ٢ | ٩٦ ، والإنصاف ١ | ٢٢٢ ، وابن يعيش ٢ | ١٢ ، ٣ | ١٢٠ ، ٧ | ١٢٣ ، ٨ | ٨٧ ، واللسان مادة (علل) .

[7] الإنصاف ، ١ | ٢١٩، شرح المفصل ، ٨ | ٨٥ ، ولسان العرب مادة (لعل) ، ١١ | ٦٠٧

لك الخير علّلنا بها، علّ ساعةً تمر وسهْواء من الليل يذهب[1]

ولا تكون لعل حرف جر إلا في لغة عقيل، ويقول ابن مالك: ((أما لعل فالجر بها لغة عقيل، ومنه قول الشاعر:

لعل أبي المغوار منك قريب [2]

فأبي المغوار مبتدأ، وقريب خبر، ولعل حرف جر زائد، دخل على المبتدأ، فهو كالباء في (بحسبك درهم)، وقد روي على لغة هؤلاء في لامها الأخيرة الكسر والفتح، وروي أيضا اللام الأولى؛ فتقول: علّ بفتح اللام وكسرها))[3]، ويقول السيوطي في الهمع: ((وقد أنكرها قوم منهم الفارسي، وتأول البيت على أن الأصل: لعله لأبي المغوار منك جواب قريب، فحذف موصوف(قريب)، وضمير الشأن، ولام لعل الثانية تخفيفا، وأدغم الأولى في لام الجر، ومن ثم كانت مكسورة. ومن فتح فهو على لغة: المالُ لزيدٍ، وهذا تكلف كثير مردود بنقل الأئمة))[4]وللعل أربعة مواضع: ((فهي أما للتوقع لأمر ترجوه أو تخافه، كقولك: (لعل زيدا يأتنا)، وهي طمع أن يكون، وتكون شكا بمنزلة عسى كقولك: (لعل زيدا يقوم)، وتكون استفهاما، كقولك للرجل: (لعلك تشتمني ؟)، تريد هل تشتمني؟ فيقول: لا أو نعم، وتكون بمعنى (كي) كقولك للرجل: (زرني لعلي لأنفعك)معناه كي أنفعَك، كقوله تعالى: (وتوبوا إلى الله جميعا أيها المؤمنون لعلكم تفلحون)[5] ومعناه كي تفلحوا))[6].

واختلف نحاة الكوفة والبصرة في لام لعل، فمنهم من قال أن اللام أصلية وهم الكوفيون، والبصريون ذهبوا إلى أن لام لعل زائدة[7]، واستند الفريق الكوفيون إلى الاستدلال الاستنباطي، القائم على استخلاص نتيجة من مقدمتين: كبرى وصغرى، كانت الأولى فيهما تصورا أو استحضارا، أو استدعاء لمعلومات عامة سابقة تعد محل إجماع لدى المتناظرين؛ لذا فهي من البديهيات المسلم بها في العربية،[8] ، ولذلك قالوا في هذا الأمر: ((إنما قلنا إن اللام أصلية؛ لأن (لعل) حرف، وحروف

---

(1) الإنصاف ١ | ٢٢٠، وورد في (تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص : ١٠٥) ، وقالوا في لعل لعنّ

(2) وصدره : فقلت ادع أخرى وارفع الصوت داعيا ،شرح ابن عقيل (٢ | ٤)، سر صناعة الإعراب (ص ٤٠٧) ، ولسان العرب (مادة حوب ،وعلل ، ولمم ، ١ | ٢٨٣ ، و١١ | ٤٧٣ ، و١٢ | ٥٥٠ ، على التوالي) ، ورصف المباني (ص ٣٧٥)وانظر همع الهوامع ، (٢ | ٣٧٣ ، ٣ | ٩٣) .

(3) شرح ابن عقيل ، ٢ | ٥ ، ٦

(4) همع الهوامع ، ٢ | ٣٧٣

(5) من الآية ٣١ / سورة المؤمنون

(6) كتاب الازهية في علم الحروف، ٢١٨ ، وورد عند الزجاجي في كتابه حروف المعاني (ص : ٣٠) : ((لعل لها ثلاثة أوجه : تكون شكا، وإيجابا، واستفهام))

(7) انظر في هذه المسألة، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (٢٦) ، ١ | ٢١٨

(8) في توظيف الرواية وجدلية البرهان، خولة قرالة، رسالة ماجستير ، ٥٩

الحروف كلها أصلية))[1]، وبذلك ذهب الكوفيون إلى أن لعل حرف، أي ليست اسما كما قال بعض النحاة في اسمية لعل.

وبطريقة المقدمات يكون لدينا رأيهم على النحو التالي:

حروف الحروف كلها أصلية		(مقدمة كبرى)
لعل	حرف	(مقدمة صغرى)

....

إذن اللام الأولى في لعل	أصلية	(النتيجة)

وحسب رأي البصريين والذين يقولون: إن اللام الأولى في لعل زائدة، يكون لدينا ما يلي:

بعض حروف الحروف	زائدة	(مقدمة كبرى)
لعل	حرف	(مقدمة صغرى)

....

إذن لام لعل	زائدة	(النتيجة)

وقد بنى البصريون آراءهم على الشواهد اللغوية التي وردت عن العرب في أشعارهم، أي أنهم يعمدون المذهب الاستقرائي، فقد وردت لام لعل محذوفة في النصوص الشعرية [2]، وكانوا يعززون أراءهم بأدلة قياسية، كما في (زيدل وعبدل وأولاك) فإن أصلها (زيد وعبد وأولاك)،بينما نجد أن الكوفيين قد انتهجوا المنهج الاستنباطي الاستدلالي، وبنوا حل آرائهم على الرياضية الذهنية، و قالوا في حذف اللام التي في لعل: إنه من الشذوذ.

في حين نجد أن التفسير في حذف لام لعل عند ابن الأنباري؛ هوكثرة الاستعمال، فقالوا: ((لعل، ولعلّنَ، ولعنَّ، ورعنّ، وعنَّ، وغنَّ، ولغل، وغلّ))[3]. وهنالك سبب آخر يورده ابن يعيش في مفصله، وهو التصرف بهذا الحرف، فقال: ((واعلم أن العرب قد تلعبت بهذا الحرف كثيرا، لكثرته في كلامهم؛ لأن معناه الطمع، ولا يخلوا إنسان من ذلك، فقالوا: لعلّ، وعلّ))[4].

الحروف المشبهة بالفعل:

وهذه الحروف من الحروف المختصة التي لا تدخل إلا على الأسماء، وهي الحروف التي يسميها سيبويه بالحروف الخمسة، وفي هذا يقول سيبويه في باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده: ((وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل، لا

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف، ١ | ٢١٩

[2] وقد تم الإشارة إليه في بداية الكلام على لعل في الصفحات السابقة

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف، ١ | ٢٢٤ ، ٢٢٥

[4] شرح المفصل، ٨ | ٨٧

تصرّفُ تصرُّفَ، الأفعال كما أن عشرين لا تصرّف تصرُّف الأسماء التي أخذت من الفعل وكـــانت بمتزلته، ولكن يقال بمترلة الأسماء التي أخذت من الأفعال وشبهت بها في هذا الموضع، فنصبت درهمـــا لأنه ليس نعتها ولا هي مضافة إليه، و لم ترد إن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليـــه، ولكنـــه واحد بيِّن به العدد، فعملت فيه كعمل الضارب في زيد، إذا قلت: هذا ضارب زيدا، لأن زيدا ليـــس من صفة الضارب، ولا محمولا على ما حمل عليه الضارب . وكذلك هذه الحروف، مترلتـــها مـــن الأفعال . وهي إن وإن، ولكنّ، وليت، ولعل، وكأنّ))[1]، فكما أنه يوجد أسماء أخذت من الأفعال وكانت مثلها ولكنها لم تتصرف تصرفها، فكذلك إن وأخواتما أخذت مـــن الفعـــل ولا تتصـــرف تصرفها. وفي اللمع يقول ابن جني: ((وهي إن وأن وكأن ولكنّ ولعلّ وليت. فهذه الحروف كلـــها تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ ويصير اسمها، وترفع الخبر ويصير خبرها، واسمـــــها مشـــبه بالمفعول، وخبرها مشبه بالفاعل)) [2] أي أنها مختصة بالاسم دون الفعل، ويقول ابـــن الســـراج: ((الحروف التي تعمل مثل عمل الفعل فترفع وتنصب خمسة أحرف، [3] فإن توكيد الحديث وهـــي موصلة للقسم، ولكن: ثقيلة وخفيفة توجب بها بعد نفي، ويستدرك بها، فهي تحقيق وعطف حـــال على حال تخالفها، وليت للتمني، ولعل، وكأن للتشبيه، وهي إنما مكونة من الكاف التي للخطـــاب دخلت على (أن)))[4] ، أما سبب شبهها بالفعل((فلأنها على ثلاثة أحرف فصاعدا، وأواخرهـــا مبنية على الفتح كآخر الفعل الماضي، وهي تدخل على الابتداء والخبر فتنصب المبتدأ تشبيها بـــالمفعول المقدم، وترفع الخبر تشبيها بالفاعل المؤخر))[5] ، ((ولا يجوز أن يؤخر اسمها ويقدم خبرها، لأنـــه خولف بها طريقة الفعل إذ كانت مشبهة به وليست بأفعال فلا تتصرف في معمولها كما لاتتصرف في أنفسها))[6]. ويقول ابن مالك:

لإن، أن، ليت، لكن، لعل كأن عكس ما لكان من عمل

كأن زيـــدا عالم بـــأني كفيء، ولكن ابنـــه ذو ضعن[7]

---

[1] الكتاب ، ٢ | ١٣١، ونلاحظ أن سيبويه لم يذكر أن المفتوحة الهمزة حين عدد الحروف المشبهة بالفعل، مع العلم أنه قد أفرد لها بابا خاصا، لاستعمالات إن وأن، فهو قد تحدث عن إن المكسورة وأن المفتوحة. انظر مثلا: ٣ | ١٥١ (باب أنّ وإنّ)

[2] كتاب اللمع في العربية، ٢٢ .

[3] وابن السراج أيضا لم يورد أن المفتوحة مع هذه الأحرف، وهو في ذلك يستوي في رأيه مع سيبويه.

[4] الأصول في النحو ، ١| ٢٢٩ ، ٢٣٠، والسبب أنهما حرف واحد من حيث المعنى.

[5] التبصرة والتذكرة، ١ | ٢٠٣.

[6] المصدر السابق ، ١ | ٢٠٣ ، وفي ذلك يقول سيبويه: ((وزعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب، حين قلت: كان أخاك زيد، إلا أنه ليس لك أن تقول كأن أخوك عبدَالله، تريد كأن عبدَالله أخوك، لأنها لا تصرف تصرف الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان، فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي بمترلة الأفعال فيما بعدها وليست أفعال)) (الكتاب ٢: ١٣١) و (الكتاب ٢: ١٤٨).

[7] شرح ابن عقيل، ١ | ٣٤٥

وراع ذا الترتيب، إلا في الذي   كليت فيها ــ أو هنا ــ غير البذي[1]

أي يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر، إلا إذا كان الخبر ظرفا، أو جارا ومجرورا؛ فإنه لا يلزم تأخيره، وتحت هذا قسمان: الأول ــ أنه يجوز تقديمه وتأخيره، والثاني ــ أنه يجب تقديمه.[2]

إنَّ:

وهي تأتي على وجهين: **أحدها:** أن تكون حرف توكيد، تنصب الاسم وترفع الخبر، وقيل: تنصبهما في لغة، كقوله:

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن   خطاك خفافا؛ إنّ حرّاسَنا أسدا[3]

وأوله المانعون على أنه حال والخبر محذوف. أي: تلقاهم أسدا . أو خبر كان محذوفة. أي: كانوا أسدا ، **والثاني:** أن تكون حرف جواب بمعنى نعم، كقول الشاعر:

ويقلن: شيب قد علا   ك، وقد كبرت، فقلت: إنه[4]

أنَّ:

وتكون مع صلتها بمعنى اسم علم يحكم عليه بالإعراب، كقولك: بلغني أنك شاخص، فهي بمعنى اسم مرفوع، تأويله: بلغني شخوصك، وتكون بمعنى لعل، تقول: السوقَ أنا نشتري غلاما، أي لعلنا نشتري غلاما[5]. أي أن واسمها وخبرها مصدر مؤول في محل ....، أي أن المصدر المؤول من أن واسمها وخبرها نستطيع أن نجعل مكانها اسما.

كأن:

وهي مكونة من (أنَّ) والكاف التي للتشبيه، وفي ذلك يقول سيبويه: ((سألت الخليل عن كأن، فزعم أنها إنّ، لحقتها الكاف التي للتشبيه، ولكنها صارت مع إن بمنزلة كلمة واحدة، وهي نحو كأي رجلا ونحو (له) كذا وكذا درهما))[6] أي هي من الحروف المركبة، وتأتي على ثلاثة أوجه: تكون تشبيها، وشكا، ونكون مخففة، فإذا وقعت على الأسماء كانت تشبيها، كقولك: كأن زيدا أخوك،

---

(1) شرح ابن عقيل ١ | ٣٤٨

(2) والأول مثل: ليت فيها غير البذي، والثاني: ليت في الدار صاحبها.

(3) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٥٥ وانظر ، الجنى الداني ٣٨٠

(4) البيت لعبدالله بن قيس الرقيات، الديوان، ص ٦٦ ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٥٧ ، ٨٥١ ، والجنى الداني ص ٣٨٤ وانظر الكتاب، ٣ | ١٥١

(5) حروف المعاني ، ٥٧

(6) الكتاب ٣ | ١٥١

وإذا كان خبرها مشتقا من الفعل كانت شكا، والمخففة يجوز رفع اسمها ونصبه[١]، ونكون بمعنى (كي)، كقولك: جئت كأن تنظر في أمري[٢]. إذن المخففة هي نفسها الثقيلة.

ليت:

ليت حرف تمن[٣]، يكون في الممكن والمستحيل، ولا يكون في الواجب، فلا يقال: ليت غدا يجيء. وذكر بعضهم أنه يقال فيه (لتّ)، بالإدغام، وفي رصف المباني أنه يقال: (لوت، بالواو قليلا)[٤] وهي علامة للأسماء، شكلية أيضا.

لكنَّ:

يقول عنها سيبويه: ((ولكن المثقلة في جميع الكلام بمنزلة إنَّ)) [٥]، ويقول الزجاجي: ((لكنَّ استدراك بعد جحود، كقولك: ما خرج زيد لكنْ عمرو، ولا يغني في الواجب، لم يصح إلا أن تأتي بعدها بكلام تام، وكذلك ((لكنَّ)) المشددة، إلا أنها تنصب الاسم وترفع الخبر[٦]، وفي معناها ثلاثة أقوال:

أحدها: وهو المشهور أنه واحد ، وهو للاستدراك، وفسر بأن تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها، ولذلك لابد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها .

الثاني: أنها ترد تارة للاستدراك وتارة للتوكيد .

الثالث: أنها ترد للتوكيد دائما، ويصحب التوكيد معنى الاستدراك، وهو قول ابن عصفور : إن وأن ولكن معناها التوكيد.[٧]

لعل:[٨]

((واعلم أن لعلّ وكأن وليت ثلاثتهن يجوز فيهن جميع ما جاز في أن، إلا أنه لا يرفع بعدهن شيء على الابتداء))[٩]، وهذا يعني أنها علامة اسمية أيضا، زيادة على أنها علامة للأسماء في باب الجر، فقد ذكرت سابقا أنها شاذة في ذلك الباب، ولكنها هنا قياسية لا شذوذ فيها.

---

(١) حروف المعاني، ٢٩

(٢) المصدر السابق ، ٣٢

(٣) الكتاب، ص ٤ | ٢٣٢ ، ((وأنت في ليت تمناه في الحال)) الكتاب ٢ : ١٤٨ ، وانظر حروف المعاني ص ٥

(٤) الجنى الداني ٤٥٨ ، ورصف المباني، ص (   )

(٥) الكتاب ، ٢ | ١٤٥ ، وفي الصفحة التالية يعيد هذا الكلام، فيقول: (ولكن بمنزلة إنَّ)

(٦) حروف المعاني، ١٤

(٧) مغني اللبيب ، ٣٨٣

(٨) وقد سبق الكلام عليها سابقا في حروف الجر.

(٩) الكتاب ٢ | ١٤٦

(ما) التي تدخل على هذه الحروف:

تكون ((**ما**)) كافة للعامل عن عمله. وذلك في ((إنما، وكأنما، ولعلما، وربما))[1] فإن تدخل على الأسماء فقط، أما إذا دخلت (ما) على هذه الحروف، فإن (إن) في هذه الحالة تصبح حرفا غير مختص وتكون حرفا مشتركا، أي تدخل على الاسم والحرف. ويذكر ذلك سيبويه في كتابه فهو يقول: ((وسألت الخليل عن إنّما وأنّما وكأنّما وحيثما وإما، في قولك: إما تفعل وإما ألا تفعل، فقال هن حكايات، لأن ما هذه لم تجعل بمنزلة موت في حضرموت، ألا ترى أنها لم تغير (حيث) عن أن يكون فيها اللغتان: الضم والفتح، وإنّما تدخل لتمنع أن من النصب، ولتدخل حيث في الجزاء، فجاءت مغيّرة، و لم تجيء كموت في حضر ولا الغوا))[2]، أي أن هذه أل(ما)، هي ليست حشوا مثل موت في حضرموت، وإنما لما فائدة، فهي تنقل إن من حالة إلى حالة أخرى مختلفة تماما، عما كانت عليه قبل دخول ما عليها، وورد في كتاب الكافية: ((وتلحق ما إن وأخواتها فتلغي عملها، إلا ليت فإنه يجوز إعماله وإهماله، والأكثر الإلغاء ؛ لأنها تخرج بما عن الاختصاص بالجملة الاسمية فالأولى أن لا تعمل، وما كافة إذا أهملت، ومذهب الجمهور أن (ما) الكافة حرف، وقال ابن درستويه أنها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشأن فيكون اسما والجملة بعدها خبرها وإذا أعملت فـ (ما) زائدة حرفية، وروى أبو الحسن وحده في إنما وأنما الإعمال والإلغاء، والإعمال قليل فيهما لضعف معنى الفعل، و لم يسمع إعمال في كأنما ولعلما ولكنما وقياسها في الإعمال على ليتما سايغ عند الكسائي، وأكثر النحاة))[4]. والذي يفهم من هذا الكلام أي من كلام ابن الحاجب أن (إنّ) وأخواتها إذا باشرتها (ما)، فإنها تكون عاملة وملغاة، وابن مالك رأيه أن هذه (ما) إذا اتصلت بإن وأخواتها فأنها غير موصولة وأنها تكفها عن العمل إلا ليت فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال، بالرغم الخلاف على هذه المسألة، ولكن ابن مالك يقرر أنه لا تعمل هذه الحروف مع (ما) إلا ليت ، ((أما ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذ))[5] ،ورأيهم أنه يجوز إعمال هذه الحروف إذا اتصلت بـ (ما)، ((احترزنا بغير الموصولة من الموصولة؛ فإنها لا تكفها عن العمل، بل تعمل معها ، والمراد من الموصولة التي بمعنى الذي))[6] ، ويقول ابن مالك:

ووصل ((ما)) بذي الحروف مُبطِل   إعمالـها وقد يُبـقّى العمل

---

[1] كتاب الازهية في علم الحروف، ٨٨

[2] الكتاب ٣ | ٣٣١

[4] كتاب الكافية في النحو، ٢ | ٣٨٤ وما التي تلحق إن وأخواتها هي زائدة بمنزلة (ما) في قوله تعالى: ((فبما رحمة من الله لنت لهم)) (آل عمران الآية ١٥٩)

[5] شرح ابن عقيل ، ١| ٣٧٤

[6] المصدر السابق ، ١ | ٣٧٥

وبالنسبة لـ (ليت) أجاز بعضهم الإعمال والإهمال، ((يجوز في ليتما الإعمال لبقاء اختصاصها بالجمل الاسمية إذ لا يجوز: ليتما قام زيد، كما لا يجوز: إنما قام زيد، وعلى الإهمال، قال ابن الناظم نظرا إلى الكف بما، وقال غيره: حملا على أخواتها. وهو الصواب، لأن الكف ناشئ عن زوال الاختصاص و لم يزل فيها))[1]، ويقول سيبويه: ((وأما ليتما زيدا منطلق فإن الإلغاء فيه حسن، وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت، وهو قول النابغة الذبياني:

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا   إلى حمامتِنا ونصفه فقدِ[2]

فرفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قول من قال: (مثلا ما بعوضة)[3]، أو يكون بمنزلة إنما زيدٌ منطلق))[4]((وقوله: (نصفه) تابع لقوله: (هذا) ، فمن قدّره منصوبا ونصب الحَمام، ومن قدّره فيه الرفع رفعه، وقد يجوز الرفع من نصب الحمام، وذلك على أن يجعله معطوفا على المستتر في (لنا)، وحسن ذلك لأجل الفصل))[5] إذن يجوز بعد ليت الرفع والنصب، مع العلم أنهم يقولون: أن ان ليت لا يبطل عملها إذا دخلت عليها ما الكافة وعلى ذلك، يكون لدينا التنظير التالي وفق قواعد النحاة التي قالوا بها وذلك كالآتي:

(ما) إذا دخلت على الحروف المشبهة	يلغي عملها	(مقدمة كبرى)
إن (في إنما)	دخل عليها ما الكافة	(مقدمة صغرى)
....		
إذن (إن)	ألغي عملها	(النتيجة)

أي أن (إن) إذا دخل عليها (ما) الكافة؛ فإنه، في هذه الحالة تصبح حرفا غير مختص؛ لأنه يجوز أن

---

(1) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص ٣٦٢

(2) الكتاب، ٢|١٣٧ ، والبيت للنابغة الذبياني في ديوانه، ص ٢٤ ، وانظر: همع الهوامع ١|٢٢٠ ، والخصائص ، ٢|٤٢٠ ، المقرب: ١|١١٠ ، شرح قطر الندى: ١٥١ ، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص ٣٢٦ ، مغني اللبيب، ص (٩٠ ، ٣٧٦ ، ٤٠٦) ، ورصف المباني (٢٩٩ ، ٣١٦ ، ٣١٨) ، أوضح المسالك ، ١|٣٤٩ ، وشرح الأشموني ، ١|١٤٣ ، شرح شذور الذهب ، ص ٣٦٢ ، شرح المفصل ، ٨|٥٨ .

(3) الآية (٢٦) من سورة البقرة، وفي تفسير أبي حيان الأندلسي، لها وجوه إعرابية سبعة، حيث يقول: ((والمشهور نصب بعوضة، وقرىء بالرفع، والنصب على أن يكون صفة (لما) وصفت باسم الجنس، و(ما) بدل من (مثلا)، و(مثلا) مفعول يضرب أو عطف بيان من مثل أو بدل منه، أو مفعولا يضرب و (مثلا) حال من نكرة تقدمت عليها أو مفعولا ثانيا ليضرب، أو أول ليضرب و (مثلا) ثانيا، أو منصوبا على إسقاط الجار، التقدير: ما بين بعوضة فما فوقها)) (النهر الماد من البحر المحيط، ١|٨٨). والآية: ((إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلا يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا وما يضل به إلا الفاسقين))

(4) الكتاب ، ٢|١٣٨

(5) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، ص ٣٦٣

يدخل على الاسم والفعل، وإذا دخلت على الجملة الاسمية، فإن ما بعدها يرفع على اعتبار أن هـــذا الاسم، إما مبتدأ أو خبر، بل إنها تدخل على الجملة الفعلية.

(ما) إذا دخلت على الأحرف المشبهة بالفعل   تلغي عملها   (مقدمة كبرى)

ليت   من الأحرف مشبه بالفعل (مقدمة صغرى)

....

إذن (ليت) إذا اتصل بها (ما)   يلغي عملها   (النتيجة)

لكن علماء اللغة استثنوا (ليت) من هذه القاعدة، فقالوا: إنّ ليت إذا وليها (ما) الكافة، فإنهـا تبقى عاملة أحيانا.

وهذا ملخص لقول العلماء في الحروف المشبهة بالفعل، ولكن ورد عن العرب ليت متصلة بـــ (ما)

وما بعدها مرفوعا، على أنه مبتدأ، وقد تأوله العلماء بتأويلً كثيرةٍ، فقد أوردت الدراسة بيت الشـعر في الصفحة السابقة، وجاء ما بعدها مرفوعا

أي أن الحمام والذي هو بدل من اسم الإشارة (هذا) جاء مرفوعا، والأصل أن يكون منصوبـــا، ولكنه جاء مرفوعا، وهذا انتقاض للقاعدة التي قال بها النحاة[1] .

الحروف المختصة بالفعل:

أولا ــ حروف الجزم:

والجزم كعلامة قد سبق الكلام عليه في الفصل الثاني، في الحديث على علامات الفعل، ولكن هنا يتعمد الدراسة إلى حروف الجزم، وعلاماتها.

---

(١) ومثل (ليت) (لعل) فقد ورد عن العرب لعل متصلة بـــ (ما) ومع ذلك جاء اسمها مرفوعا، أي أنه ألغي عملها، فلو كانت عاملة، لكان اسمها منصوبا، وهو قول الشاعر :

تحلّل وعالج ذات نفسك وانظرن   أبا جُعلٍ لعلّما أنت حالم

والشاهد فيه إلغاء (لعل) لأنها جعلت مع (ما) من حروف الابتداء.

وحروف الجزم عند سيبويه هي: ((لم، لمـّا، واللام التي في الأمر، وذلك قولك: ليفعل، ولا في النهي، وذلك قولك: لا تفعل؛ فإنما هما بمنزلة لم))[1].

لم:

وهي من الأدوات التي تأتي على حرفين، ((و(لم) نفي لقوله فعل))[2] و ((هي لنفي الماضي، كقولك: لم يخرج زيد))[3]، المعنى الرئيس لهذا الحرف، هو تخليص الفعل المضارع من الحال والاستقبال، إلى الماضي. ((واللفظ لفظ مضارع والمعنى الماضي))[4] ويقول ابن هشام في شرح شذور الذهب ((لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا، تقول: يقومُ زيد، فيكون الفعل مرفوعا؛ لخلوه من النواصب والجوازم، ومحتملا للحال والاستقبال؛ فإذا دخلت عليه (لم) جزمته وقلبته إلى معنى المضي))[5]، ((والمنفي بها تارة يكون انتفاؤه منقطعا، وتارة يكون متصلا بالحال، وتارة يكون مستمرا أبدا، فالأول نحو قوله تعالى: (لم يكن شيئا مذكورا)[6]، أي: ثم كان بعد ذلك، والثاني نحو: (و لم أكن بدعائك ربِّ شقيا)[7]، والثالث نحو: (لم يلد و لم يولد و لم يكن له كفوا أحد)[8]))[9]

وبما أن الجزم في الأفعال هو نظير الجر في الأسماء، وبما أنه لا يجوز أن نفصل بين الجار والمجرور، فكذلك لا يجوز أن يفصل بين الجازم والمجزوم[10].

ولعل ما يؤكد أن هذه الحروف دخولها على الأفعال، والجزم بها علامة شكلية، فقد ورد عن العرب، أفعال مرفوعة وقد سبقها (لم) مثل قول الشاعر:

لولا فوارس من نُعمٍ وأسرتهم ... يوم الصليفاء لم يوفون بالجار[11]

وورد الفعل بعدها منصوبا، كقول الشاعر:

---

(1) الكتاب ، ٣|٨ . وهو في باب (ما يعمل في الأفعال فيجزمها).

(2) الكتاب ، ١| ٢٢٠ ، في باب (ما يكون عليه الكلم)

(3) كتاب حروف المعاني ، ٨

(4) الأصول في النحو ، ٢| ١٥٦ ، ويقول ابن السراج: ((الحروف التي تجزم خمسة: لم، ولما، ولا في النهي، واللام التي في الأمر، وإن التي للجزاء))

(5) شرح شذور الذهب، ٢٤

(6) من الآية ١ /سورة الإنسان

(7) من الآية ٤ |سورة مريم

(8) ٣، ٤ |سورة الإخلاص

(9) شرح شذور الذهب ص ٢٦

(10) انظر في هذه المسألة ، الكتاب ١| ١٢٤ ، و٣| ٩

(11) سبق الكلام عن هذا الشاهد في علامات الأفعال

في أيّ يوميّ من الموت أفر　　　أيوم لم يقدرَ أم يوم قُدِر[١]

وبهذا قرأ أبو جعفر: ((ألم نشرحَ لك صدرك))[٢]، ووفقا لهذه المعطيات، وبما أنـــه ورد الفعــل المضارع مرفوعا ومنصوبا بعد لم، سيكون لدينا ما يلي:

إذا اتصل الجازم (لم) بالفعل	فإنّه يجزمه	(مقدمة كبرى)
النمط (يوفون)	اتصل به جازم	(مقدمة صغرى)

....

إذن (يوفون)	ليست فعلا	(النتيجة)

وهذه النتيجة، منافية تماما لما أورده النحاة، فجميع آرائهم تقول: أن (لم) حرف جزم، تجـــزم الفعل المضارع الذي بعدها.

وبعبارة أخرى:

حروف الجزم إذا اتصلت بالفعل	فإنّها تجزمه	(مقدمة كبرى)
(لم) اتصلت بالفعل (يوفون)	فام تجزمه	(مقدمة صغرى)

....

إذن (لم)	ليست حرف جزم	(النتيجة)

وذلك لأنها لم تغير حركة الفعل المضارع، فهي كـــ (السين، وسوف)، وهـــذا منـــافٍ لآراء علماء النحو.

كما ورد عن العرب، فصل بين الجازم والمجزوم، كقول الشاعر:

فأضحت مغنِيها قِفَارا رسُمُها　　　كأن لم سِوى أهل من الوحش تُؤْهَلِ[٣]

فـــ (لم) هو حرف الجزم في البيت، و (تؤهل) هو الفعل المضارع المجزوم، وحرك بالكسر منعا لالتقاء ساكنين.

ووفقا لهذه المعطيات أيضا، فإننا نستطيع أن نقول:

حروف الجزم	لا يفصل بينها وبين مجزومها	(مقدمة كبرى)

---

[١] مغني اللبيب ، ٣٦٥ ، وانظر سر صناعة الإعراب، ١| ٨٥ ، وفيه يقول: ((فذهبوا فيه إلى أنه أراد النون الخفيفـــة، ثم حذفـها للضرورة، فبقيت الراء مفتوحة، كأنه أراد يُقْدَرَنْ. وأنكر بعض أصحابنا هذا ، وقال: هذه النون لا تحذف إلا لسكون ما بعدهـــا، ولا سكون ها هنا بعدها.

[٢] من الآية ٤ سورة الشرح، وانظر في تخريج هذه القراءة تفسير البحر المحيط ٨|٤٨٣ ، ٤٨٤

[٣] البيت لذي الرمة، في ديوانه، ص ٥٠٦) ، وانظر: مغني اللبيب (ص ٣٦٧) ، الجنى الداني (ص ٢٦٩) ، الخصـائص ٢ | ٤١٠، والهمع ٢|٤٤٧.

تؤهل فصل بينه وبين عامله (لم) (مقدمة صغرى)

,,,

إذن (لم) ليس حرف جزم (النتيجة)

أو (تؤهل) ليس مجزوما (النتيجة)

فالنتيجتان مؤداهما واحد، وهو أن (لم) هنا ليست حرف جزم، وهذه النتيجة خرجنا بها، من خلال المعطيات التي وضعها النحاة.

لمـــا:

وهي تجزم الفعل المضارع[1]، وهي تكون بمعنى (لم)[2] في نفي المستقبل[3]، كقوله تعالى: ((بـــل لَّمَّـــا يذوقوا عذاب))[4] ،وقال أكثر النحاة: هي مركبة من (لم)، الجازمة و (ما) الزائدة كما في (أما)، وقال بعضهم: هي بسيطة[5].

وما قيل في لعل يقال في لما إذا اعتبرت مركبة، فيكون لدينا التنظير التالي:

حروف الحروف كلها أصلية (مقدمة كبرى)

لمـــا مركبة (مقدمة صغرى)

,,,

إذن (لمـــا) ليست حرفا (النتيجة)

وبالطبع هذه النتيجة منطقية، إذا سلمنا بما قاله النحاة، لأن النحاة في الأغلب، دائمـــا معممـــا، فمعظم النتائج التي يطلقها النحاة في قواعد اللغة، معممة، مع أن بعضها الشواذّ، تكون أكـــثر مـــن القاعدة نفسها.

لام الأمر:

يقول سيبويه: ((فإن أردت أن تجعل هذه الأفعال أمرا أدخلت اللام))[6] ، ويقول ابن مـــالك: ((الأدوات الجازمة للمضارع على قسمين: أحدهما: ما يجزم فعلا واحدا، وهو اللام الدالة علىالأمر، نحو (ليقم زيد)))[7]. و لام الأمر وحدها مكسورة ـــ أي من اللامات التي في اللغة العربية ـــ فإن

---

(1) انظر الكتاب، ٣ | ٨

(2) كتاب الازهية في علم الحروف، ١٩٧

(3) كتاب حروف المعاني ص ١١

(4) الآية ٤ | من سورة الطارق

(5) همع الهوامع ، ٢ | ٤٤٧

(6) الكتاب ، ٣ | ٣٥ ،وانظر: ٣ | ٨ ، وكتاب اللمع ٧٦

(7) شرح ابن عقيل، ٢ | ٣٦٤ ، ويقول: (ولام طالبا ضع جزما)

دخل عليها الواو أو الفاء أو ثم ، كنت مخيرا في كسرها وإسكانها، نحو: فلْيقم زيد، ولْيقم، ثم لْيقم زيد،[1] قال الله تعالى: (ثم لِيقطع)[2]، ((والأولى أن يقال عنها لام الطلب، ليشمل الأمر، نحو: (لينفق ذو سعة من سعته)[3]، والدعاء، نحو: (ليقضِ علينا ربك)[4]، قيل: والالتماس، كقولك: لمن يساويك: لِيفعل، من غير استعلاء وذلك لأن الطلب إذا ورد من الأعلى فهو أمر، وإذا ورد من الأدنى فهو دعاء، وإذا ورد من المساوي فهو التماس))[5] .

إذن لام الأمر هي حرف جزم، ويجوز في لامها الكسر والتسكين[6]، وهي في حالة دخولها على المضارع تجعله أمرا، ولذلك قال عنها النحاة: أنه يجب تسميتها لام الطلب،وهي تخلص الفعل إلى المستقبل بعد أن كان دالا على الحال.

لا الناهية:

((ولا في النهي، وذلك قولك: لا تفعل؛ فإنما هي بمنزلة (لم) واعلم أن هذه اللام ولا في الدعاء بمنزلتهما في الأمر والنهي، وذلك قولك: لا يقطع الله يمينك، وليجزك الله خيرا))[7]، أي أن (لا)، هي من أحرف النهي والأمر الجزم ، وعند الهروي: ((تكون (لا) نهيا))[8] ويقول ابن هشام في المغني: ((أن تكون ــ لا ــ موضوعة لطلب الترك، وتختص بالدخول على المضارع، وتقتضي جزمه واستقباله، سواء كان المطلوب منه مخاطبا، أو غائبا، أو متكلما، مثل: (لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء)[9]، و لا يتخذِ المؤمنون الكافرين أولياء)[10]، ولا أرينك هاهنا، والأصل لا تكن هنا فأراك))[11]. إذن (لا) هي حرف نهي ونفي وجزم، وهو يفيد الأمر والنهي اللذين بدورهما يفيدان الطلب، وأهم ما تختص به هو دخولها على المضارع.

---

(1) كتاب حروف المعاني ، ٤٦ ، وهو يقصد إلى أن اللام في (ليقم) الكسر والتسكين..

(2) من الآية ١٥ | سورة الحج

(3) الآية ٧ | سورة الطلاق

(4) الآية ٧٧ | سورة الزخرف

(5) الجنى الداني في حروف المعاني ، ١٥٢ ، وقد ترد هذه اللام للتهديد

(6) انظر الكتاب ٤ | ١٥١ ، ويقول: (واعلم أن كل شيء كان أول الكلمة وكان متحركا سوى الوصل فإنه إذا كان قبله كلام لم يحذف و لم يتغير، إلا ما كان من هو وهي، فإن الهاء تسكن إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام، وفعلوا بلام الأمر مع الفاء والواو مثل ذلك؛ لأنها كثرت في كلامهم وصارت بمنزلة الهاء في أنها لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها)

(7) الكتاب ، ٣ | ٨

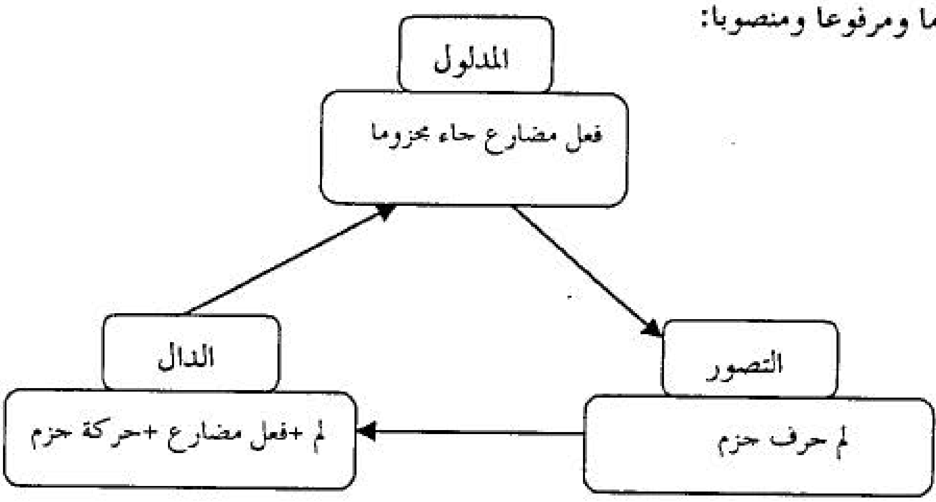
(8) كتاب الازهية في علم الحروف، ص ١٤٩

(9) من الآية ١ | سورة الممتحنة (مثال للمخاطب)

(10) من الآية ٣ | سورة آل عمران (مثال للغائب)

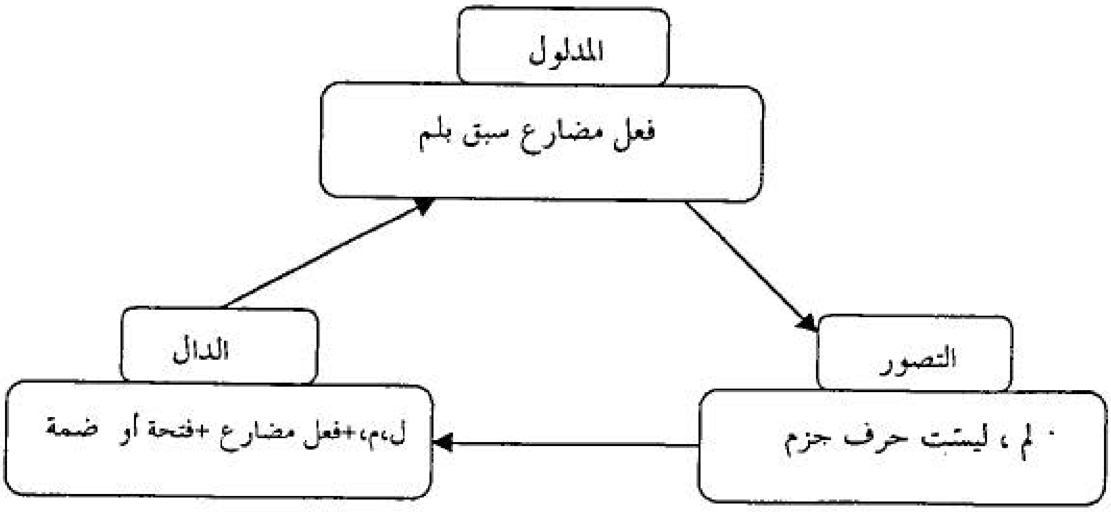
(11) مغني اللبيب ٣٢٣ ــ ٣٢٥

وحسب المخطط الذي وضعه ريتشارد وأوجدن ـــ والمخطط لحالة حروف الجزم التي يأتي بعدها الفعل مجزوما ومرفوعا ومنصوبا:



وهذا المخطط يعني أنه إذا نطقنا بالحروف التي تكون كلمة مكونة من حرف جزم وفعل مضارع وحركة الجزم بالنسبة للفعل، وهي ربما تكون السكون، أو حذف النون كما في الأفعال الخمسة أو حذف حرف العلة، كما في الأفعال التي تنتهي بحرف العلة، فالمدلول لهذا الدال، هو أن الفعل المذكور جاء مجزوما، أما التصور الذي يحدث عند السامع العربي، هو أن لم حرف جزم، وهذا الحرف يجزم الفعل الذي يدخل عليه، بإحدى حركات الجزم التي ذكرت سابقا.

أما من ناحية أخرى، فإننا رأينا أنه ورد عند العرب، فعل يسبق بـــ (لم) ومع ذلك فإن هذا الفعل، جاء منصوبا ومرة أخرى جاء مرفوعا، كما في الأبيات التي تم ذكرها (فكما ذكرت الدراسة الفعل (يوفون) قد ورد مرفوعا بالرغم من أن (لم) سبقته ومع ذلك بقي هذا الفعل مرفوعا، أو الفعل (نشرح) جاء منصوبا على الرغم من أنه سبق بحرف جزم، وعلى هذا يكون لدينا المخطط التالي الذي نتج لمعطيات نحوية ذكرها النحاة، ولكن ورد عندهم أنفسهم ما ينقض هذه القاعدة، كما بينت الدراسة في الفعل (يوفون) و (نشرح):



ثانيا ــ أحرف النصب:

وهي القسم الثاني من الحروف التي تختص بالفعل، وتكون مختصة بـالفعل، وخاصة الفعل المضارع، فهي لا تدخل على الماضي ولا على الأمر.

يقول سيبويه في باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء: ((اعلم أن الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها لا تعمل في الأسماء ، كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال، وهي: أنْ، وذلك قولك: أريد أن تفعل، وكي، وذلك: جئتك لكي تفعل. ولن، واللام التي في قولك: جئتك لتفعلَ. وحتى، وذلك قولك: حتى تفعل ذاك))[1] ، أي أن حروف النصب عند سيبويه، هي أنْ، وكي، ولن، واللام التي لتعليل، وحتى.

يقول ابن السراج في الحروف التي تنصب الفعل المضارع: ((والحرف التي تنصب الفعل: أن، لن، وكي، وإذن))[2] ، والواو إذا عطفت بها الفعل على المصدر فإنها تكون حرف النصب عند ابن السراج، وفي ذلك يقول: ((فأما الضرب الأول من هذا، وهو أن تعطف الفعل على المصدر ، نحو قولك: يعجبني ضربُ زيد وتغضبَ، تريد وأن تغضبَ)) [3] ، ((واللام، نحو قولك: جئتك لتعطيني ولتقومَ، وتأويل هذا جئتك لأن تقوم))[4] ، ((وحتى إذا كانت بـمعنى إلى أن، والفاء إذا عطفت على معنى الفعل لا على لفظه والواو إذا كانت بمعنى الاجتماع، وأو، إذا كانت بمعنى إلى أن))[5]،وعلى هذا فإن حروف النصب عند ابن السراج، هي: أن، لن، كي، الواو إذا عطف بها على المصدر، لام التعليل، حتى، إذن، أو.

أنْ :

يقول سيبويه: ((وأن بمنزلة الذي، وتكون مع الصلة بمنزلة الذي مع صلتها اسما، فيصير: يريد أن يفعلَ، بمنزلة يريد الفعلَ))[6]، أي أن المصدر المؤول، من أنْ والفعل في محل في محل نصب مفعول به، فهي والفعل قامت مقام الاسم. وهي تكون ناصبة للفعل المستقبل عند الزجاجي[7]، وتكون داخلة على الفعل الماضي والمستقبل، فتكون هي والفعل اسما بمعنى المصدر، وتنصب الفعل المستقبل[8]

---

(١) الكتاب ، ٣| ٥ ــ ٨

[2] الأصول في النحو، ٢| ١٤٧

[3] المصدر السابق ، ٢| ١٥٠ ، وهو يتكلم عن الحروف التي يجوز فيها إضمار أن و إظهارها.

[4] المصدر السابق ، ٢| ١٥٠

[5] المصدر السابق ، ٢| ١٥١

[6] الكتاب ، ٤| ٢٢٨ ، ويقول في موضع آخر: (تقول: أن تأتيني خير لك، كأنك قلت: الإتيان خيرٌ لك. ومثل ذلك قوله تعالى: (وأن تصوموا خيرٌ لكم) (الآية ١٨٤ ، البقرة) يعني الصوم خيرٌ لكم)

[7] كتاب حروف المعاني ، ٥٨

[8] كتاب الازهية في علم الحروف، ٥٩ .

لن:

ويقول سيبويه في تأصيلها: ((فأما الخليل فزعم أنها لا أنْ، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا: ويلُمّه، يريدون ويْ لامّه، وكما قالوا: يومئذٍ، وجعلت بمنزلة حرفٍ واحد، كما جعلوا هلاّ بمنزلة حرفٍ واحد، فإنما هي هلْ ولا، وأما غيره فزعم أنه ليس في لن زيادة وليست من كلمتين، ولكنها بمنزلة لم في حروف الجزم، في أنه ليس في الحرفين زائدا، ولو كانت على ما قال الخليل لما قلت: أمّا زيدا فلن أضرب لأن هذا اسم والفعل صلة ، فكأنه قال: أما زيدا فلا الضرب له))[1]، وعلى هذا تكون (لن) عند الخليل من الحروف المركبة، وتركيبها مكون من (لا)و (أن)، وبسبب كثرة الاستعمال؛ حذفوا (ألف) (لا) كما حذفوا همزة (أن)، ولكن سيبويه، غير ذلك، فهو يرى أنها من الأحرف البسيطة غير المركبة، ودلل على صحة رأيه بالمثال السابق. و (لن) لنفي الفعل المستقبل، ويقول سيبويه: ((ولن أضرب نفيٌ لقوله: سأضرب))[2] .

ويقول ابن هشام في شرح شذور الذهب: ((فأما (لن) فأنها حرف بالإجماع، وهي بسيطة خلافا للخليل في زعمه أنها مركبة من (لا) النافية و (أن) الناصبة، وليست نونها مبدلة من ألف خلافا للفراء في زعمه أنّ أصلها (لا) وهي دالة على نفي المستقبل، وعاملة النصب دائما))[3].

إذن ((لن)) حرف نصب بإجماع النحاة، وفائدتها تأتي من أنها تفيد نفي المستقبل، وهي لا تدخل إلا على الفعل المضارع.

كـي:

وهي من الأفعال الناصبة للفعل المضارع، ((وكي، وذلك جئتك لكي تفعلَ))[4]،وهي من الأحرف التي يضمر بعده أن وجوبا فهذه النون لا تظهر في (كي)، وفي ذلك يقول سيبويه: ((واعلم أنَّ أنْ لا تظهر بعد حتى وكي، كما لا يظهر بعد أما الفعل في قولك: أما أنت منطلقاً، والفعل لا يحسن بعدها إلا أن يحمل على أن، فأن ههنا بمنزلة الفعل في أما))[5]، إذن (كي) حسب رأي سيبويه هو حرف يدخل على الفعل المضارع، ويعمل فيه النصب، ولكن هذا النصب لا يكون بـ (كي)، وإنما يكون بأن المضمرة بعد كي، لأنها ليست من الحروف التي تضاف إلى الأفعال.

---

[1] الكتاب ، ٣|٥

[2] المصدر السابق ، ١|١٣٥

[3] شرح شذور الذهب ، ٢٨٧ ، ونلاحظ هنا، أن ابن هشام قال بما قال به سيبويه في الكتاب. وانظر الجنى الداني في حروف المعاني ص ٢٤٨ .

[4] الكتاب ، ٣|٥ ، ويقول: (وبعض العرب يجعل كي بمنزلة حتّى، وذلك أنهم يقولون: كَيْمَهْ، في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء كما قالوا: حتّى مه، وحتّى متى، ولِمَهْ) (الكتاب ٣|٦)

[5] الكتاب ، ٣|٧

وكي تنصب الفعل بأن المضمرة كما يقول المالقي، أو أنها تنصب الفعل بنفسها، وفي هذا يقول: ((وعلى هذا إذا دخلت على الأفعال المضارعة و لم تدخل عليها اللام ولا أرادها المتكلم انتصب ما بعدها بإضمار أن))[1] أما الموضع الثاني لكي، فهو أن تكون حرف نصب تنصب الفعل المضارع بنفسها، و ((ذلك إذا دخلت عليها اللام الجارة أو أريدت، كقولك: جئتك لكي أكرمك المعنى: لأن أكرمك، فكي هنا بمعنى أن وهي وما عملت فيه في موضع مصدر مخفوض باللام، والتقدير لأن أكرمك، والمعنى: لإكرامك))[2]إذن (كي) قد تكون حرف جر أو حرف نصب، فإذا جاء معها اللام فإنها تنصب الفعل المضارع بأن المضمرة بعدها، أو أنها تكون حرف نصب تنصب الفعل المضارع بنفسها من غير أن المضمرة. وهذه القضية خلافية بين نحاة البصرة والكوفة، حيث ذهب الكوفيون إلى أن (كي) لا تكون حرف نصب، ولا يجوز أن تكون حرف خفض، وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرف جر[3]، والكوفيون يعللون رأيهم؛ بأن (كي) من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال، لا يجوز أن يكون حرف جر، ودافع البصريون عن رأيهم بأنها دخلت على (ما) الاستفهامية كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها، وحذف الألف منها. وأظن أن الكوفيون أقرب إلى الصواب، لأن حرف الجر لا يدخل على حرف جر آخر.

والكوفيون دائما يلجأون في إثبات آرائهم إلى المنطق، والاستنتاج، بينما نجد أن البصريين يلجأون إلى إيراد الأمثلة والشواهد التي تثبت رأيهم، كما نرى في (كي) وغيرها من المسائل الخلافية بين الفريقين. ونتيجة لهذا الرأي عند البصريين، فإننا نحكم وباطمئنان على أن كي من وجهة نظر البصريين هو حرف غير مختص؛ لأنه لو كان مختصا لما جاز أن يدخل على الأسماء، و(ما) الاستفهامية اسم عند النحاة، وهو حرف مختص من وجهة نظر الكوفيين فقط، وبناءً على هذا نستطيع القول في رأي البصريين في (كي):

الحروف المختصة بالأفعال	لا تدخل إلا على الأفعال (مقدمة كبرى)
(لم) حرف	لا يدخل إلا على الأفعال (مقدمة صغرى)

....

إذن (لم)   حرف مختص بالأفعال   (النتيجة)

وهذا الكلام معقول جدا، وفقا لما قرره النحاة في خاصية الحرف المختص، من أن إما أن يدخل على الاسم أو على الحرف، والحروف المختصة بالأفعال لا يجوز أن تدخل على الأسماء، والعكس صحيح، أي ما يدخل على الأسماء لا يجوز أن يدخل على الأفعال.

---

[1] رصف المباني في شرح حروف المعاني، ٢٩٠

[2] المصدر السابق، ٢٩٠.

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (٧٨) ، ٢ | ٥٧١

وأما ما يقال في (كي)، فهو مختلف:

الحروف المختصة بالأفعال	لا تدخل إلا على الأفعال	(مقدمة كبرى)
(كي)	دخلت على الأسماء والأفعال	(مقدمة صغرى)

....

أذن (كي)	حرف ليس مختصا بالأفعال	(النتيجة)

وبعبارة أخرى:

الحرف الذي يدخل على الأسماء والأفعال	حرف ليس مختصا	(مقدمة كبرى)
الحرف (كي)	دخل على الأسماء والأفعال	(مقدمة صغرى)

....

إذن (كي)	حرف ليس مختصا بالأفعال	(النتيجة)

وعلى هذه النتيجة التي أقرتها المعطيات النحوية التي أوردها النحاة في (كي)، نستطيع أن نخرج (كي) من الحروف الناصبة التي تدخل على الفعل المضارع فقط. فهي أيضا حرف جر يدخل على الأسماء، وبما أنه حرف جر فالأصل ألا يدخل على الأفعال.

حتى:

ولا تكون ناصبة إلا إذا جعلت ما بعدها غاية أو إذا سبقها نفي، وفي ذلك يقول سيبويه: ((تقول: سرت حتى أدخلُها، وقد سرت حتى أدخلُها سواءً، وكذلك سرت حتى أدخلُها، فيما زعم الخليل. فإن جعلت الدخول غاية نصبت))[1]، وتنصب أيضا عند سيبويه إذا سبقها نفي، يقول: ((وتقول: قلّما سرت حتى أدخلَها إذا عنيت غير سير، وكذلك أقلّ ما سرت حتى أدخلَها، من قبل أن قلّما نفي لقوله كثر ما، كما أن سرت نفي لقوله سرت، ألا ترى أنه قبيح أن تقول: قلّما سرت فأدخلُها كما يقبح في ما سرت،إذا أردت معنى فإذا أنا أدخل))[2]، فتكون حتى على هذا ناصبة إذا سبقها نفي، أو إذا كان ما بعدها غاية في ما قبلها.

وهي من الحروف التي يضمر فيها (أن)، ويقول سيبويه في باب الحروف التي تضمر فيها (أن) ((وذلك اللام. وحتى وذلك في قولك: حتى تفعلَ ذاك، فإنما انتصب هذا بأن، وأن ههنا مضمرة؛ ولو لم تضمرها لكان الكلام محالا، لأن اللام وحتى إنما يعملان في الأسماء فيجران))[3]

---

[1] الكتاب ، ٣ | ٢٠ ، ويضيف: (وتقول: إنما سرت حتى أدخلها، وحتى ادخلَها، إن جعلت الدخول غاية، فإن جعلت الدخول غاية نصبت)

[2] المصدر السابق، ٣ | ٢٢ ، وفي كتاب حروف المعاني، (تكون حتى عاطفة وناصبة وجارة بمعنى انتهاء الغاية، كقولك: سار الناس حتى زيدٍ).(ص ٦٤)

[3] المصدر السابق، ٣ | ٦ ، ويضيف: (وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال) يقصد اللام وحتى.

إذن (حتى) تنصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعدها، فكأن القول: (حتى أن)، وذلك إذا وقعت الموقع الذي تخفض فيه الأسماء، ويقول ابن السراج: ((اعلم أن حتى إذا وقعت الموقع الذي فيه تخفض الأسماء ووليها فعل مضارع أضمر بعدها (أن) ونصب الفعل، وهي تجيء على ضربين: بمعنى (إلى)، وبمعنى (كي) فالضرب الأول قولك: أنا أسير حتى أدخلَها، والمعنى أسير إلى أن أدخلَها، وسرت حتى أدخلَها، كأنه قال: سرت إلى دخولها، فالدخول غاية للسير، وليس بعلة للسير، والضرب الآخر أن يكون علة الدخول علة للسير، فتكون بمعنى (كي)، فكأنه قال: سرت كي أدخلَها))[1]، ومعنى هذا الكلام: أن (حتى) لا تكون ناصبة إلا إذا كانت ما بعدها غاية فيما قبلها، أو كانت سببا لما قبلها، والتي أشار إليها بمعنى (كي).

وأن تضمر وجوبا بعد حتى، يقول ـــ في الحروف الناصبة التي يضمر فيها أن وجوبا ـــ ابن هشام في أوضح المسالك: ((بعد حتى إن كان الفعل مستقبلا باعتبار التكلم، نحو: (فقاتلوا التي تبغي حتى تفيءَ)[2]، أو باعتبار ما قبلها، نحو قوله تعالى: (وزُلزِلوا حتى يقولَ الرسول)[3]، ويجب النصب في مثل: لأسيرنَّ حتى تطلعَ الشمسُ) و (ما سرت حتى أدخلَها) و (أسِرتَ حتى تدخُلَها) لانتفاء السببية، بخلاف (أيهم سار حتى يدخُلُها) فإن السير ثابت))[4].

إذن حتى لها مجموعة من المواضع، ومن مواضعها أنها تكون حرف نصب، وتنصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعدها وجوبا، ولا تنصب ألا إذا كانت غاية، وليس فيها شك، كما قال ابن هشام.

إذن:

حرف نصب، يقول سيبويه: ((واعلم أن إذن إذا كانت جوابا وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل أرى في الاسم إذا كانت مبتدأة، وذلك قولك: إذن أجيئَك، وإذن آتيَك، ومن ذلك أيضا قولك: إذن والله أجيئَك، والقسم ههنا بمنزلته في أرى إذا قلت: أرى والله زيدا فاعلا))[5]، وهنا سيبويه يشبه إذن بـــ (أرى) وعملها، ومن حيث أنه يجوز الفصل بينها وبين معمولها، فكما أنه يجوز الفصل بين (أرى) ومفعوليها بالقسم، فكذلك يجوز الفصل بين إذن وفعلها المنصوب بالقسم أيضاولا يجوز الفصل بين حروف النصب وفعلها، إلا أذن فإنها خرجت من هذه القاعدة، ولما أشبهت

---

(1) الأصول في النحو، ٢ | ١٥١ ، وقد سبق سيبويه إلى هذا الكلام بقوله: (اعلم أن حتى تنصب على وجهين: أحدهما أن تجعل الدخول غاية لمسيرك، وذلك سرت حتى أدخلَها، كأنك قلت: سرت إلى أن أدخلَها، فالناصب للفعل ههنا هو الجار للاسم إذا كانت غاية. فالفعل إذا كانت غاية نصب، والاسم إذا كان غاية جر، وأما الوجه الثاني: فأن يكون السير قد كان والدخول لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل (كي) التي فيها إضمار أن وفي معناها، وذلك قولك: كلمتُه حتى يأمرَ لي بشيء)) (الكتاب ٣ | ١٦، ١٧)

(2) من الآية ٩ | سورة الحجرات

(3) من الآية ٢١٤ | سورة البقرة

(4) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٣ | ١٧٤ ، ١٧٥

(5) الكتاب، ٣ | ١٢

إذن أرى، فإنه يجوز أن تلغى وتقدم وتؤخر، ولما تصرفت هذا التصرف، اجترءوا إن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين[1]، و (إذن) جواب وجزاء [2]، وتكون ناصبة عند ابن هشام بشروط وهذه الشروط هي:

أولا ــ أن تكون واقعة في صدر الكلام، فلو قلت: زيدٌ إذن، قلت: أكرمُه بالرفع.

ثانيا ــ أن يكون الفعل بعدها مستقبلا، فلو حدثك شخص بحديث فقلت: إذن تصدقُ رفعت؛ لأن المراد به الحال.

ثالثا ــ أن لا يفصل بينهما بفاصل غير القسم، نحو: إذن والله أكرمَك.[3] فلا يجوز الفصل بينها وبين الفعل بفاصل غير القسم، فإذا قلنا: إذن يا محمدٌ، قلنا: نكرمُك بالرفع، أو إذا فصل بينهما بالجار والمجرور أو الظرف فإن الفعل يأتي بعدها مرفوعا، مثل: سآتي إليك، إذن في البيت استقبلُك، أو إذن يوم الجمعة استقبلُك.

وقد وردت(إذن) ناصبة مع أنها لم تأتِ مصدرة، مثل قول الشاعر:

لا تتركني فيهم شطيرا   إني إذن أهلكَ أو أطيرا[4]

وبما أن هذا الشاهد قد ورد عند العرب، فإنه نستطيع أن نجري القياس الجدلي التالي على إذن، وستكون القاعدة التي نعتمد عليها، لا تنصب إذن إلا إذا تصدرت، ونأخذ مثالا على ذلك (سآتيك، إذن أكرمَك)

لا تنصب (إذن) الفعل المضارع	إلا إذا تصدرت	(مقدمة كبرى)
(إذن) في المثال السابق	تصدرت	(مقدمة صغرى)

....

إذن (إذن)	حرف نصب	(النتيجة)

وهذه النتيجة مطابقة للقاعدة التي تقول: حتى تكون (إذن) حرف نصب، فلا بد أن تتصدر.

---

[1] للمزيد انظر، الكتاب ٣ | ١٣ ، ١٤

[2] الكتاب ، ٤ | ٢٣٤

[3] شرح قطر الندى وبل الصدى ص: ٨٢ ، وفي أوضح المسالك، انفس المؤلف، يقول: تكون ناصبة بثلاث شروط وهي:

١ ــ أن تتصدر.

٢ ــ أن يكون الفعل مستقبلا.

٣ ــ أن يتصلا، أو يفصل بينهما القسم. (٣ | ١٧٠)

[4] انظر الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (٢٢) (١ | ١٧٧) ، أوضح المسالك (٣ | ١٧٠) ، مغني اللبيب (ص : ٣١) ،وفيه (أن الفعل نصب على حذف خبر إن، أي إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف بعد ذلك) والمقرب (١ | ٢٦١) ، الجنى الداني (٣٥٥)ورصف المباني (ص: ١٥٤ ، وفيه:نصب أهلك وأطير لأ الاعتماد على إذن، وخبر إن محذوف للدلالة عليه)) ، وانظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢ | ٢٩٦ ، وفيه: وإلغاء (إذن) مع اجتماع الشروط لغة بعض العرب، حكاها عيسى ابن عمر، وتلقاها البصريون بالقبول، ووافقهم ثعلب).

وبنفي النقيض نستطيع القول:

إذا لم تتصدر (إذن)	فإنها لا تكون حرف نصب	(مقدمة كبرى)
إذن	لم تتصدر في البيت السابق	(مقدمة صغرى)

....

إذن (إذن)	ليست حرف نصب	(النتيجة)

هذه هي النتيجة، برزت وفقا للمعطيات التي وضعها النحاة، ولكن الفعل (أهلكَ)، جاء منصوبا، وبناء عليه فإن (إذن) في البيت السابق جاءت حرف نصب، مع أنه في الأصل ألا تأتي حرف نصب وفقا للتنظير الذي وضع لهذا الحرف.

لام التعليل:

وهي من الحروف الناصبة للفعل المضارع، وتنصب الفعل المضارع بأن المضمـــرة، ويقـــول سيبويه، في باب الحروف التي تضمر فيها أن: ((وذلك اللام التي في قولك: جئتك لِتفعَلَ)) [1]، وفي رصف المباني: ((أن يكون بعدها الفعل المضارع منصوبا بإضمار (أن)، نحو: جئتـــك لتكرمَـــني، وأحسنت إليك لتشكرَني، قال تعالى: (ليعلمَ أن قد أبلغوا)[2]، و (ليجعلَ ما يُلقي الشـــيطان)[3]، ولا يجوز الوقف في القرآن على ما قبل هذه اللام لأنها عاملة لـــما قبلها، إلا إن وقع رأس آية، وهي ناصبة ما بعدها بإضمار (أن) لأنها حرف جار فلا يعمل عملين لاختصاصه بالأسماء، فما بعده مـــع (أن) بمنزلة اسم مخفوض بها كأنك إذا قلت: جئتك لِتكرمَني، تقول: جئتك لأن تكرمَني، أي جئـت للإكرام، ويجوز دخول هذه اللام على (كي) إذا كانت بمعنى (أن)))[4]، إذن هذه الـــلام الـــتي تنصب الفعل المضارع لا تنصب المضارع بنفسها، وإنما تنصبه (أن) التي تضمر بعدها، والسـبب في ذلك أن (اللام) من خواص الأسماء فهي حرف جر، وتكون (أن) المضمرة بعدها بتأويل اسم هذا الاسم يكون مجرورا بها، لأن الحرف المختص بالأسماء لا يجوز أن يباشر الأفعال.

واللامات التي تنصب الفعل المضارع بـــ (أن) المضمرة، هي أربعة أقسام عند ابـــن هشـــام: ((وأما اللام فلها أربعة أقسام: لام التعليل، اللام العاقبة، وتسمى لام الصيرورة، ولام المآل، وهي التي يكون بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها، نحو: (فالتقطه آل فرعون ليكونَ لهم عدوا وحَزَنا)[5]، فـــإن التقاطهم له إنما كان لرأفتهم عليه، واللام الزائدة، وهي الآتية بعد فعل متعمد، نحو: (يريد الله ليبيِّن

---

(1) الكتاب ، ٣ | ٧ ، وهو يتحدث في باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء، وفي النصب للأفعال المضارعة تحديدا.

(2) من الاية ٢٨ | سورة الجن

(3) من الآية ٥٣ | سورة الحج

(4) رصف المباني في شرح حروف المعاني ، ٣٠٠ ، ويضيف: ويجوز أن يأتي قبلها جملة اسمية، أو جملة فعلية

(5) من الآية ٨ | سورة القصص

لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم والله عليم حكيم)[1]، ولام الجحود، وهي الآتية بعد كون ماضٍ منفي، كقوله تعالى: (ما كان الله ليذرَ المؤمنين على ما أنتم عليه)[2]، وهذه يجب إضمار (أن) بعدها))[3] ويقول في أوضح المسالك: ((ينصب الفعل المضارع بعد اللام إن سبقت بكون ناقص ماضٍ منفي، وتسمَّى هذه اللام لام الجحود))[4]، إذن لام التعليل من الحروف التي تنصب الفعل المضارع بـ (أن) المضمرة، وتسمى لام الجحود عند البصريين مؤكدة لصحة الكلام بدونها، ومذهب البصريين أن اللام زائدة للتأكيد[5].

فاء السببية:

وهي من الحروف التي تنصب الفعل المضارع بـ (أن) المضمرة بعدها، وفي ذلك يقول سيبويه: ((اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن، وما لا ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه، أو يكون في موضع مبتدأ أو مبني على مبتدأ أو موضع اسم مما سوى ذلك. تقول: لا تأتيني فتحدِّثني، لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول: لا تأتيني ولا تحدِّثني، ولكنك لـمّا حوّلت المعنى عن ذلك تحوّل إلى الاسم، كأنك قلت: ليس يكون منك إتيان فحديثٌ، فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم، فأضمروا أن، لأن أن مع الفعل بمنزلة الاسم، فلما نوَوْا أن يكون الأول بمنزلة قولهم: لم يكن إتيان، استحالوا أن يضمّوا الفعل إليه، فلما أضمروا أن حسُن؛ لأنه مع الفعل بمنزلة الاسم))[6]، والفاء تكون جوابا للسببية، وفيها الربط والترتيب، إلا أن المعنى الذي انفردت به في هذا الموضع الجوابية فتنصب بعدها من الأفعال المستقبلية بإضمار (أن) وذلك إذا وقعت جوابا لأحد عشرة أشياء، وهي: الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني والدعاء والنفي وفعل الشرط وفعل الجزاء))[7]، إذن فاء السببية لا تنصب مطلقا إلا إذا جاءت بعدها هذه الأشياء التي ذكرها المالقي، ولا تنصب هذه الفاء بنفسها وإنما بـ (أن) المضمرة بعدها، كما هو الحال، في حتى، ولام التعليل، ومن اسمها، فإننا نحكم عليها، بأنها لا ترد إلا إذا كانت سببا لشيء تم ذكره قبلها

---

[1] الآية ٢٦ | سورة النساء، ويقول فيها أبو حيان: (ومفعول يريد محذوف وتقديره: يريد الله هذا، أي تحليل ما حلل وتحريم ما حرم، وقيل يريد في معنى المصدر من غير سلبك تقديره: إرادة الله ليبين لكم، وهذان القولان عن البصريين ، وقال الكوفيون: مفعول يريد هو التبيين واللام زائدة والمعنى يريد الله التبيين لكم واللام ناصبة بنفسها) النهر الماد من البحر المحيط (٢ | ٥٧)

[2] من الآية ١٧٩ | سورة آل عمران

[3] شرح شذور الذهب ، ٢٩٦ ، ٢٩٧

[4] اوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣ | ١٧٢

[5] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ٢٢٩٨ ، ٢٩٩

[6] الكتاب ، ٣ | ٢٨

[7] رصف المباني في شرح حروف المعاني، ٤٤٦

أو:

هي تنصب الفعل المضارع بأن المضمرة بعدها، ويقول سيبويه: ((اعلم أن ما انتصب بعد أو فإنه ينتصب على إضمارها، ولا يستعمل إظهارها كما لم يستعمل في الفاء والواو، تقول: إذا قال لألزمنك أو تعطيَني، كأنه يقول: ليكوننّ اللزوم أو تعطيَني، واعلم أن معنى ما انتصب بعد أو على إلا أن، كما انتصب بعج الفاء على غير معنى التمثيل، تقول: لألزمنك أو تقضيَني و لأضربنّك، فالمعنى لألزمنك إلا أن تقتضيَني ولأضربنك إلا أن تسبقني هذا معنى النصب))[1]، وفي كتاب حروف المعاني: ((وتكون صرفا بمعنى (إلا أن)، فتنصب الفعل المستقبل بعدها))[2]، وفي رصف المباني، ((و (أو) تنصب الفعل، بمعنى (إلا أن)، وبمعنى (إلى أن)، وبمعنى (كي)، وقد جمع فيها المعاني الثلاثة))[3]، إذن (أو) تنصب الفعل المضارع وهو ما يشير إليه النحاة بالفعل المستقبل، وهي لا تكون ناصبة إلا إذا كانت تحتمل (أن) المضمرة بعدها، وعلى هذا تكون (أو) من الحروف التي تنصب الفعل بأن المضمرة، وفي الجنى الداني نجد قوله: ((وزاد بعض الكوفيون لـ (أو) قسما آخر وهو (أو) الناصبة للفعل المضارع في نحو قول الشاعر:

فقلت له لا تبكِ عينك إنما ... نحاول ملكا أو نموتَ فنعذرا[4]

ومذهب الكسائي أن (أو) هذه ناصبة للفعل بنفسها، وذهب قوم من الكوفيين منهم الفراء إلى أنه انتصب بالخلاف، ومذهب البصريين[5] أن (أو) هذه هي العاطفة، والفعل بعدها منصوب بـ (أن) مضمرة وهو صحيح))[6].

وسواء كانت (أو) تنصب بـ (أن) المضمرة، أو تنصب بنفسها، فهي حرف نصب، وعندما تنصب، فإنها حرف مختص بالأفعال، ومن أحرف النصب.

واو المعية:

ويقول فيها سيبويه: ((اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، وأنها قد تشرك بين الأول والآخر، كما تشرك الفاء، وأنها يستقبح فيها أن تشرك بين الأول والآخر كما استقبح ذلك في الفاء، وأنها يجيء ما بعدها مرتفعا منقطعا من الأول كما جاء بعد الفاء

---

(1) الكتاب ، ٣|٤٦ ، ٤٧، وانظر رصف المبان، ٢١٢

(2) كتاب حروف المعاني، ٥١

(3) رصف المباني في شرح حروف المعاني، ٢١٢ ، ويقول أيضا: (واعلم أن (أو) هذه إذا حقق معناها رجعت إلى معنى العاطفة اسما على اسم، فإذا قال القائل: لألزمنك أو تقضيَني حقي، فالمعنى أنا ملازم لك أو قاضٍ حقي)

(4) البيت لامرىء القيس، وهو في ديوانه (ص٦٦)، والكتاب، (٣|٤٧)، كتاب حروف المعاني (ص ٥٠)، الجنى الداني (٢٤٨)، ورصف المباني (ص ٢١٢) .

(5) وهو ما يمثله رأي سيبويه الذي تم ذكره في الفقرة السابقة

(6) الجنى الداني في شرح حروف المعني، ٢٤٨ ، وانظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٩٠

واعلم أن الواو وإن جرت هذا المجرى فإن معناها ومعنى الفاء مختلفان))[1]، وعامل النصب في واو المعية مسألة خلافية بين نحاة البصرة والكوفة، كما هو الحال في كثير من القضايا النحوية، فالكوفيون يرون أن الفعل منصوب بعدها على الصرف، والبصريون إلى أنه منصوب بتقدير (أن)[2]، وعند الزجاجي: ((تكون صرفا، كقول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله   عار عليك إذا فعلت عظيم))[3]

واو الصرف تسمية كوفية[4]، ومعناها: للصرف عن جهة الأول، وعدم الجمع بين ما قبلها وما بعدها، وهي واو المعية عند البصريين. اما المرادي فيقول: ((أن تكون ــ أي الواو ــ ناصبة للفعل المضارع الواقع بعدها بإضمار (أن) فيتخلص للاستقبال وذلك في بابين: الأول في جواب الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتمني والتحضيض والدعاء والنفي والشرط والجزاء[5]، كقولك: قم وأكرمَك، ولا تقم وأكرمَك، وألا تقم وأكرمَك، وليتك تقوم وأكرمَك، وهلاّ تقوم وأكرمَك، واغفر لزيد ويدخلَ، وما يقوم زيد وأكرمَه، وإن تقم أكرمْك وأحسنَ إليك، وأحكامها في العطف اللفظي والمعنوي والاستئناف وإضمار (أن) وصرف ما بعدها إلى المصدر كأحكام (الفاء). والثاني: باب المخالفة في المعنى لإرادة نفي الجمع بين الشيئين، كقولك: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن، المعنى: مع أن تشرب اللبن، أي لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن لعاديتهما عليك))[6]

ويبدوا لنا من هذا الكلام أن (الواو الناصبة) شروطها في النصب هي شروط (الفاء) من حيث أن تسبق بالأشياء السابقة التي ذكرها المرادي.

ومجمل القول أن (أن) تنصب الفعل بعد الواو، حسب رأي البصريين، وتنصب الفعل المضارع بنفسها حسب الكوفيين، وأنها لا تنصب الفعل المضارع إلا بشروط، وقد ذكرها النحلة في أكثر من موضع، في كتبهم[7] المختلفة.

وما يقال في حروف النصب التي تنصب الفعل المضارع تقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول ــ ما ينصب الفعل المضارع بنفسه وهي: (أن)، (لن)، (كي)، (إذن).

---

(1) الكتاب ، ٣ | ٤١

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم (٧٥) ، ٢ | ٥٥٥

(3) كتاب حروف المعاني، (٣٨)، وانظر البيت في الكتاب، (٣ | ٤٣)، وكتاب معاني الحروف: (٦٢)، ورصف المباني: (٤٨٦)، والجنى الداني: (١٨٧)، شرح ابن عقيل: (٢ | ٣٢٨)، ومغني اللبيب: (٤٧٢)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: (٣ | ١٧٥)، وشرح شذور الذهب: (٢٣٨)، وكتاب التهذيب الوسيط في النحو: (٧٣ ، و٢٤٨).

(4) انظر: حواشي كتاب حروف المعاني (٣٨).

(5) وهي نفس الشروط التي ينصب الفعل المضارع بها بعد (الفاء). وقد تم ذكرها في الحديث عن الفاء، في موضع فاء السببية.

(6) رصف المباني في شرح حروف المعاني، ٤٨٦ ، ثم يدلل المؤلف بالبيت الشعري السابق وهو:

لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله   عار عليك إذا فعلت عظيم

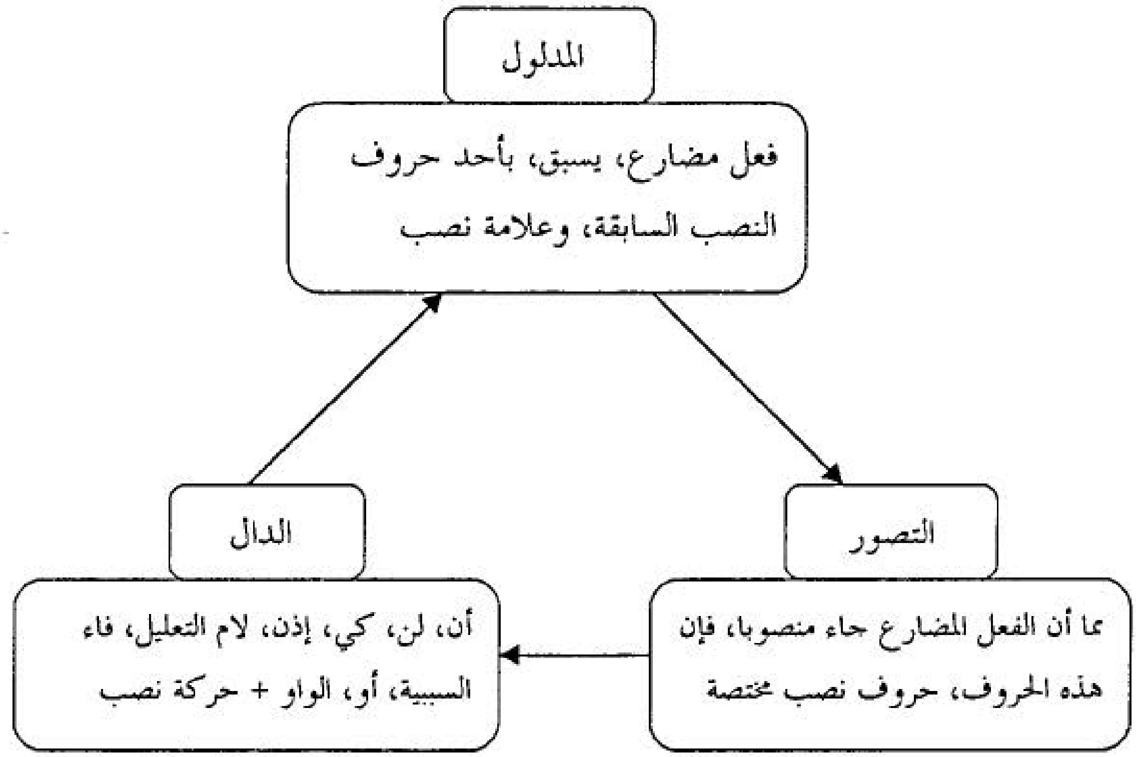
(7) انظر مثلا: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (٤٧٢)، ومعاني الحروف للرماني، (٦٢)، ورصف المباني، (٤٨٦).

الثاني ــ ما ينصب الفعل المضارع بــ (أن) المضمرة وهي: (حتى)، و(لام التعليل)، و(وفــاء السببية)، و (أو)، و (واو المعية)، وهذه الحروف أيضا بدورها تنقسم إلى قسمين:

الأول ــ ما يجوز إظهار (أن)، أو إضمارها، وهي (اللام) و(الواو).

الثاني ــ ما لا يجوز إظهاره، وهي (حتى)، و(الفاء)، و(أو).

وبعد هذا العرض لحروف النصب، سنمثل علامة هذه الحروف، بالمخطط السميائي الذي وضعه ريتشارد وأوجدن، وهو كالآتي:



ومعنى هذا المخطط: أنه إذا نطقنا بالحروف المشكّلة لحروف النصب، وهي (أن ــ لن ــ كي إذن ــ لام التعليل ــ فاء السببية ــ أو ــ الواو) وحروف الفعل المضارع، وعلامة نصب كالفتحة أو حذف النون في الأفعال الخمسة، فإن هذا يشكل لنا (الدال)، فإن (المدلول)، هو فعل مضارع يسبق بأحد حروف النصب السابقة، فإن (التصور) الذي يتكون عند الناطق باللغة العربية، هــو أن هذه الحروف حروف نصب لا تدخل إلا على الفعل المضارع، وبالتالي فــهي ــ أي الحــروف ــ حروف مختصة.

ثالثا ــ الحروف المشتركة.

أولا ــ حروف العطف:

وهي عند سيبويه: ((بل، ولا بل، ولكنْ، يشركن بين النعتين فيجريان على المنعوت، كما أشركت بينهما الواو والفاء وثم وأو ولا وإما وما و ما أشبه ذلك))[1] ويمثل سيبويه على هذه الحروف، فيقول: ((فالواو تجمع الأشياء، لأنه يجوز أن تقول: مررت بزيد وعمرو، والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيدا، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة))[2]، ((ومن ذلك قولك: مررت بزيد فعمرو، فالفاء شركت بينهما في المرور وجعلت الأول مبدوءا به، ومن ذلك قولك: مررت برجل ثم امرأة، فالمرور هنا مروران، وجعلت ثم الأول مبدوءا به وأشركت بينهما في الجر، ومن ذلك قولك: مررت برجل أو امرأة، فأو أشركت بينهما في الجر، وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر، وسوت بينهما في الدعوى، ومن ذلك مررت برجل لا امرأة، أشركت بينهما لا في الباء وأحقت المرور للأول وفصلت بينهما عند التبسا عليه فلم يدر بأيهما مررت، ومثل ذلك مررت برجل بل حمار، ومررت برجل لا بل حمار، ومررت برجل لكنْ حمار، أبدلت الآخر من الأول وجعلته مكانه))[3]، و لم يذكر سيبويه (أم) في بداية كلامه على حروف العطف لكنه عاد وقال: ((وأما قولهم: أمررت برجل أم امرأة ؟ إذا أردت معنى أيهما مررت به، فإن (أم) تشرك بينهما كما أشركت بينهما (أو)))[4]، ومن الملاحظ أن سيبويه لا يسمي العطف عطفا، وإنما كان يسميه الشركة، فهو يقول: ((واعلم أن المعرفة والنكرة في باب الشريك والبدل سواء))[5]

وعند ابن الأنباري فإن حروف العطف تسعة، وهي: الواو، والفاء، وثم، وأو، ولا، وبل، ولكنْ، وأم، وحتى[6]، وستتعرض الدراسة إلى هذه الحروف بشيء من الإيجاز.

الواو:

وهي من الحروف الهوامل؛ لأنها تدخل على الاسم والفعل جميعا، ولا تختص بأحدهما فاقتضى ذلك ألا تعمل شيء؛ لأنها ليست بالعمل في الاسم أحقّ منها بالعمل في الفعل، وهي قد تكون عاطفة جامعة، كقولك: قام زيد وعمر[7].وهي تفيد الجمع دون الترتيب، والدليل على ذلك: (وادخلوا الباب سجدًا وقولوا حِطة)[8] وقال في موضع آخر: (وقولوا حِطة وادخلوا الباب سُجدًا)[9]

---

(1) الكتاب ، ١| ٤٣٥

(2) المصدر السابق ، ١| ٤٣٨

(3) المصدر السابق ، ١| ٤٤٠

(4) المصدر السابق ، ١| ٤٤٠

(5) المصدر السابق ، ١| ٤٤١

(6) كتاب أسرار العربية، ٢٦٧ ، ونلاحظ أن سيبويه لم يذكر (حتى) في باب العطف.

(7) كتاب معاني الحروف، ٥٩

(8) من الآية ٥٨| سورة البقرة

(9) من الآية ١٦١ | سورة الأعراف

فلو كانت الواو تقتضي الترتيب لما جاز أن يتقدم في أحدى الآيتين ما يتأخر في الأخرى[١]، ((والواو التي للعطف هي أم الحروف لكثرة استمالها ودورها فيه، ومعناها الجمع والتشريك))[٢]، ((فإن عطفت جملة على جملة لم يلزم تشريك في اللفظ ولا في المعنى ولكن في الكلام خاصة، فلذلك جاز أن أن يعطف بها إذ ذاك جملة خبرية على مثلها وعلى طلبية))[٣]، وحسب هذا الكلام، فإن الواو عاطفة تفيد الجمع والمشاركة دون ترتيب.

الفاء:

وهي تكون عاطفة تدل على أن الثاني بعد الأول ولا مهلة [٤]، وهي نسقا، كقولك: قام زيد فعمرو[٥]، وفي الجنى الداني: ((حرف مهمل، خلافا لمن زعم أنها تجر إذا نابت عن (ربَّ)، فأما العاطفة فهي من الحروف التي تشرك في الإعراب والحكم، ومعناها التعقيب، فإذا قلت: قام زيد فعمرو، دلت على أن قيام عمرو بعد زيد بلا مهملة، فتشارك (ثم) في إفادة الترتيب، وتفارقها في أنها تفيد الاتصال و (ثم) تفيد الانفصال))[٦]، وعلى هذا تكون (الفاء) تفيد الترتيب والتعقيب.

ثم:

وهي من الحروف الهوامل، ومعناها العطف، وهي تدل على التراخي والمهلة، وذلك قولك: قام زيد ثم عمرو. والمعنى أن عمرا قام بعد زيد وبينهما مهملة[٧]، وثم بالضم حرف عطف يدل على أن الثاني بعد الأول وبينهما مهملة[٨]، وفي مغني اللبيب : ((ويقال فيها (فمّ) حرف عطف يقتضي ثلاثة أمور: التشريك في الحكم، والترتيب، والمهلة))[٩]، فهي تفيد الترتيب والتعقيب.

أو:

وهي من الحروف الهوامل، وتعطف ما بعدها على ما قبلها، وتكون تخييرا، أو الإباحة، وذلك قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، والتخيير كقولك: تزوج هندا أو ابنتها، خيرته بينهما ولا يجوز أن يجمعهما[١٠] . و (أو) له ثلاثة أوجه: الشك نحو: ضربت زيدا أو عمرا، أردت أن تخبر بضربك

---

[١] كتاب أسرار العربية، ٢٦٨

[٢] رصف المباني، ٤٧٣

[٣] المصدر السابق ، ٤٧٨

[٤] كتاب حروف المعاني، ٣٩ ، وانظر كتاب معاني الحروف ٤٣

[٥] كتاب الأزهية في علم الحروف، ٢٤١

[٦] الجنى الداني في حروف المعاني، ١٢١

[٧] كتاب معاني الحروف ، ١٠٥

[٨] كتاب حروف المعاني، ١٦

[٩] مغني اللبي عن كتب الأعاريب ، ١٥٨

[١٠] كتاب معاني الحروف، ٧٦

زيدا، فاعترضك شك جوزت له أن تكون ضربت عمرا، والوجه الثاني: التخيير كقولك: اضـــرب زيدا أو عمرا، والوجه الثالث: الإباحة مثل جالس الحسن أو ابن سيرين[1].

ولكن قد ورد قوله تعالى: ((وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون))[2]، ولا أظن أنها توافق أي معـنى لهذه المعاني الثلاثة.

ونستطيع إجراء التنظير الجدلي لهذا الحرف كالتالي:

أو إذا أفادت التخيير أو الشك أو الإباحة فهي حرف عطف (مقدمة كبرى)

أو في جملة (تزوّج هندا أو أختها) أفادت التخيير (مقدمة صغرى)

....

إذن (أو) حرف عطف (النتيجة)

وهذه النتيجة خرجنا بها نتيجة لمعطيات أوردها النحاة في (أو)، ونستطيع أن نجري مثل هذا الإجراء على الآية الكريمة السابقة:

إذا لم تفد (أو) التخيير أو الشك أو الإباحة فهي ليست حرف عطف (مقدمة كبرى)

أو في الآية السابقة لم تفد التخيير أو الشك أو الإباحة (مقدمة صغرى)

....

إذن (أو) ليست حرف عطف (النتيجة)

وهذه النتيجة وعلى الرغم من أنها لا توافق القاعدة النحوية التي وضعها النحاة، ولكنها ووفقـــا للمعطيات السابقة، فإننا نستطيع أن نحكم وباطمئنان، على أن أو ليست حرف عطف في هذه الآية.

لا:

و (لا) تفيد النفي[3]،معناها الإيجاب للأول والإضراب عن الثاني، ولا يعطف بهـــا إلا بعـــد إيجابفي مثل قولك: جاء زيد لا عمرو[4]، ويقول ابن هشام: ((وأما (لا) فيعطف بها بشـــــروط: إفراد معطوفها، وأن تسبق بإيجاب أو أمر اتفاقا، كـــ (هذا زيد لا عمـــرو)، و (اضـــرب زيـــدا وعمرا) أو نداء نحو (يا ابن أخي لا ابن عمي)، وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، فـــلا يجوز (جاءني رجل لا زيد) ويجوز (جاءني رجل لا امرأة)))[5].

إذن هي تفيد اثبات الأول ونفي الثاني، أي تثبت الأول، وتنفي الثاني.

---

[1] كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، ٩٤٢ ، وانظر كتاب أسرار العربية ٢٦٩

[2] الآية ١٤٧ | سورة الصافات

[3] كتاب أسرار العربية، ٢٦٩

[4] كتاب التهذيب في النحو، ١٦٢

[5] أوضح المسالك، ٣|٥٧

بـــل:

وهي من الحروف الهوامل، ومعناها الإضراب عن الأول، والإيجاب للثاني، تقول: ما قام زيد بل عمرو، تقع بعد النفي والإيجاب جميعا وهذا هو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فلا يجيزون أن تقع بعد النفي أو ما يجري مجراه[1]، وتكون (بل) لتدارك كلام غُلط فيه، وتكون لترك شيء من الكلام وأخذ غيره، وإذا كانت مبتدأة ووليت اسما شبّهت برب وبالواو[2]، وهي تقع بعد النفي والإيجاب جميعا[3]، وفي شرح ابن عقيل: ((يعطف ببل بعد النفي والنهي؛ فتكون كـ (لكن) في أنها تقرر حكم ما قبلها وتثبت نقيض لما بعدها، ويعطف بها في الخبر المثبت، والأمر؛ فتفيد الإضراب عن الأول، وتنقل الحكم إلى الثاني، حتى يصير الأول كأنه مسكوت عنه))[4].

إذن (بل) حرف عطف يفيد الإضراب، أي ترك ما قبلها وأخذ ما بعدها من حيث المعنى.

لكنْ:

تكون مخففة ومثقلة، فالمخففة غير عاملة، والمثقلة عاملة، ومعناها في كلا الحالتين الاستدراك والتوكيد، فالمخففة كقولك: ما قام زيد لكنْ عمرو، وتعكف ما بعدها على ما قبلها، ولا بد أن يكون في صدر الكلام نفي إذا عطفت المفرد على المفرد، ولا يجوز أن تعطف بها المفرد على المفرد بعد الموجب[5]، أي أنه إذا تعينت (لكنْ) لعطف المفرد فلا بد أن يسبقها نفي. وفي رصف المباني: ((القسم التي تكون فيه عاطفة: وهي التي تشرك بين الأسمين والفعلين في اللفظ لا غير، وهو الاسمية في الاسمين، والفعلية في الفعلين، ويقع قبلها النفي لازما ومعناها الاستدراك، فإن أدخلت عليها الواو فبعض النحويين يبقيها على عطفها، وبعضهم يخرجها عن العطف ويجعل العطف للواو))[6]. أي أنه إذا دخل على لكنْ الواو فإن النحويين ينقسمون فيها إلى قسمين: منهم من يعتبرها هي حرف العطف، ومنهم من يعتبر الواو هي التي تعطف وليس لكنْ، وفي المقتصد: ((اعلم أن لكنْ أخص من بل في الاستدراك، لأنك تستدرك ببل بعد الإيجاب ، وتستدرك بـ (لكن) بعد النفي))[7]، والمخطط التالي يبين علامة هذه الحروف:

---

(1) كتاب معاني الحروف، ٩٤ ، وإذا جاءت في القرآن كانت تركا لشيء وأخذا في غيره، وأكثر ما تأتي بعد الإنكار، مثل قوله تعالى (وما يشعرون أيان يُبعثون بل ادّارك علمهم في الآخرة) (سورة النمل الآيتان ٦٥، ٦٦)

(2) كتاب حروف المعاني ، ١٤

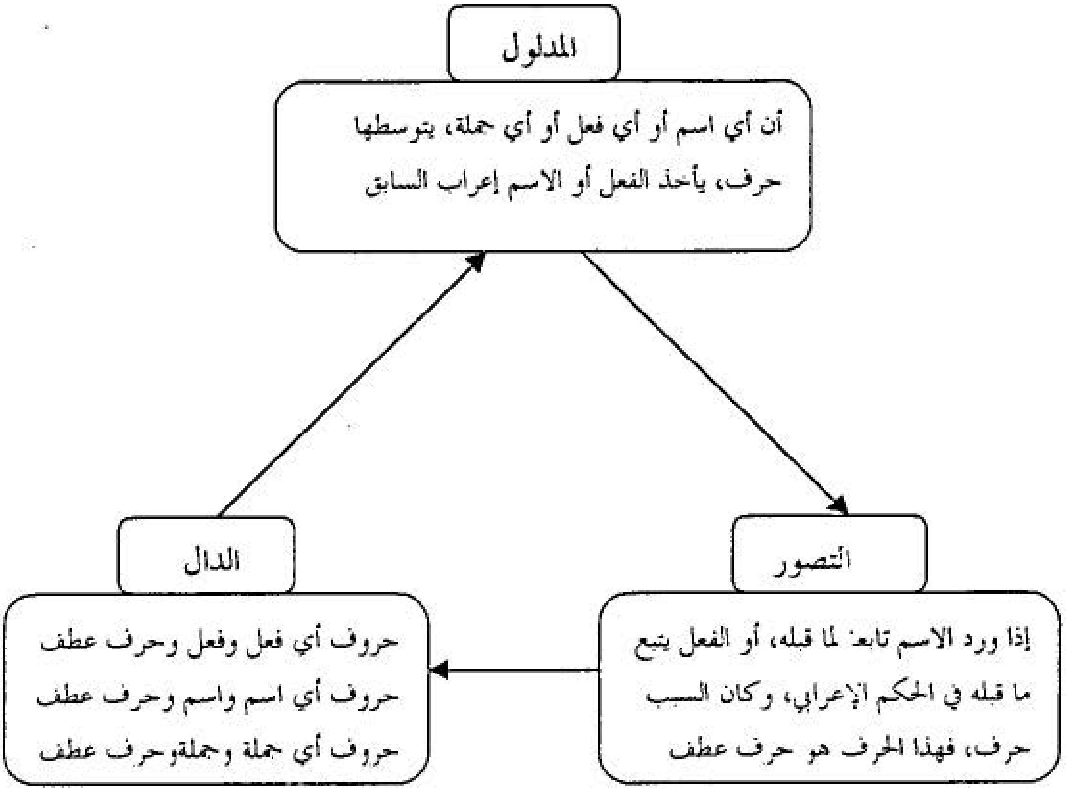
(3) كتاب الأزهية في علم الحروف ، ٢١٩

(4) شرح ابن عقيل ، ٢ | ٢٣٦ ، وانظر كتاب التهذيب في النحو، ١٦٢

(5) كتاب معاني الحروف، ١٣٣

(6) رصف المباني، ٣٤٥ ، وفيه أيضا: (واعلم أن (لكنْ) هذه إذا تقدمها اسم منصوب منفي فإن ما بعدها يرتفع على الابتداء، والخبر محذوف، أو على الخبر) ص ٣٤٨

(7) المقتصد في شرح الإيضاح، ٩٤٧



والتفسير لهذا المخطط: هو أننا ننطق بـــ (الدال) وهو الحروف التي تكون الاسم أو الفعل أو حتى الحروف المكونة لحملة، وأحد حروف العطف، فإن (المدلول) لهذه الحروف هو أن هناك اسم أو فعل أو جملة وبين الاسم والاسم، والفعل و الفعل، والجملة و الجملة، حرف هذا الحرف فائدته الربط بين الأشياء المذكورة، فلإن (التصور) الذي يحدث ونتيجة لمعرفتنا بأن هذا الاسم أخذ إعراب الاسم الذي قبله، فلإننا نحكم على هذا الحرف بأنه حرف عطف.

ثانيا ـــ حرفا الاستفهام: (هل، والهمزة)

وهما من الحروف المشتركة أي غير المختصة التي تدخل على الأسماء والأفعال، وفي الأصل كانت تدخل على الفعل، وعلى هذا تكون مختصة،ولكنهم عندما توسعوا في فيهما اصبحا يدخلان على الأسماء، فأصبحا حرفين غير مختصين، وفي ذلك يقول سيبويه: ((وحروف الاستفهام لا يليها إلا الفعل إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدءوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك، ألا ترى أنهم يقولون: هل زيدٌ منطلق ؟ وهل زيدٌ في الدار ؟ فإن قلت: هل زيداً رأيت وهل زيدٌ ذهب قبح و لم يجز إلا في الشعر، وأما اللف فتقدم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في هلاّ؛ لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره، وإنما تركوا الألف في من، ومتى، وهل، ونحوهن حيث أمنوا الالتباس))[1]، ومعنى كلام سيبويه أن حروف الاستفهام في الأصل لا

[1] الكتاب، ١ | ٩٨،٩٩

يليها إلا الفعل، ولكن التوسع في الاستخدام حملهم على أن يدخلوا حروف الاستفهام على الاسم، والشيء الآخر أن سيبويه يطلق على جميع أدوات الاستفهام حروفا، وأمر آخر هو أنه في الأصل كانت جميع حروف الاستفهام تحتمل الألف ومع الاستعمال وعدم اللبس فإنهم حذفوا هذه الألف.

هل:

الأولى أن يليها فعل، يقول سيبويه: ((واعلم أنه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو هل وكيف ومَن اسم وفعل، كان الفعل أن يلي حرف الاستفهام أولى؛ لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل))[1]، الأولى أن يأتي بعد حروف الاستفهام فعل في حالة اجتماع الاسم والفعل، وهل من الحروف الهوامل،؛ لأنها لا تختص بأحد القبيلين ولها موضعين، الأول: أن تكون استفهاما عن حقيقة الخبر وجوابها نعم أو لا، والثاني أن تكون بمعنى (قد) وذلك نحو قوله تعالى: (هل أتى على الإنسان حين من الدهر)[2]، قالوا قد أتى على الإنسان))[3]، إذن هل من الحروف غير المختصة التي تدخل على الاسم والفعل سواء، وهل تكون بمعنى (قد)، وبمعنى (ما)، وتكون استفهاما[4]، وفي الجنى الداني: ((هل حرف استفهام يدخل على الأسماء والأفعال لطلب التصديق الموجب لا غير، نحو: هل قام زيد ؟ ولا تدخل (هل) على منفي))[5] ولعل السبب في ذلك هو: أن هل أصلا من معانيها النفي، ولا يجتمع النفي والنفي. وفي رصف المباني: ((اعلم أن (هل) لها في الكلام موضعين: الموضع الأول: أن تكون للاستفهام غير عاملة لعدم اختصاصها بالأسماء والأفعال، وما لم يختص لم يعمل، والموضع الثاني: أن تكون بمعنى (قد)، ويضرب مثالا على ذلك، الآية السابقة، (هل أتى ....) وقال فيها: وزعم بعضهم أن (هل) في الآية للتقرير، وهذا مردود؛ لأنه لم يثبت في (هل) معنى التقرير فيحمل هذا عليه، ولا يليق بالآية، بل اللائق بـ (هل)فيها أن تكون للتحقيق))[6]، إذن خلاصة القول في (هل) أنها قد ترد للاستفهام، أو بمعنى (قد) أو (ما)، وإذا وردت أو كانت بمعنى(قد) فإنها تكون حرفا مختصا، ولا تدخل في هذه الحالة إلا على الفعل.

الهمزة:

---

(1) الكتاب، ٣|١١٥

(2) من الآية ١ | سورة الإنسان، ومثله قوله تعالى: (وهل أتاك نبأ الخصم) (سورة ص، ٢١)، وانظر الكتاب، وفيه أن هل تأتي بمعنى (قد) (١|١٠٠)

(3) كتاب معاني الحروف، ١٠٢ ، واعتقد أنه إذا كانت بمعنى (قد) فإنها تكون في هذه الحالة حرفا مختصا بالأفعال.

(4) كتاب حروف المعاني، ٢ ، ويدخلها معنى التوبيخ والتقرير ما يدخل الألف التي يستفهم بها.

(5) الجنى الداني في حروف المعاني، ٣٣٩

(6) رصف المباني، ٤٧٠

وإذا استعملت (الهمزة) للاستفهام فإنها تأتي على اوجه، منها أن يكون على جهل من المستفهم، كقولك: أقام زيد ؟ ومنها أن يكون إنكارا: أزيد أمرك بهذا ؟ ومنها أن يكون توبيخا، كقوله تعالى: (أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله)[1]، ومنها أن يكون تعجبا، واسترشادا[2]، وتسوية))[3]، وعند عرض الأمثلة التي دخلت عليها (همزة الاستفهام) نجد أن ما بعدها قد يكون اسما أو فعلا وكل هذا يدل على أنها حرف غير مختص. وتدخل الهمزة على الجمل الاسمية والفعلية، وتكون معادلة لـ (أم) تارة وغير معادلة، فإذا كانت معادلة كان معنى الكلام إذا قلت: أقام زيد أم قعد أي الفعلين فعل؟ وإذا قلت أزيد قام أم عمرو: أيهما قام ؟ وأن كررت في الفعل أو جمعت كان المعنى: أي الأفعال، أو أيهم[4] وإذا دخلت همزة الاستفهام على ألف الوصل ثبتت ألف الاستفهام، وسقطت ألف الوصل، وذلك لأن ألف الوصل إنما أُتي بها ليتوصل بها إلى النطق بالساكن الذي بعدها، فلما دخلت عليها ألف الاستفهام استغني عنها بألف الاستفهام فأُسقطت الألف التي للوصل [5]، وبما أن أصل أدوات الاستفهام، لذلك خصت بأحكام: الأول جواز حذفها، الثاني أنها ترد لطلب التصور نحو: أزيد قائم أم عمرو ؟ ولطلب التصديق، نحو: أزيد قائم ؟ وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور، الثالث: أنها تدخل على الإثبات، الرابع: تمام التصدير، حتى أنها تتقدم على حرف العطف إذا عطفت الجمل، كقوله تعالى: (أو لم ينظروا في ملكوت السماوات والأرض وما خلق الله)[6]))[7].

ونستطيع أن نوجز القول في (الهمزة) أنها أصل أدوات الاستفهام، وأنها حرف غير مختص، وأنه يجوز حذفها من الجملة، أنها تأتي لطلب التصور ولطلب التصديق.

والفرق بين (هل) والهمزة، فالمرادي يوجز القول في هذا، تنفرد الهمزة بأنها ترد لطلب التصور، ولذلك انفردت بمعادلة (أم) المتصلة، لأنها يطلب بها تعيين أحد الأمرين، و(هل) لا يطلب بها ذلك، والهمزة تدخل على النفي، و(هل) لا تدخل إلا على المثبت[8].

وتمثيل علامة حرفي الاستفهام، سيمثله المخطط التالي،

---

(1) الآية ١١٦ | سورة المائدة

(2) والاسترشاد، مثل: (أيجوز كذا وكذا)

(3) كتاب معاني الحروف، ٣٢

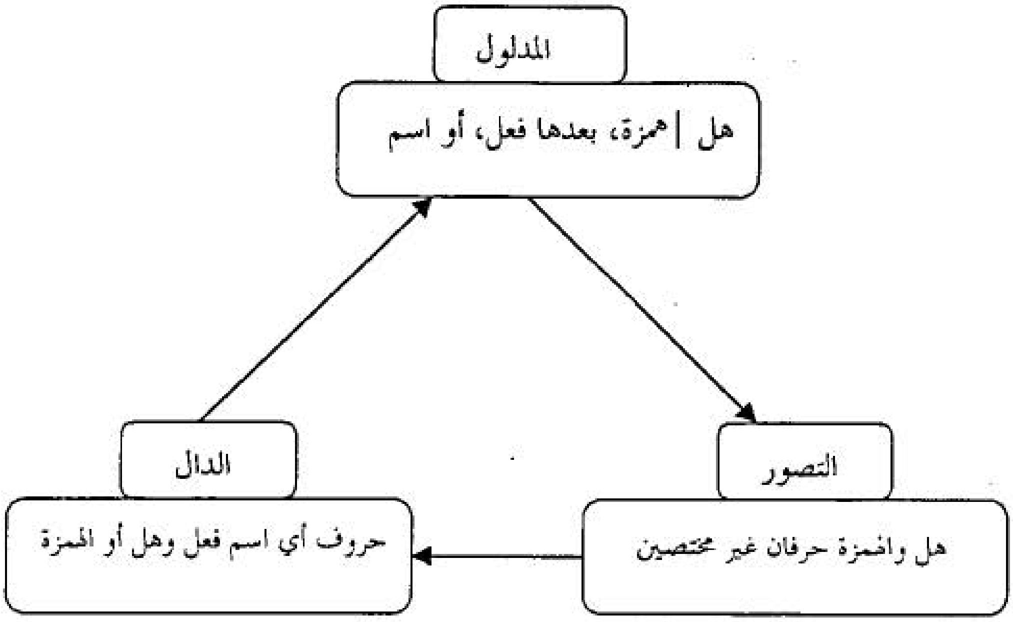
(4) رصف المباني، ١٣٥

(5) كتاب الأزهية في علم الحروف، ٣٣

(6) من الآية ١٨٥ | سورة الأعراف

(7) مغني اللبيب، ١٨ ــ ٢٢

(8) الجنى الداني، ٣٣٩



هذا المخطط يعني: أنه إذا نطقنا بـ (الدال) وهو الحروف التي تشكل الكلمة (الاسم أو الفعل)فإن (المدلول) أنه كلمة (اسم) أو (فعل) سبقتها حرف استفهام، و (التصور) أن هذا الحرف مختص، وبالتالي ينتج لنا أن حرفي الاستفهام حرفان غير مختصين، وأنهما يدخلان على الفعل والاسم.

الفصل الرابع

الحركات

الحركة الإعرابية:

لقد كان الإعراب من الأشياء الذي شغل بال النحاة القدماء والمحدثين، فاهتموا به أيما اهتمام، ولا يخلوا كتاب من كتبهم إلا ونجد فيه موضوع الإعراب يشغل حيزا ليس بالقليل، وقد تناول العلماء القدماء الحركات وحاولوا أن يضعوا لها تفسيرات سواء على المستوى الصوتي أو على المستوى النحوي والدلالي.

تعريف الحركة:

الحركة هي أثر التحرك، وقد تكون مظهرا من إعرابيا تحققه العوامل المعنوية أو اللفظية فتجلب للكلمات الداخلة عليها إحدى الحركات الثلاث: الضمة أو الفتحة أو الكسرة، وكل منها يمثل حالة إعرابية معينة، فالضمة تمثل الرفع، والفتحة تمثل النصب، والكسرة تمثل الجر، والنصب في جمع المؤنث السالم، وتعدّ الحركات أصلا في الإعراب، وقد تنوب عنها حروف معينة، كنيابة الواو في الأسماء الخمسة والألف في المثنى عن الضمة ونيابة الألف في الأسماء الخمسة والياء في جمع المذكر السالم، والمثنى عن الفتحة ونيابة الياء في جمع المذكر والمثنى والأسماء الخمسة عن الكسرة[1].

العلامات الكتابية للحركات:

تشير معظم الروايات التي في ثنايا كتب اللغة، إلى أن أبا الأسود الدؤلي هو الذي وضع الرموز الكتابية للحركات، وقد تباينت الروايات في السبب الذي حدا بأبي الأسود إلى وضع هذه الرموز، فمنها ما يشير إلى أن أبا الأسود هو الذي طلب أن يضع هذه الحركات؛ وذلك لأجل أن يضبط كلمات المصحف الشريف، وهذه الرواية هي: ((قال أبو عبيدة معمر بن المثنى وغيره: أخذ ابو الأسود الدؤلي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وروي أيضا أن زياد بن أبيه بعث إلى أبي الأسود الدؤلي، وقال له: يا أبا الأسود إن هذه الحمراء قد كثرت وأفسدت من ألسن العرب، فلو وضعت لهم شيئا يصلح به الناس ويعرب كتاب الله، فأبى أبو الأسود، وكره إجابة زياد إلى ما سئل، فوجه زياد رجلا، وقال له: اقعد على طريق أبي الأسود، فإذا مرّ بك فاقرأ شيئا من القرآن، وتعمد فيه اللحن، فقعد ذلك الرجل على طريق أبي الأسود، فلما مرّ به رفع صوته وقرأ (إن الله بريء من المشركين ورسولِه)[2] بكسر اللام، فاستبعد أبو الأسود ذلك، وقال: عزّ وجه الله أن يبرأ من رسوله، ورجع من فوره إلى زياد، فقال له: يا هذا أجبتك إلى ما سألت، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن، فابعث إلي بثلاثين رجلا، فأحضرهم زياد، فاختار منهم أبو الأسود عشرة، ثم ما زال يختارهم، حتى اختار منهم رجلا من عبد القيس، فقال له: خذ مصحفا وصبغا يخالف لون المداد فإذا فتحت شفتيّ

[1] معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ٦٣

[2] من الآية، ٣ | سورة التوبة

فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرهما فاجعل النقطة في أسفله، فإن اتبعت شيئا منهما غنة فانقط نقطتين، فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره، ثم وضع المختصر المنسوب إليه بعد ذلك))[1]، على أننا نجد في روايات أخرى، أن أبا الأسود هو الذي طلب من زياد أن يضع هذه الحركات وليس العكس[2]، ويؤكد ابن سلام في كتابه طبقات الشعراء إلى أن أبا الأسود الدؤلي هو الذي وضع باب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والرفع والنصب والجزم[3]، ونجد في المدارس النحوية ما نصه ((إن الرواة والوضاعين المتزيدين وضعوا أن واضع علم النحو هو أبو الأسود الدؤلي وهو إنما وضع أول نقط يحرر الحركات، حركات أواخر الكلم))[4]، و لم يشر أبو الأسود ــ في هذه الروايات ــ إلى السكون، حتى أن النقوش القديمة لم تشر ليس فقط إلى السكون بل لم تشر إلى الحركات مطلقا[5]، من هنا نستطيع القول أن معظم الروايات تشير إلى أن أبا الأسود الدؤلي هو الواضع للصور الكتابية لهذه الحركات، مع أنها لم تذكر لنا هذه النصوص معايير أبي الأسود في اختيار الرحل العبقسي، على أن المهم، أن جميع ما ورد في هذه الروايات هو تطابقها في أول من وضع هذه الرموز لهذه الحركات[6]. ولكن هل هناك علاقة بين الرمز الكتابي للحركات وبين الدلالة الصوتية لها، يقول عبد القادر مرعي: ((ونرى أن هذه الرموز الكتابية التي ابتكرها أبو الأسود للحركات الإعرابية ليس لها أي علاقة بدلالتها الصوتية، فالشيء الوحيد الذي يميز الضمة هو وجود النقطة إلى جانب الحرف، والذي يميز الفتحة هو وجود النقطة فوق الحرف، والذي يميز الكسرة وجود النقطة تحت الحرف، وهذا مما جعل الخليل بن أحمد يفكر بابتكار رموز جديدة للحركات، موحي شكلها بدلالتها الصوتية، فهداه حسه الصوتي ودرايته اللغوية إلى الرمز الحالي الذي نستخدمه اليوم الحركات))[7] أي أنه حسب هذا الرأي فإنه لا يوجد أي ارتباط بين شكل الحركة ودلالتها الصوتية.

تعريف الإعراب والبناء عند القدماء:

لغة: الإفصاح فأعرب بحجته أفصح بها و لم يتق أحدا، وفي الحديث (الثيب تعرب عن

---

(1) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ٢١

(2) انظر طبقات النحويين واللغويين، ٢٢ ، وفيه أيضا غير هذه الرواية، وهي الرواية المشهورة بين أبي الأسود الدؤلي وابنته عندما أرادت أن تتعجب من شدة الحر .... (الرواية)

(3) انظر طبقات الشعراء، ٢٩

(4) المدارس النحوية، ١٦

(5) التطور السيميائي لصور الكتابة العربية، ٢١٣

(6) الإعراب والبناء، دراسة في نظرية النحو، ٣٦

(7) الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية والدلالة النحوية، ص ٢٠٩ | د. عبد القادر مرعي الخليل | مجلة مؤتة للبحوث والدراسات | المجلد السابع | العدد الأول | تموز ١٩٩٢ .

نفسها) أي تفصح[1]، وفي **الاصطلاح**: يقول سيبويه: ((وإنما ذكرت لك ثمانية مجار؛ لأفرق بين ما دخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب))[2]، وفي ذلك يقول ابن جني: ((هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل والمفعول، ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه))[3]، وفي اللمع، يقول: ((الإعراب ضد البناء في المعنى، ومثله في اللفظ، والفرق بينهما زوال الإعراب لتغير العامل وانتقاله، ولزوم البناء الحادث عن غير عامل وثباته، فالإعراب أربعة أضرب: رفع ونصب وجر وجزم، والبناء أربعة أضرب: ضم وفتح وكسر ووقف))[4]، أي الاسم المعرب هو الاسم الذي تتغير حركة آخره، والاسم المبني هو الذي يبقى آخره على واحدة، وعند ابن الأنباري نجد أن الإعراب سمي بهذا الاسم لأنه يبين المعاني، وهو مأخوذ من قولهم: أعرب الرجل عن حجته، إذا بينها، أو من قول العرب: عربت معدة الفصيل، ومعناه الفساد، ويوافق ذلك معنى الإعراب، إذا قلنا: أعربت الكلام، أي: أزلت عربه، وهو فساده، أو يكون سمي بهذا الاسم؛ لأن المعرب في الكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه، من قولهم: امرأة عروب، إذا كانت متحببة إلى زوجها، وأما البناء فسمي بهذا الاسم لأنه منقول من هذا البناء المعروف، للزومه وثبوته، فيكون حد الإعراب: اختلاف العوامل لفظا أو تقديرا. وأما البناء فمعناه لزوم أواخر الكلم بحركة أو سكون[5]، وفي التسهيل، الإعراب: يطلق على ما يلحق أواخر الكلمة المعربة من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، وذهب متأخرون إلى أنه عبارة عن التغيير الذي في أواخر الكلم، أي الإعراب في الاصطلاح ما جيء به لبيان مقتضى الحال من حركة والحركة هي الضمة والفتحة والكسرة، والحرف هو الواو والألف والياء والنون والسكون[6]، إذا نستطيع القول أن الإعراب هو تغيير أواخر الكلم،بحسب تغيير العوامل اللفظية أو المعنوية، والبناء هو ثبات الحركة مهما تغيرت العوامل.أما لماذا يكون الإعراب في أخر الكلمة، فيقول ابن الحاجب: ((إن الإعراب دليل معان زائدة على معقولية المدلول، فلا ينبغي أن يؤتى بها إلا بعد ثبوت ذكر المدلول، وذلك يقتضي أن يكون آخرا؛ لأنه لا يثبت ذكر المدلول

---

(1) مختار الصحاح ، عرب ، ٢٥٣

(2) الكتاب، ١|١٣

(3) الخصائص، ١| ٣٥ ، يقال: هما شرج واحد، وعلى شرج واحد أي ضرب واحد.

(4) كتاب اللمع في العربية، ٢

(5) كتاب أسرار العربية، ٤٠،٤١

(6) شرح التسهيل، ١|١٩

حتى تتم صيغته، فلو جعل في أوله أو في وسطه لكان دالا على شيء قبل ثبـــوت مـــا يتوقـــف عليه))[1] ، ونستطيع القول: إن الإعراب في الاصطلاح له تعريفان:

الأول ــ لفظي (ويمثله تعريف ابن مالك)

الثاني ــ معنوي (ويمثله كلام سيبويه)[2]

الدلالة النحوية للحركات الإعرابية، وآراء القدماء والمحدثين فيها:

القدماء:

إن الدلالة النحوية للحركات عند الخليل ما هي إلا وصل الكلام بعضه ببعـــض، وفي ذلـــك يروي سيبويه عن أستاذه الخليل، فيقول : ((زعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهـــن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به. والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه. فالفتحة مـــن الألـــف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو))[3]، إذن وظيفة الحركات عند الخليل هي وصل الكلام بعضه ببعض، وأن هذه الحركات هي أبعاض حروف، لأن الفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمـة من الواو.

ويقول الزجاجي في رده على سؤال من وضعه، وهو: لماذا احتيج للإعراب ؟ فيجيب: إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافة إليها، و لم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيد عمرا، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به، وقـــالوا: ضرب زيد، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله، وأن المفعول قد نـــاب منابه، ... وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها؛ ليتسعوا في كلامـــهم ويقدمـــوا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني[4] .

إذن نجد هنا أن الحركات لها دلالة نحوية عند الزجاجي، فهي تميز بين الفاعل والمفعـــول، ومـــن دلالاتها أيضا، أننا نستطيع أن نتحكم في ترتيب الجملة، من حيث تأخير الفاعل أو تقديم المفعول بـــه، مما يحقق المعنى الذي يريده المتكلم.

وقطرب الذي يذكر رأيه الزجاجي في كتابه الإيضاح في علل النحو، يرى أن الحركات الإعرابية اقتضاء صوتي لوصل الكلام وليس لها دلالة على المعنى[5]. وليس للحركات أي وظـــيفة نحوية أو

---

(1) أمالي ابن الحاجب، ٢ | ٨٢٢

(2) دراسات نحوية في الفعل المضارع، ٧

(3) الكتاب، ٤ | ٢٤١، ٢٤٢

(4) الإيضاح في علل النحو، ٦٩، ٧٠

(5) أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي، دراسة تطبيقية في ديوان الشابي، ٦٦

دلالية، وإنما تؤدي وظيفة صوتية فحسب وهي وصل الكلام، إذ لا يستطيع المتكلم وصل كلامه إلا باستخدام هذه الحركات[1] .

المحدثون:

انقسم علماء اللغة العربية المحدثون قسمين، فمنهم من يرى أن الحركات الإعرابية ليس لهـــا أي دلالة نحوية، ومنهم من ذهب إلى أن الحركات الإعرابية لها دلالات نحوية، ومعان تدل عليها.

إن أول من ذهب إلى أن الحركات الإعرابية ليست دالة على المعاني هو إبراهيم أنيس، وأنها ليس لها أي دلالة نحوية، بل إنه زاد على ذلك أننا نستطيع أن نستغني عن هذه الحركـــات؛ وذلـــك لأن الزوائد في كل شيء نستطيع الاستغناء عنه حتى في جسم الإنسان، ومما يدل على أن هذه الحركـــات لا تدل على المعاني، أنها لم تخلف أثرا في لهجات الناس في جميع لهجات الوطن العربي، مما يدل على أن هذه الحركات ما جاءت إلا لوصل الكلم بعضه ببعض[2]،ويقول في موضع آخر: ((ليس للحركات الإعرابية مدلول وأن الحركات لم تكن تحدد المعاني في أذهان العرب الأقدمين وهي لا تعدوا أن تكون حركات يحتاج غليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات ببعضها))[3]

وهذه الحركات بنوعيها الصرفي والإعرابي ضرورة لا بد منها لوصل الكلام، فهي بذلـــك تـــؤدي وظيفة صوتية إلى جانب وظيفتها الدلالية على المستوى الصرفي أو الإعرابي، و لم تسلم لغة النثر ولغـــة الحديث اليومي أيضا من ظاهرة إهمال الحركة حتى آل الأمر في لهجاتنا المعاصرة إلى إلغـــاء الحركـــة الإعرابية بوجه عام، والحق أن هذا المسلك الصوتي عند الناطقين بالعربية ليس جديدا بل يمتد لعـــهود متقدمة[3]، إذن هناك بعض العلماء من يرى أنه ليس للحركات الإعرابية أي فائدة ســـوى وصـــل الكلام بعضه ببعض وهم بذلك يقتفون رأي قطرب، الذي أورده الزجاجي، فنرى منهم من يقول أنه حتى لو حذفت الحركة فإن ذلك لا يؤثر في الجملة، وإن إهمال الحركة، لا يترك أثرا عند العربي إذا لم يتكلم بالكلمات المنتهية بالحركات.

على أن أنيس يورد رأي في استعمال هذه الحركات ودلالتها، مفاده أن الكسر في اللغة العربيـــة يدل على التحضر والرقة في معظم البيئات اللغوية، وأن الضمة مظهر من مظاهر الخشونة، لذلك يميل الحضري إلى الكسر، والبدوي يميل إلى الضم والكسرة في اللغة العربية حركة للمؤنث[5] .

---

(1) الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية والدلالة النحوية | عبد القادر مرعي الخليل٢٠٣ | مجلة مؤتة للبحـــوث والدراســـات | المجلد السابع | العدد الأول | تموز ١٩٩٢ .

(٢) اسرار العربية، ١٩٦ ــ ١٩٩

(٣) المصدر السابق ، ١٥٨

(٤) الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري، ٤٨

(٥) في اللهجات العربية، ٩١

ويرى إبراهيم مصطفى أنه يجب ربط الحركات بالمعاني التي تشير إليها[1]، ويرى ان الضمة علم الإسناد، ... وان الكسرة علم الإضافة، ... وأن الفتحة ليست بعلم على الإعراب، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة التي يحب العرب أن يختموا بها كلماتهم[2]، إذن يرى إبراهيم مصطفى: أن الفتحة ليست بعلم على الإعراب، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة التي يفضلها العربي في كلامه.

ويرى إبراهيم السامرائي أن الحركات الإعرابية، دوال على المعاني، اتكاء على ما هو وارد في لغة التنزيل العزيز، والكتب التراثية، ويرى السامرائي أثر الإعراب في المعاني، وأصالته في العربية، من وجهة نظر ((سامية)) فاللغات السامية كانت معربة، وفقدت الإعراب بتقادم الزمن، حيث تظهر بقايا الإعراب في اللغة العبرانية[3]، ونلاحظ في رأي السامرائي، أنه منافيا تماما لرأي أنيس السابق الذي لا يرى أي دلالة للحركات.

ويوجد نوع من الحركات له وظيفة دلالية في اللغة العربية، فالفتحة في آخر كلمة (منك) علامة للتذكير، وكسرة (كان منك)، علامة للتأنيث، كذلك فتحة (أنت)، وكسر (أنت) علامتان، فهناك فرق بين الفتحة التي تلحق المفعول والفتحة التي تلحق الكاف عندما تضيف اسما إليها في مخاطبة المذكر، فتقول: كتابك، ورأيتك، على أن بعض الحركات هي جزء من الكلمة، فضمة الذال في كلمة (منذ) جزء من هذه الكلمة تماما كضمة الميم وفتحة الفاء في (سوف) لا تختلف عن فتحة السين في هذه الكلمة من حيث أنهما لا يدلان على معنى، كذلك فتحة آخر جمع المذكر السالم، وكسرة آخر جمع المؤنث السالم، وكسرة آخر المثنى لا يدلان على معنى إنما هو جزء من علامة التذكير والتثنية[4]، إذن حسب هذا الرأي فإن الحركات أحيانا تكون دالة على معنى أحيانا أخرى لا تدل على معان، كفتحة جمع المذكر السالم، وكسرة المثنى.

والمعاني الإعرابية المرموز لها بالضمة والكسرة والفتحة إنما تكون في الأسماء وحدها، أما في الأفعال فلا تؤدي مثل هذه الوظائف، ولا تعبر عن شيء من المعاني الإعرابية، فلا يكون الفعل مسندا إليه، ولا مضافا إليه، ولا مفعولا، وأعني بهذا أن الكلمات التي تتغير أواخرها بتعاقب الوظائف اللغوية عليها، هي السماء وحدها، لا الأفعال، ولا الأدوات، ولا الكنايات[5]، أي حسب رأي المخزومي فإن الحركات يكون لها معان في الأسماء في فقط أما في الأفعال فليس لها أي دلالة تدل عليها. وكذلك في الأدوات والكنايات.

---

(1) إحياء النحو، ٣٦

(2) المصدر السابق، ٤٥

(3) إبراهيم السامرائي وترجيحاته في التراكيب النحوية، رسالة ماجستير، عمر عبد المحسن فرح الخزاعلة، ٥٤ ، جامعة اليرموك، ١٩٩٧

(4) أبحاث في اللغة، ١١٢

(5) في النحو العربي قواعد وتطبيق، ٧٨

إن الحركات هي في الأصل عبارة عن أصوات تلحق الأصوات الصامتة فتحركها عن سكونها، وأن هذه الأصوات تؤدي وظيفتين: وظيفة صوتية، ووظيفة نحوية، وكما استعار العرب الحركات لأداء وظائف نحوية إلى جانب وظيفتها الصوتية، فليس بعيدا أن العرب استخدموا الضمة للدلالة على التضام أو التلازم بين ركني الجملة الأساسية، المسند والمسند إليه، أي المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفاعل في الجملة الفعلية، إذ إن المبتدأ والخبر والفعل والفاعل بمثابة الشيء الواحد، لا يستغني أحدهما عن الآخر، فهما متضامان متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر، وإذا ذكر أحدهما فلا بد أن يذكر الآخر، فالمتكلم عندما ينطق صوت الضمة يضم كلا من شفتيه إلى الأخرى، ولا يمكن إنتاج هذا الصوت إلا بالتضام بين الشفتين، كما أنه في ذكر المسند والمسند إليه تضام، إذ يضم كلا منهما إلى الآخر، ولا يقوم أحدهما إلا بضم الآخر إليه، ولذا نرى أن هناك علاقة بين الدلالتين الصوتية والنحوية للضمة، إذ إن الضمة يصاحبها ضم الشفتين ورفعها عن مكانهما، كما أنه يوجد تضام وتلازم بين المسند والمسند إليه في الجملة، فكل منهما لا يقوم بنفسه إلا إذا ذكر الآخر أو قدر، وكذلك مع الفتحة والكسرة[1]، أي حسب هذا الرأي فإن للحركات لها وظيفة صوتية وهي وصل الكلام بعضه البعض، ولكن ليس هذا فقط، وإنما لها دلالة نحوية أيضا، تدل عليها هذه الحركات.

إن حركات الإعراب ليست شيئا زائدا أو ثانويا، وهي لم تدخل على الكلام اعتباطا، وإنما دخلت لأداء وظيفة أساسية في اللغة، إذ بها يتضح المعنى، وعن طريقها تعرف الصلة النحوية بين الكلمات والكلمات في الجمل، وإلى جانب دلالتها على المعاني النحوية، وتوضيحها لمعاني الكلمات في الجمل، فإن لحركات الإعراب فوائد كثيرة أخرى أهمها تمكين الكاتب من التقديم والتأخير دون أن يكون أسير الحجرات النحوية الثابتة، كما أن الحركات تميز بين أبنية الألفاظ فبوساطتها تتمكن من التفريق بين (قرى) و (قرى) مثلا، وأيضا فائدة أخرى، أنها تساعد على تنمية الثروة اللفظية عن طريق إيجاد كلمات جديدة بمجرد تغيير حركة من حركات كلمة ما[2]، إذن الفائدة من الحركات أنها بوساطتها يستطيع الكاتب أن يقدم أو يؤخر الكلمات دون أن يخل بالمعنى، ومن خلال هذه الحركات نفرق بين معاني الكلمات.

وهكذا يتبين لنا أن للحركات دور في توضيح المعنى النحوي عند العربي، فبغير هذه الحركات، وبخاصة حركات أواخر الكلم ــ لا نستطيع أن نميز بين الفاعل والمفعول، إذا أردنا أن نقدم المفعول أو نؤخر الفاعل، فعندما نقول: ضرب زيد أخاه، فإن الإنسان العربي يميز أن (زيدا) هو الفاعل، و (

---

(1) الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية والدلالة النحوية | عبد القادر مرعي الخليل، ص ٢٠٧ | مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع | العدد الأول | تموز ١٩٩٢

(2) في فقه اللغة العربية وقضايا العربية، ١٣٨

أخاه) هو المفعول. وعلى هذا نستطيع تقديم المفعول به على الفاعل، ولكن ومن خلال الحركات نميز بينهما، في جملة (ضرب زيدا محمد) فزيد هو المفعول به، ومحمدا هو الفاعل، ونستطيع أن نميز أيضا بين الكلمات التي تتشابه في الحروف وتختلف في المعنى من، خلال الحركات، فمثلا لا يمكن التفريق بين (اللغوي) بضم اللام، (واللغوي) بفتح اللام إلا من خلال الحركات.

أخف الحركات:

أخف الحركات الفتحة والألف كما يقول سيبويه، فهو يقول: ((فأما في حال الجر والرفع فلم يحذفون الياء والواو، لأن الياء والواو أثقل عليهم من الألف، فإذا كان قبل الياء كسرة وقبل الواو ضمة كان أثقل، وقد يحذفون في الوقف الياء التي قبلها كسرة، وهي من نفس الحرف، نحو القاض، فإذا كانت الياء هكذا فالواو بعد الضمة أثقل عليهم من الكسرة، لأن الياء أخف عليهم من الواو، فلما كان من كلامهم أن يحذفوها وهي من نفس الحرف كانت ههنا يلزمها الحذف، إذ لم تكن من نفس الحرف، ولا بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فأما الألف فليست كذلك، لأنها أخف عليهم. ألا تراهم يفرون إليها في مثنى ونحوه ولا يحذفونها في وقف. ولا يخففون الجمل لأن الفتحة أخف عليهم من الضمة والكسرة، كما أن الألف أخف عليهم من الياء والواو))[1]، من خلال كلام سيبويه، يتبينا أن أخف الحركات هي الفتحة ثم الكسرة ثم الضمة، ويقابل هذا الترتيب أيضا ترتيب الحركات الفرعية، فالألف هي الأخف عند سيبويه، ثم الياء ثم الواو.وتفسير هذا الثقل والخفة، يورده السيوطي في الأشباه والنظائر عن الخليل: أنت تتكلف في إخراج الضمة إلى تحريك الشفتين مع إخراج الصوت، وفي تحريك الفتحة إلى تحريك وسط الفم مع إخراج الصوت، فما عمل فيه عضوان أثقل مما عمل فيه عضو واحد[2]، فهنا نجد أن الخليل يرجع سبب خفة الفتحة، وثقل الضمة، إلى أننا في نطق الضمة نحتاج لعضوين لنطقها، وهما الشفتان، في حين أن نطق الفتحة، تنتج من وسط الفم، فلا نحتاج إلا إلى عضو واحد في نطقها، ونلاحظ أن الخفة والثقل عند الخليل يرجع إلى التفسير الصوتي عنده.

ولكون الفتحة والياء أخف من الضمة، أدى إلى أن يحمل النصب على الجر، والجر على النصب، و لم يحمل واحد منهما على الرفع[3]

---

(1) الكتاب، ١٦٧، وانظر أيضا، ٤ | ٣٨٢ — ٣٨٣ ويقول سيبويه: إن أخف الحركات هي الفتحة والألف.

(2) الأشباه والنظائر، ١ | ٢٠٢

(3) أمالي ابن الحاجب، ٢ | ٨٣٣

تقسيم الحركات عند القدماء والمحدثين:

رأينا أن أبا الأسود الدؤلي لم يشر في أثناء إملائه ـــ للعبقسي أن ينقط ورائه ـــ إلى السكون، وإنما أشار إلى الضمة والفتحة والكسرة والتنوين. ورأين أن النحاة عللوا ذلك بأن السكون هي علامة اللاحركة، ويجيء بعده سيبويه ويقسمها إلى أربع مضيفا إليها السكون، وبين النحاة أن الضمة للرفع وأن الكسرة للخفض (الجر) والفتحة للنصب، أما التنوين فهو شيء يصحب الحركات كلها، والعوامل إنما تغير الحركات كلها التي يختلف بها الكلم، والدليل على ذلك أنك تقول (رأيت زيدا) و (مررت بزيد) و (هذا زيد)، فالتنوين موجود في الأحوال كلها[1]، إذن التنوين يأتي مع الحركات جميعا، فهو إنما أخذ من الحركات.وعند سيبويه مصطلحات أخرى غير ما هو متعارف عليه، فهو يقول: ((الحركة إما ضمة أو رفعة أو فتحة أو نصبة أو كسرة أو جرة))[2]، ويورد السيوطي في باب تقسيم الحركات ويذكر بأنها سبع حركات، فيقول: ((وهي إعراب، وبناء، وحكاية، وإتباع، ونقل، وتخلص من سكونين، قيل وحركة المضاف إلى للياء[3]، الحركات سبع: حركة إعراب وحركة بناء، وحركة حكاية، نحو: من زيد، من زيدا، من زيد، وحركة اتباع كقراءة (الحمد لله) بكسر الدال، و (للملائكة اسجدوا)[4] بضم التاء، وحركة نقل، كقراءة (قد أفلح المؤمنون)[5]، (ألم تعلم أن الله)[6]، وحركة تخلص من سكونين نحو: (لم يكن الذين)[7]، والسابعة: واستدركها أبو حيان وغيره على التسهيل، وهي حركة المضاف إلى ياء المتكلم نحو: غلامي، فإنها عندهم ليست إعرابا، ولا بناء ولا هي من الحركات الستة))[8].

أما عند المحدثين فنجد أن الحركات تزيد علىما قاله القدماء، فنجد عند محي الدين رمضان قوله ((لم تزل المصوتات في العربية محصورة في ثلاثة هي: الضمة والفتحة والكسرة، بمقاديرها الستة أي الفتحة القصيرة والطويلة، والضمة القصيرة والطويلة، والكسرة القصيرة والطويلة، وذلك لأثرها في تشكيل الصيغ ونظام الجملة، وإذا عرض عرض البحث للتفخيم كما في الأمثلة : الصلاة، الطلاق، بظلام. إذ تلفظ الألف قريبة من لفظ الواو، وللإمالة كما في: الضحى، هدى، غافر، إذ تلفظ الألف

---

(1) شرح كتاب سيبويه، ١ | ٧١

(2) الكتاب، ٢ | ٢٠٤ ، ويقصد سيبويه بهذا التقسيم، أن الرفعة والجرة والفتحة تكون للاسم المعرب، وأما الضم والكسر والنصب فهو للاسم المبني الذي لا تزول حركة آخره بفعل العوامل اللفظية والمعنوية.

(3) أي المضاف إلى ياء المتكلم .

(4) من الآية ٣٤ | سورة البقرة

(5) الآية ١ | سورة المؤمنون

(6) من الآية ١٠٦ | سورة البقرة

(7) الآية ١ | من سورة البينة ، ومثل ذلك، ذهبت البنت

(8) همع الهوامع، ١ | ٧٢

فيها قريبة من لفظ الياء، لم يفرد الكلام على هذه الألف من سواها بل هي ألف في كل حـال))[1]، وهو يقصد بكلامه أن الإمالة والتفخيم، كانتا تحمل على هذه الحركات الثلاثة، وإنما هما حركتـان، ((بل إن هناك أنواعا أخرى من الحركات كثيرة الاستعمال لا تذكر في المصوتات ويتناولها الحديث في معرض النحو ومذاهبه))[2] ويضيف أيضا أن الحركة قد تمازج الحركة، ومعنى هذا أن تشـرب الحركة بعض لفظ أختها، ومن ذلك خلط الكسرة نطق الضمة في مثل الأفعال التالية: (قيل، سـيئ، سيق، حيل) التي أصل العين فيها واو ثم اعتلت إذ بنيت للمجهول[3] ويضيف أيضا أن هناك مـا يشبه الحركة لكنها صوت يسمع منها، وذلك مثل: سعد، شيء، وأريد بيان أي حركة كانت حركة آخرها، أو ما هو في حكم الآخر، حرك المتكلم شفتيه بهيئة تلك الحركة سواء كانت ضمة أم كسرة، دون صوتها[4]، والمقصود بهذا الكلام أنه يوجد في اللغة غير هذه الحركات الثلاث، فـهناك الـروم والإشمام، ولكن القدماء والمحدثين معهم لم يجعلوا ما يشير إلى هذه الأشياء، ومن ناحية ثانية، فـإن النظام الصوتي للغة العربية على عدد من الصوائت أو الحركات، وهي من حيـث العـدد خمس حركات: الضمة الخالصة والفتحة والكسرة الخالصة والكسرة الممالة والضمة الممالة، وأما من حيث الكمية فهي عشر من الناحية النظرية[5]:

١. الفتحة القصيرة (a)
٢. الفتحة الطويلة (ā)
٣. الضمة القصيرة الخالصة (u)
٤. الضمة الطويلة (ū)
٥. الكسرة القصيرة الخالصة (i)
٦. الكسرة الطويلة الخالصة (ī)
٧. الكسرة القصيرة الممالة (e)
٨. الكسرة الطويلة الممالة (ē)
٩. الضمة القصيرة الممالة (o)
١٠. الضمة الطويلة الممالة (ō)

---

[1] في صوتيات العربية ، ١٩٧

[2] المصدر السابق، ١٩٧ ، وهذه الأنواع يتناولها النحو في نظم الكلام دون أن يوفيها حقها، أو يضعها في صنف معين من اللغة.

[3] المصدر السابق، ١٩٨ ، ويضيف أيضا أن الحركة تتبع الحركة فيسهل نطقها، وأن مصوت الفتحة بنوعيها القصير والطويل أكثر في اللغة من أخويه الضمة والكسرة، وذلك لمذاقها استثقالا وخفة، ويكثر أيضا أن ينوب مصوتي الضم والكسر الطويلين مكان بعضـهما البعض، كما في : الفتوى والرعوى والتقوى.

[4] المصدر السابق، ٢٠٠ ، وهو ما يعرف في اللغة بالإشمام

[5] التطور السيميائيلصور الكتابة العربية، ٦١

ويضيف يحيى عبابنة: ((يخلو النظام الفصيح للغة العربية من الحركة السابعة، وهي الكسرة القصيرة الممالة، وإن كانت موجودة في بعض اللهجات العامية الحديثة كلهجة الكرك في جنوب الأردن))[1] ، إذن هذه الحركة موجودة ولكن الصورة الكتابية ليست موجودة، حيث تحولت الفتحة القصيرة فيما يبدو من الكتابة الصوتية، إلى كسرة قصيرة ممالة، ويبدوا أن العرب القدامى المعنيين بالخط وعلامات الحركات، قد أهملوا علامة الإمالة، فلم يضعوا لها رمزا، وربما كان هذا انطلاقا من رأي القراء وعلماء القراءات الذي ينطلق من أن الإمالة فرع طارئ على النظام الفصيح للعربية، وأن الفتح أو التفخيم هو الأصل، بل إن أبا الأسود الدؤلي، وهو نحوي وقارئ لم يشر إلى الإمالة ولو إشارة عابرة في نظامه الذي ابتدعه للتعبير عن الحركات، وهذا يدل على خلل في نظام الحركات للغة العربية، لأنه إذا أردنا أن التعبير عن الإمالة، فإننا نستعمل عبارات وصفية نصف فيها الإمالة كما فعل القدامى، أو ستلجأ إلى الكتابة الصوتية، التي ابتدعها العلماء الغربيون لكتابة اللغات المختلفة[2] ويشير الكاتب إلى حركة أخرى لم تظهر في الكتابة العربية وهي الوصلة (ــ)، وهو يقول: ((لم يستعمل الخط العربي علامة للتعبير عن الوصلة، وربما كانت طبيعة الخط العربي التي تمتاز بالليونة والاستدارة لا تحتاج إلى مثل هذه الوصلة، ولكن الكتاب العرب استعملوا مثل هذا في بعض مواضع رسم المصحف، في حرف ورش عن نافع، وذلك للدلالة على همزة ساقطة في بعض المواضع كقوله: (حميم ــ آن)[3]، في حميم آن))[4]، إذن اللغة العربية لم تعرف إشارة دالة على الوصلة أو الإمالة، بل للدلالة على الإمالة لابد أن يصف الكاتب للقارئ أنه استخدم الإمالة في هذا الموضع أو ذاك، ولكن بما أن الحركات هي أبعاض حروف المد أو العكس أي أن الحروف هي في الأصل حركات، فإذا كانت الإمالة حركة، فكيف سيكون رمزها الكتابي، ومن أي حرف هي، فالكاتب قد أورد في كلامه أن إهمال هذه العلامة يعتبر خطأ في النظام الكتابي العربي، ولكنه لم يقد لنا الرمز الذي نعتبره دالا على هذه الحركة في نظره، وأيضا، هل الإمالة مستخدمة في كل اللهجات وفي كل القراءات، أظن أن الإمالة محصورة في قراءات معينة ليس أكثر أو في لهجات معينة، أما الحركات فهي موجودة في كل لهجة، وتستخدم في كل حرف، فأي كلمة في اللغة العربية لا تخلو من هذه الحركات الثلاثة، والسكون إذا كان حركة، أما الإمالة والروم والإشمام وامتزاج الحركة بالحركة، فحبذا أن الكتاب وهم يقدمون لنا هذه الآراء، أن يضعوا رمزا لهذه الأشياء التي قد فاتت على النحاة القدماء

---

[1] التطور السيميائي لصور الكتابة العربية، ٦١ ، ويضرب على ذلك مثالا: فأبناء الكرك يلفظون (نوفة:NAWFAH) فهم يلفظونها (نوفة : nofeh).

[2] المصدر السابق ، ٦٢

[3] من الآية ٤٤ | سورة الرحمن

[4] المصدر السابق، ٢٢٣

كما يقول علماؤنا المحدثون، والحركات الثلاثة الرئيسة تحتوي على ثلاثة أصوات ــ عند تمام حسان، وهي[1]:

الأول ــ المفخم: ويرتبط بأصوات الإطباق الربعة (ص ض ط ظ)

الثاني ــ أقل تفخيما ويرتبط بالأصوات الطبقية: (ق خ غ)

الثالث ــ المرقق ويرتبط ببقية الأصوات الأخرى.

ويقول مناف مهدي الموسوي في كتابه علم الأصوات اللغوية: تتخذ اللغة العربية الفصيحة ثلاث حركات فقط تختلف في الطول والقصر، وتسمى الفتحة والكسرة والضمة، وقد نبه ابن جني على الحركات الفرعية، فقال: ((أما ما في أيدي الناس، في ظاهر الأمر، فثلاث وهي: (الضمة والكسرة والفتحة، ومحصولها على الحقيقة ست، وذلك أن بين كل حركتين حركة))، وهذه الأصوات الفرعية التي أشار إليها ابن جني هي أصوات ثانوية موجودة في اللهجات المحلية، القديمة والحديثة، والأصوات الست هي:

١. الضمة: وهي المشابهة للحركة المعيارية (u)

٢. الكسرة: وهي المشابهة للحركة المعيارية (i)

٣. الفتحة: وهي المشابهة للحركة المعيارية (a)

٤. ألف التفخيم (الفتحة المفخمة قصيرة أو طويلة) وهي الفتحة التي تأتي مع أصوات الإطباق (ص ض ط ظ) والمشابهة للحركة المعيارية (a)

٥. الألف الممالة: (الفتحة المشوبة بالكسر قصيرة أو طويلة) كالألف في قراءة (مرساها) بالإمالة. وتشبه الحركة المعيارية (e)

٦. الكسرة المشمة ضما وتكون بين الكسرة والضمة، كحركة القاف في (قيل).

ويضاف إليها الضمة الممالة نحو الكسر، وعند نطقها نبدأ بنطق الضمة ثم ننتقل لنطق الكسرة، فتسمع ضمة ممالة نحو الكسر، كحركة العين في (مذعور)، ونطقها بعكس نطق الحركة السابقة لها، فتصبح سبعة أصوات[2]، إذن الحركات سبعة حركات عنده مضيفا إليها، الضمة الممالة نحو الكسر، وأظن أن هذه الحركة فقط يميزها اللفظ، ولا أظن أننا نستطيع أن نرمز لها برمز كتابي يمثلها، حتى فيما يبدو من وصف هذه الحركة، أنها لا تصلح إلا للإنسان المبصر، ونحن نعلم أن العلم والتعليم لا يقتصر على المبصرين دون غيرهم، لأنها فيما يبدو أيضا أنها لا تستنتج إلا من خلال رؤية جهاز النطقي الخارجي، أي وضع الشفتين ونطقهما لهذه الحركة.

---

[1] مناهج البحث : ١٣٦.

[2] علم الأصوات اللغوية، ٩٨.

وصف الحركات العربية[1]:

الفتحة:

صوت أمامي، منخفض، متسع، غير مدور.

الكسرة:

صوت أمامي، مرتفع، ضيق، غير مدور.

الياء:

صوت أمامي، مرتفع، ضيق غير مدور، يصحبه حفيف.

الكسرة الممالة:

صوت أمامي، متوسط الارتفاع، نصف ضيق، غير مدور.

الضمة:

صوت خلفي، مرتفع، ضيق مدور.

الواو (التي هي من الأصوات الصامتة):

ويحدث نتيجة لارتفاع مؤخرة اللسان نحو سقف الحنك أكثر مما في الضمة، والفرق بينه وبين الضمة الخالصة هو أن المسافة بين مؤخرة اللسان وسقف الحنك تكون أقل مع الواو منها مع الضمة الخالصة، لذلك يحدث حفيف مع الواو، ولا يسمع الحفيف مع الضمة.

الضمة الممالة:

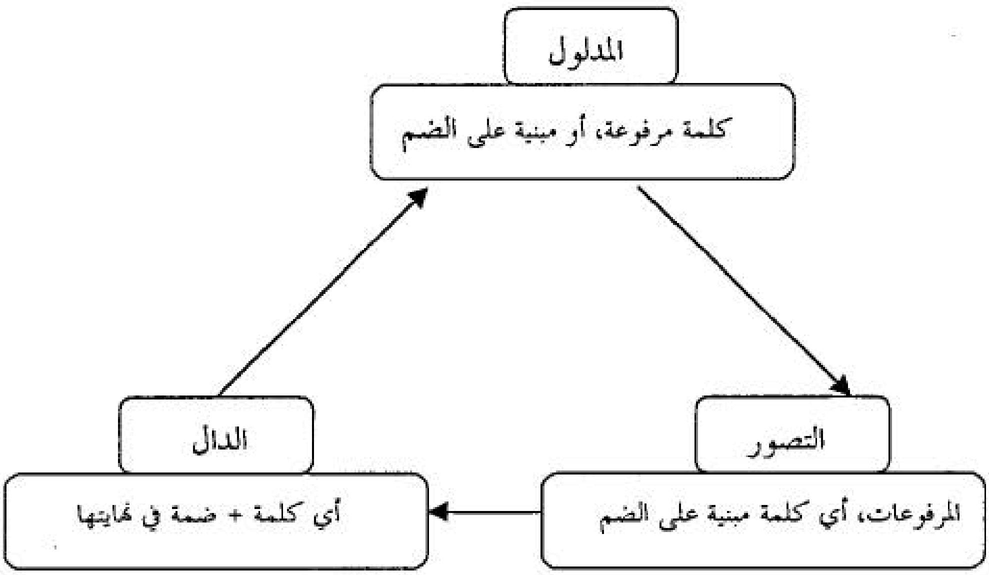
صوت خلفي، متوسط الارتفاع، نصف ضيق، مدور

---

[1] علم الأصوات اللغوية، ١٠٠، ١٠١، وقد قصدت الإيجاز في وصف هذه الحركات، لأن الموضوع يطول شرحه، وهو موجود في كتب الأصوات اللغوية.

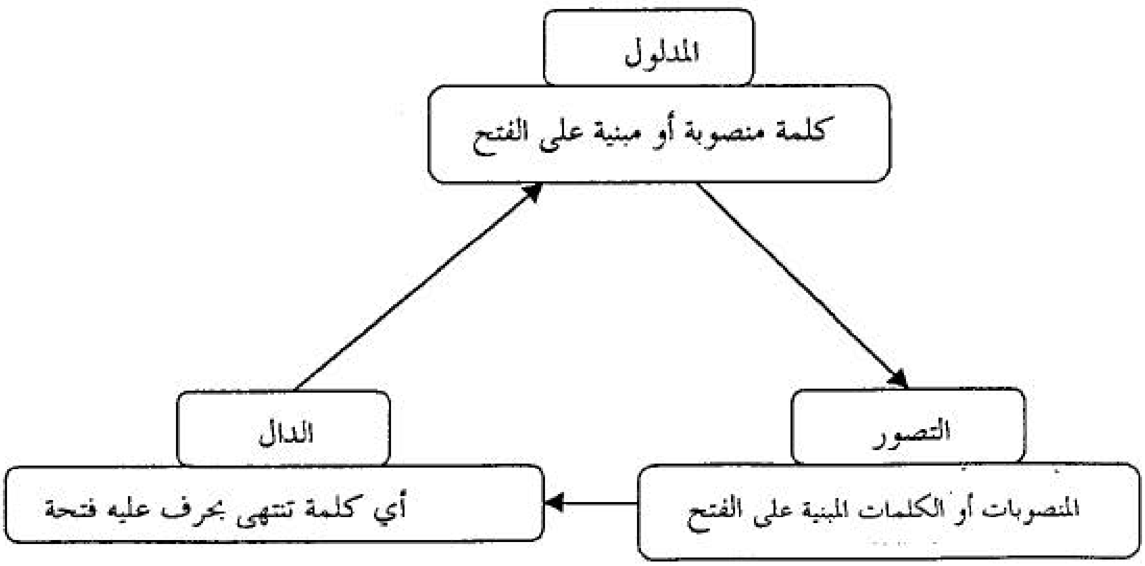
المخططات التالية تبين دلالة الحركات النحوية:

الضمة (علامة الرفع، والضم علامة بناء)



ومعنى هذا المخطط÷ هو أن (الدال) هو حروف أي كلمة أو أي فعل أو أي كلمة مبنية على الضم، مثل (جاء محمد، يضرب، حيث)، فإن المدلول الذي يدل عليه هذا الدال هو: أن هذه الكلمة مروعة أو مبنية على الضم، والتصور لهذا الكلام أن الكلمة المرفوعة، إما أن تكون فاعلا، أو نائب فاعل، أو مبتدأ، أو خبر، أو اسم كان، أو خبر إن، أو فعلا مضارعا مرفوعا (لأنه خلا من النواصب والجوازم) أو تابعا لمرفوع، أو ربما تكون هذه الكلمة مبنية على الضم مثل: حيث، أو منذ، أو قبل وبعد إذا قطعتا عن الإضافة.

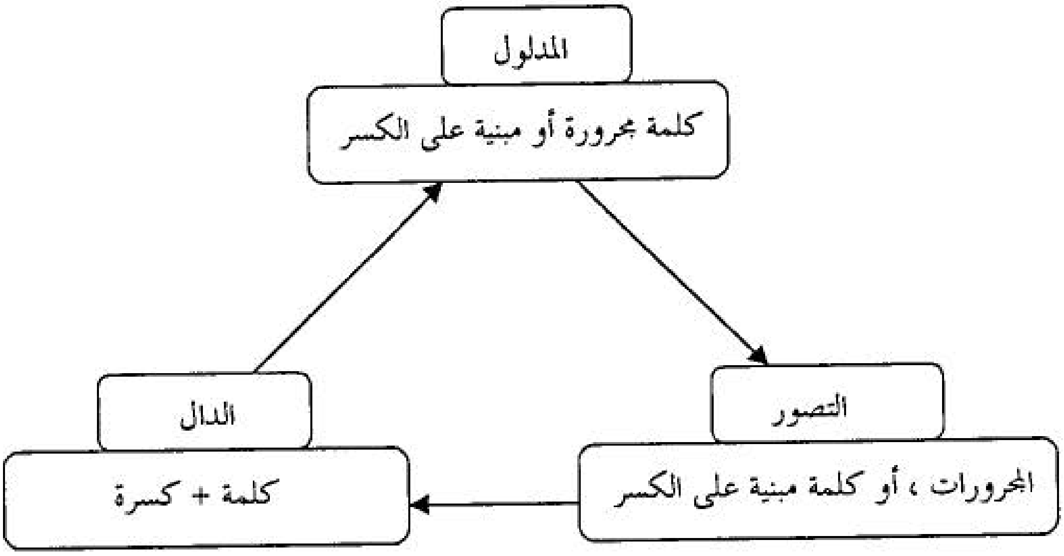
الفتحة (علامة نصب أو بناء)



وتوضيح هذا المخطط كالآتي:

الدال: هو الحروف التي تشكل الكلمة وفي نهاية هذه الكلمة فتحة، والمدلول: أن هذه الكلمة منصوبة أو مبنية على الفتح، أما التصور: فإن هذه الكلمة المنصوبة إما أن تكون إحـــدى المفـــاعيل (المفعول به، والمفعول المطلق، المفعول فيه، المفعول لأجله، المفعول معه) أو اسم إن، أو خبر كـــان، أو حالا، أو تكييزا، أو مستثنى، أو فعلا مضارعا منصوبا، أو فعلا ماضيا، أو ظرفا، أو اسم لا النافيـــة للجنس، أو تابعا لمنصوب، وتتحد كون الكلمة فعولا او فعلا أو............، من خلال العوامل الـــتي تدخل على هذه الكلمة سواء كان العامل لفظيا أو معنويا.

الكسرة (علامة الجر، أو علامة بناء):



ومعنى هذا المخطط، أن الدال هنا أي كلمة على حرفها الأخير كسرة، فإن المدلول لهذا الدال، هو أنها كلمة مجرورة أو مبنية على الكسر، وعلى هذا يكون التصور، أن هذه الكلمة إما أن تكـــون مجرورة بحرف جر، أو مضافا إليه، أو تابعا لمجرور، أو كلمة مبنية على الكسر مثل: أمس، وهؤلاء.

وأخيرا فإن اللغات السامية عانت من أنظمتها الكتابية التي لم تكن تهتم بالحركات حتى تيســـر لبغضها دافع قوي لوضع نظم الضبط فيها، وهو وجود النصوص المقدسة، فقد ظلت العبريـــة مثـــلا بدون ضبط حتى أحس الناطقون بها بوجود حاجة لخدمة نصهم المقدس، وهو التوراة، وكذلك الحال بالنسبة إلى اللغة السريانية التي كتب بها النص المقدس (الإنجيل)، وتنفرد اللغة العربية عـــن جميـــع اللغات السامية، في أن عمرها الكتابي الخالي من الضبط قصير إذا ما قيس باللغات الأخرى؛ لأن

القرآن نزل في مرحلة حافظت فيه العربية على معيار صارم للحركات فيها، مما أدى إلى قلة تعقيـــد نظام الحركات الطويلة والقصيرة في نظامها الكتابي[1].

أي أن عمل أبي الأسود قام في البداية على أساس خدمة جليلة للقرآن الكريم، والذي كان مجـالا خصبا أيضا للدراسات النحوية والصرفية والبلاغية وغيرها من العلوم الأخرى.

(1) التطور السيميائي لصور الكتابة العربية، ٢٨

الخاتمة

لقد تناولت في هذه الدراسة نظام العلامات للنحو العربي، دراسة في كتاب سيبويه، وامتداد الآراء التي جاء بها في كتب النحاة الذين جاءوا بعده.

أولا ــ إن أهم ما وتوصلت إليه في هذه الرسالة، أنه من الممكن إخضاع النحو العربي لعلم حديث نسبيا، وهو (علم السيمياء)، وهو علم عام، وبتطبيق النظام السيميائي، وبالذات مثلث المعنى الذي أوجده ريتشارد وأوجدن على النحو العربي ومدعما هذه السيمياء، بالتنظير المنطقي .

ثانيا ــ أن جميع علامات الأسماء التي قالها سيبويه والنحاة من بعده شكلية، إذ إن هذه العلامات والتي من المفترض أن تكون خاصة بالأسماء، كالتنوين والجر والنداء و(أل) التعريف، والتصغير وغيرها من هذه العلامات، قد تعدت حدود الاسم؛ ودخلت على الأفعال، دون استثناء، فقد ورد عن العرب أفعال معرفة بـ (أل)، ومصغرة ومجرورة وسبقها أحرف النداء، بل إن الحروف قد دخلها بعض هذه العلامات، وهذا مناف لما قاله النحاة في قواعد الاسم وحدوده.

ثالثا ــ العلامة الجوهرية الوحيدة للاسم هو تعريفه، فهو حدث غير مقترن بزمن، وهذا لم يلْت في الأفعال.

رابعا ــ الفعل ليس ببعيد عن الاسم في أن جميع علاماته شكليه، فمثلا من علامات الفعل الماضي قبوله (تاء التأنيث) ولكن ورد عن العرب حروف قد دخل عليها (تاء التأنيث) مثل (رب).

خامسا ــ إن العلامة الجوهرية الوحيدة للأفعال هو التعريف الذي جاء به النحاة في حد الفعل، فهو حدث مقترن بزمن، وهذا مطابق للأفعال، فجميع الأفعال تدل على حدث اقترن بزمن.

سادسا ــ والحروف باعتبارها علامات، والتي تأتي في الأصل لربط الكلام بعضه ببعض؛ لتوضيح معاني الجمل، توصلت إلى أن دخولها على الأسماء والحروف دخول شكلي لا أكثر، فحروف الجزم

مثلا والتي لا تدخل إلا على الفعل المضارع، فتجزمه، فقد ورد عن العرب أفعال، دخل عليها حروف الجزم، ومع ذلك لم تعمل فيه، فقد جاءت أفعال مرفوعة ومنصوبة على الرغم من أنها مسبوقة بحرف جزم.

سابعا ــ وتوصلت إلى أن القاعدة التي تقول: جميع حروف الحروف أصلية، أن هذه القاعدة قد اعتراها النقص؛ لأنه هنالك حروف في اللغة العربية قد حذف منها حرف.

ثامنا ــ وبالنسبة للحركات، والتي اختلف العلماء في دلالتها، فهل وظيفتها صوتية، أم أنّ لها دلالة نحوية، فقد توصلت إلى أن الحركات لها دلالة نحوية بالإضافة إلى دلالتها الصوتية، فمن خلالها نستطيع التمييز بين الكلمات المتشابهة ــ وهي كثيرة في اللغة العربية ــ بالحروف، والتي لا نستطيع التمييز بينها إلا من خلال الحركات، فالحركات تؤدي معنى نحويا، إضافة إلى دلالتها الصوتية، والدلالة النحوية للحركات أننا نستطيع التمييز من خلالها بين الفاعل والمفعول مثلا.

وأخيرا أرى أنّ كثيرا من القواعد التي قُعِّدَ بها النحو العربي، هي قواعد معممة لا تنطبق على جميع جزئياته، مع أنّ النحاة قد تنبهوا إلى أنّه قد جاءت شواهد لا تخضع لقواعدهم النحوية التي قالوا بها، فعللوا بعض هذا الخروج بأنه شاذ، أو للضرورة الشعرية في بعض الأحيان، أو أنه رديء، أو قبيح لا يقاس عليه، دون أنْ يبيّنوا لماذا هو شاذ، فإني اعتقد أنّ كل ما ورد عن العرب لا يمكن رده، وأنه صحيح.

الملخص

إن علم السيمياء حديث الظهور، حيث لم يظهر هذا العلم إلا في بداية هذا القرن، وهو يعني دراسة المعنى، وهو بهذا المفهوم ذات أصل حديث نسبيا، وأجمعت معظم المعاجم اللغوية، على أنها العلم الذي يدرس العلامات، وهو ـ أي علم السيمياء ـ علم حديث بالمقارنة مع غيره من العلوم، وكان ظهور هذا العلم مزدوجا، ففي أوروبا ظهر على يد (دي سوسير)، وفي أمريكا، ظهر على يد (شارلز بيرس).

وكما ورد سابقا فإن هذا العلم يهتم بدراسة العلامات، حيث عرف (سوسير) العلامة، أو (الدليل) حيث كان يطلق على العلامة، لفظة الدليل، وعرفها بقوله: أنها وحدة نفسية ذات وجهين مرتبطين ارتباطا وثيقا، ويتطلب أحدهما الآخر. أما الوجهان فهما: التصور، والصورة السمعية، والتأليف بينهما يعطي: الدليل الذي بدوره يتكون من اثنين: الدال والمدلول، وبالجمع بينهما يتكون المعنى إلا أن العلاقة بين الدال والمدلول تعتبر عند (سوسير) اعتباطية.

وكل هذا يدل على أن موضوع السيمياء هو علم الدلالة، حيث لم يغفل عنه العرب في دراساتهم، بل إن الدراسة الدلالية، وقضية الدال والمدلول والذي يربط بينهما وهو الدلالة، كانت من أول فروع علم اللغة التي عرفها العرب، ولكن كان جل اهتمامهم منصبا على القرآن الكريم الذي جاءهم يتحداهم في بيانه وإعجازه، وقد قسمت العلامات في هذه الدراسة إلى قسمين: العلامة الجوهرية، والعلامة الشكلية.

أما الهدف من هذه الدراسة: فقد كان البحث في نظام العلامات الذي طبّقه العلماء العرب ابتداء من سيبويه على جميع جزئيات النحو العربي.

وقد قسمت هذه الدراسة إلى:

التمهيد

الفصل الأول: وهو علامات الأسماء، وفيه:

١. التنوين.
٢. الجر.
٣. التثنية والجمع.
٤. النداء
٥. أل التعريف
٦. الترخيم
٧. التصغير

الفصل الثاني: وفيه

١. علامات الفعل الماضي
٢. علامات الفعل المضارع
٣. علامات فعل الأمر
٤. علامة مشتركة، بين الأفعال الثلاثة

الفصل الثالث: وهو علامات الحروف (الأداة).

الفصل الرابع: الحركة. باعتبارها علامة.

وبعد عرض جميع علامات الأسماء، والأفعال، والحروف، والحركات، ومناقشتها والحكم على جوهريتها أو شكليتها، تبين أن جميع علامات الأسماء والأفعال والحروف والحركات، هي علامات شكلية، أما العلامة الجوهرية الوحيدة لأقسام الكلام، فهي: التعريف الذي جاء به العلماء العرب، للاسم والفعل والحرف والحركة.

ABSTRACT

Cbybernetces appeared at the beginning of this century. This aspect appeared at the study of meanings, so it is quite modern.

All the linguistic dictionaries define it as the science, which studies signs (marks). This science, compared with other fields of science, is quite modern. It was introduced to Europe by D.sweeser and to America by Charles peers.

As mentioned above, this science studies the signs and marks. Moreover, Sweeser defines the indications as psychical units with two sides, connected closely to each other. The two sides are the imagination and the hearing image. The combination between them gives indication which, in turn, consists of lexical meaning and the sense of words. When the lexical meaning and the sense of words are combined, they give meaning, but the relation between them is quite arbitrary as it regarded by Sweeser.

The Arabs have never neglected this science. In addition, it was one of the first branches of linguistic that they knew. It is of great importance to notice that the Arabs Concentrated all the attention to the Holy Koran, which is intended to challenge them by its wondrous nature.

The indications in, this study are divided in to aformed signs and an essential sign.

The aim of this study is to search in the system of signs and marks that Arabs, especially seabaway, applied at all parts of Arabic grammar. This study is divided in to: -

Chapter three :- signs of letters
Chapter four: vowelization for it is considered a sign.

. Preface.

First chapter: signs and nouns.

1- Nunnation
2- Prepositions.
3- Plural and dual.
4- Interjection.
5- The definite article (the) ('AL).
6- Elision
7-Minimization.

second chapter

1- Signs of past verb.
2- Signs of present verb.
3- Signs of imperative form.
4- Common marks.

Finally, it is of great importance to notice that the unique signs of the parts of speech is the definition which was given to the nouns, verbs, letters and vocalizes by the Arabs.

المصادر والمراجع:

١. أبحاث في اللغة، داود عبده، مكتبة لبنان، ١٩٧٣

٢. إبراهيم السامرائي وترجيحاته في التراكيب النحوية، (رسالة ماجستير)، عمر عبد المحسن فرح الخزاعلة، جامعة اليرموك، ١٩٩٧

٣. إتفاق الباني وافتراق المعاني، سليمان بن بنين الدقيقي النحوي، تحقيق: يحيى عبد الرؤوف، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٥

٤. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩.

٥. أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي، دراسة تطبيقية في ديوان الشابي، عبد القادر مرعي خليل، مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر، مؤتة، الأردن.

٦. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥

٧. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل السراج البغدادي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥

٨. الإعراب والبناء، دراسة في نظرية النحو العربي، جميل علوش، مؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٧

٩. أقسام الكلام العربي، من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧

١٠. أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٩

١١. أمالي ابن الشجري، نشره الإستاذ: مصطفى عبد الخالق محمد، مطبعة الأمانة بشارع الفجالة، مصر، ١٩٣٠

١٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر

١٣. أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة، مدخل إلى السيميوطيقا، مقالات مترجمة ودراسات، إشراف: سيزا القاسم ونصر حامد أبو زيد، دار إلياس العصرية

١٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٦٦

١٥. الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو بن عمر المعروف بابن الحاجب، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الخامسة

١٦. الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، شركة الفجر العربي، بيروت، لبنان

١٧. التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي إسحاق الصيمري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٢

١٨. التبين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تحقيق: عبد الرحمن ابن سلمان، مكتبة العبيكات، الرياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠

١٩. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٦

٢٠. التطور السيميائي لصور الكتابة العربية دراسة تاريخية بين العربية والكتابات السامية، يحيى عبابنة، منشورات جامعة مؤتة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠

٢١. تقويم الفكر النحوي، علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت، لبنان

٢٢. تيارات في السيمياء، عادل فاخوري، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠

٢٣. ثمار الصناعة في علم العربية، أبو عبد الله الحسين موسى الدينوري، تحقيق: حنا جميل حداد، منشورات وزارة الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٤

٢٤. الجز علم الأسماء، عبد النعيم علي محمد عبد الله، دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى، ١٩٨٩

٢٥. الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن قاسم المرادي، تحقيق: طه محسن، مؤسسة الكتب العربية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٦

٢٦. حاشية الصبان على شرح الأشموني، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتاب العربي، فيصل عيسى البابي، القاهرة

٢٧. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر، منشورات دار الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٠

٢٨. الحيوان، الجاحظ، تحقيق وشرح، عبد السلام هارون، دار الجيل ودار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨

٢٩. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان

٣٠. دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩

٣١. دراسات نحوية في إعراب الفعل المضارع، عبد النعيم علي محمد عبد الله، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨

٣٢. دراسات نحوية في خصائص ابن جني، أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية

٣٣. دروس في السيميائيات، حنون مبارك، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٩٨٧

٣٤. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة، مصر، ١٩٧٧

٣٥. دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٦٣

٣٦. دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة وتقديم وتعليق: كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٥

٣٧. ديوان أبي الطيب المتنبي، بشرح أبي البقاء العكبري، ضبطه وصححه: مصطفى السقا وآخرون، دار المعرفة، بيروت

٣٨. ديوان الأخطل، مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٨٦

٣٩. ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر

٤٠. ديوان جرير، دار صادر، بيروت

٤١. ديوان حسان بن ثابت، شرحه: عبد مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٦

٤٢. ديوان الحطيئة، شرحه: يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢

٤٣. ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٢

٤٤. ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن ورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٠

٤٥. ديوان طرفة بن العبد، شرح العلم الشنتمري، تحقيق: دريّة الخطيب ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٥

٤٦. ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق: حسين نصار، شركة ومكتبة مصطفى البابي، مصر، الطبعة الأولى ١٩٥٧

٤٧. ديوان عبيد بن قيس الرقيات، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، ١٩٥٨

٤٨. ديوان الفرزدق، شرحه: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧

٤٩. ديوان النابغة الذبياني، شرحه: محمد الطاهربن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع، والشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٦

٥٠. رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٨٥

٥١. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: مصطفى السقا، ومحمد الزفـــزاف، وإبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث العربي القديم، ومكتبة مصطفى البابي، مصر، ١٩٥٤

٥٢. السيمياء والتأويل، روبرت شولز، ترجمة: سعيد الغانمي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤

٥٣. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميـــد، الطبعـــة ١٥، ١٩٧٢

٥٤. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمود مصطفى حلاوي، دار إحياء الـــتراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦

٥٥. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبـــة النهضـــة المصرية، مصر

٥٦. شرح التسهيل لابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: محمد كـــامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠

٥٧. شرح جمل الزجاجي، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: علي محمد عيسى مد الله ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٦

٥٨. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق: محمــــد نـــوز الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥

٥٩. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الديـــن عبد الحميد

٦٠. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام النصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميـــد، دار الأقصى، القاهرة

٦١. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: رمضان عبد التـــواب، ومحمـــد فـــهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦

٦٢. شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة

٦٣. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين بن فارس بن زكريا الرازي، تحقيق: عمر فاروق الرازي، مكتبة المعارف، بيروت

٦٤. طبقات الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: طه أحمد إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢

٦٥. طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر

٦٦. ظاهرة الإعراب في النحو العربي، وتطبيقها في القرآن الكريم، أحمد سليمان ياقوت، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨١

٦٧. الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري، صاحب أبو جناح، منشورات جامعة البصرة، ١٩٨٥

٦٨. علم الأصوات اللغوية، مناف مهدي الموسوي، منشورات جامعة السابع من أبريل، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٩٩٣

٦٩. علم الدلالة بين النظر والتطبيق، أحمد نعيم الكراعين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٣

٧٠. علم الدلالة، جون لاينز، ترجمة: عبد الحليم الماشطة، وحليم حسين فالح، وكاظم حسين باقر، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٠

٧١. علم الدلالة، ف. بالمر، ترجمة: عبد الحليم الماشطة، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٥

٧٢. علم اللغة، علي عبد الواحد وافي، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٩٣٨

٧٣. علم اللغة العام، دي سوسير، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي: مالك يوسف المطلبي، ١٩٨٨

٧٤. عناصر يونانية في الفكر اللغوي، كيس فيرستينغ، ترجمة: محمود علي كناكري، منشورات وزارة الثقافة، ٢٠٠٠

٧٥. غواية المتخيل المسرحي، مقاربات شعرية النص والعرض والنقد، عواد علي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء

٧٦. الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣

٧٧. الفعل والزمن، عصام نور الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٤

٧٨. فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور الثعالبي، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شبلي، الطبعة الأخيرة، ١٩٧٢

٧٩. الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، جرجي زيدان، دار الهلال، القاهرة

٨٠. في توظيف الرواية وجدلية البرهان، (رسالة ماجستير)، خولة قرالة، جامعة مؤتة، ٢٠٠٠

٨١. في صوتيات العربية، محي الدين رمضان، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان

٨٢. في فقه اللغة وقضايا العربية، سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٧

٨٣. في قواعد الساميات، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٥

٨٤. في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الرابعة

٨٥. في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، مهدي المخزومي، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥

٨٦. القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت

٨٧. كتاب الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١

٨٨. كتاب التهذيب الوسيط في النحو، ابن يعيش الصنعاني، تحقيق: فخر صالح سليمان قـــدارة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١

٨٩. كتاب الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي توفيـــق الحمد، مؤسسة الرسالة، ودار الأمل

٩٠. كتاب حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علـــي توفيـــق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد، الطبعة الأولى، ١٩٨٤

٩١. الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هـــارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى

٩٢. كتاب شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، مكتبة النهضة العربية، بغداد

٩٣. كتاب الكافية في النحو، ابن الحاجب، شرحه: رضي الديـــن الاســـتراباذي، دار الكتـــب العلمية، بيروت

٩٤. كتاب اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الأمـــل للنشـــر والتوزيع، إربد، الطبعة الثانية، ١٩٩٠

٩٥. كتاب معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيلشـــبلي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة

٩٦. كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجـــان، دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢

٩٧. كتاب الواضح، أبو بكر الزبيدي النحوي، تحقيق: عبد الكريم خليفة

٩٨. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت

٩٩. اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، الشركة الجديدة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب

١٠٠. اللغة العربية، معناها ومبناها، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتـــاب، الطبعـــة الثانيـــة، ١٩٧٩

١٠١. اللغة المؤابية في نقش ميشع، دراسة صوتية صرفية دلالية مقارنة في ضوء الفصحى واللغات السامية، يحيى عبابنة، منشورات جامعة مؤتة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠

١٠٢. مجلة علامات، ج ٣٢ ، مجلد ٨ ، صفر ١٤٢٠ ، مايو ١٩٩٩

١٠٣. مجلة علامات، ج٣٣ ، مجلد ٩ ، جمادي الأولى ١٤٢٠، سبتمبر ١٩٩٩

١٠٤. مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٣، العددان الثالث والرابع، يناير، مارس، إبريل، يونيو ١٩٩٥ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت

١٠٥. مجلة عالم الفكر، المجلد ٢٤، العدد ٣، يناير، مارس ١٩٩٦، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

١٠٦. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد الأول، محرم ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م

١٠٧. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي الحنفي، أعدها: محمد حلاق، دار إحياء التراث، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٩

١٠٨. المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة

١٠٩. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، شرحه: محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الجيل ودار الفكر، بيروت

١١٠. المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض بن حمد القوزي، جامعة الرياض، ١٩٧٥

١١١. معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، محمد إبراهيم عباده، دار المعارف، القاهرة

١١٢. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة بيروت، ودار الفرقان عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٥

١١٣. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٦٩

١١٤. معجم النحو، عبد الغني الدقر، الطبعة الثانية، ١٩٨٢، بيروت

١١٥. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبـــارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٢

١١٦. مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، مطبعـــة مصطفـــى البابي، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٣٧

١١٧. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، قدم له وبوبه: علي بـــو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الولى ١٩٩٣

١١٨. المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيـــق: عبـــد الخـــالق عضيمـــة، لجنـــة إحيـــاء الـــتراث الإسلامي،القاهرة، ١٣٩٩

١١٩. المقرب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق: عبد الستار الجـــواري، وعبـــد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٤

١٢٠. مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٧٩

١٢١. من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، الطبعة الخامسة، ١٩٧٥

١٢٢. المنصف، أبو الفتح عثمان بن جني، لكتاب التصريف، لأبي عثمان المازني، تحقيق: إبراهيـــم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث العربي، ومكتبة مصطفى البـــابي، الطبعـــة الأولى، ١٩٥٤

١٢٣. المنطق، ويزلي سالمون، ترجمة وتعليق: جلال موسى، تقديم: محمد علي أبو ريان، الشـــركة العالمية للكتاب، دار الكتاب اللبناني، دار الكتاب العالمي، الطبعة الثانية، ١٩٨٦

١٢٤. منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، محمد كاظم البكاء، دار الشؤون الثقافية العامـــة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٩

١٢٥. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهاوني، تحقيق: علي دحـــروح، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، ١٩٩٦

١٢٦. النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بـيروت، ١٩٧٩.

١٢٧. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف مصر، الطبعة الخامسة.

١٢٨. النداء في اللغة والقرآن، أحمد محمد فارس، دار الفكر البناني، الطبعة الأولى، ١٩٨٩

١٢٩. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقـــاء، الأردن، ١٩٨٥

١٣٠. النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الشهير بابن الجـــزري، أشـــرف علـــى تصحيحه، مراجعته: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان

١٣١. النهر الماد من البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عمر الأسعد، دار الجيل، بـــيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥

١٣٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الديـــن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨

١٣٣. الواضح، أبو بكر الزبيدي النحوي، تحقيق، عبد الكريم خليفة

الفهرس